

# المقدمة في القانون الإنساني الدولي

**أ.د/ جميل محمد حسين**

S.J.D., F.I.B.A., D.D.G., F.A.B.I., D.B.,  
A.B.I. Noble Laureate

العميد السابق لكلية الحقوق

وأستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العامب كلية الحقوق – جامعة بنها  
وأستاذ كرسي سقراط للإنسانيات والفلسفة في القانون الدولي  
والرئيس بالأكاديمية العالمية للأداب والقانون بالولايات المتحدة  
الأمريكية

ونائب رئيس المركز الدولي للإعلام بإنجلترا  
ونائب رئيس مجلس محافظي مجمع الإعلام الأمريكي  
بالولايات المتحدة الأمريكية

والحائز على جوائز

أحد أعظم علماء العالم وأحد أعظم مفكري العالم للقرن (إنجلترا)  
وأحد قادة التأثير وأحد أعظم عقول القرن (الولايات المتحدة الأمريكية)  
والشخصية القانونية الدولية الأولى للعام (إنجلترا)  
والحائز على ميدالية الشرف الأمريكية وجائزة السلام الدولية

٢٠١٠



## مقدمة في القانون الإنساني الدولي

### أو القانون الدولي الإنساني

#### International Humanitarian Law

هو أحد أهم فروع القانون الدولي العام وهو يعكس جانباً من أهم جوانب هذا القانون منذ القدم وإن كانت التسمية (القانون الدولي الإنساني) هي تسمية حديثة نسبياً ذلك أن هذا الفرع من فروع القانون الدولي العام يتعلق بمبادئ وقواعد القانون المتعلقة بالحرب والنزاعات المسلحة والقواعد الحاكمة لحقوق وواجبات ومسؤوليات المتحاربين أطراف النزاع المسلح وكل من له صلة بالحرب أو النزاع المسلح وكذا المتأثرين بالحرب أو النزاع المسلح من أمثال الأسرى والجرحى والمرضى والموتى، نتيجة الحرب أو النزاع المسلح أو أي أعمال ناجمة عنها أو متعلقة بها وكذا وضع ضحايا الحروب بمختلف أنواعهم من مدنيين وعسكريين ووضع المدنيين الواقعين تحت الاحتلال الحربي وحقوقهم وواجباتهم، وما يترتب على ذلك من آثار هذا بالإضافة إلى القواعد والمبادئ القانونية المتعلقة بأنواع الأسلحة التي يجوز استخدامها وتلك التي لا يجوز استخدامها أو المحرمة دولياً ومناطق التسلح ومناطق نزع السلاح ومناطق خفض

التسلح مع إضفاء اهتمام حديث نسبياً على القواعد الخاصة بمعاملة الأطفال والنساء والشيوخ باعتبارهم أهم ضحايا الحروب في مجملها وهو ما يؤكد إضفاء الطابع الإنساني على هذا الفرع الهام من فروع القانون الدولي العام؛ لذلك تطلق عليه حديثاً تسمية القانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي الإنساني، بدل من تعبيرات مثل قانون الحرب وقانون النزاعات المسلحة لبيان مدى تأثيره بإضفاء الطابع الإنساني على قواعده والاهتمام بذلك على نحو خاص.

هذا وقد مرت الحروب بأطوار عديدة في التاريخ الإنساني، وذلك أن الحرب قديمة قدم الإنسان نفسه على وجه الأرض ذلك أن الإنسان قد عرف الحرب والنزاع المسلح والعنف والقتل والتدمير عند حادثة قتل أحد أبناء آدم لأخيه، حتى وما تلى ذلك من حروب ونزاعات مسلحة شهدها العالم على مر العصور في مشرق الأرض ومغاربيها وشمالها وجنوبها وكل أرجائها، دون استثناء ومنها ما هو معروف والكثير منها مجهول، وغير معروف ولكنها جميعاً أنتجت دماراً وهلاكاً للبشرية في أحياناً كثيرة بغير حدود. وربما كان من أهم هذه الحروب دماراً وإهلاكاً للبشرية للطبيعة ما أنتجته الحروب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ثم ما تلى ذلك من

حروب استخدمت فيها بعض أنواع من أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة البيولوجية أو البيكتريولوجية والأسلحة الكيماوية والأسلحة النووية)، بالإضافة إلى الأسلحة المحرمة دولياً سواء على النطاق الشامل أو التكتيكي. وأدت بعض هذه الحروب والنزاعات المسلحة إلى دمار أجناس بشرية دماراً كاملاً أو شبه كاملاً مثل إهلاك الهنود الحمر وإفنائهم بحيث لم يتبقى منهم إلا القليل عندما دخل الإنسان الأبيض إلى القارة الأمريكية الشمالية.

والواقع إلى أن اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة والحرب كان يعد عبر التاريخ أمراً مشروعاً وحقاً ثابتاً لكل دولة أو إمارة أو مملكة، أو مجموعة من البشر تشكل قبيلة أو عشيرة أو نحو ذلك وأن اللجوء إلى الحرب كان يعد أحد أهم وسائل اكتساب الحقوق المترتبة على مكاسب تلك الحروب لصالح المنتصر، ذلك أن المنتصر كانت تترتب له كل الحقوق ومن بينها حق الفتح والاحتفاظ بالأراضي والغنائم التي استولى عليها نتيجة لنجاح الغزو أو الفتح والنصر على العدو ومن بين ذلك تلك الآثار التي كانت مشروعة لمدة طويلة من الزمان الحق في الاستيلاء ليس فقط على الأراضي والممتلكات والغنائم بل أيضاً في الاستيلاء على البشر أنفسهم

ذكوراً كانوا إناثاً واعتبارهم من بين غنائم الحرب المشروعة واستعبادهم هم وأولادهم وذرياتهم، وظل هذا الوضع قائماً لقرون طويلة من الزمان، وقد كان الدين الإسلامي هو أول الشرائع التي جاءت لتخصص وطأة بعض هذه الأمور وتمنع الحروب العدوانية (أي الابتداء بالعدوان أو البغي)، وتخفف من وطأة العبودية عن طريق التوسع في أسباب عتق العبيد والإبصاء بحسن معاملتهم وإضفاء جزء كبير من الطابع الإنساني على القواعد المنظمة للحرب والمنازعات المسلحة ولا شك أن تحريم العدوان غير المبرر واللجوء إلى الاعتداء يعد أمراً غير مسبوق جاءت به الشريعة الإسلامية قبل أي تشريع قانوني آخر، وكثيراً هي المواضع في القرآن الكريم التي تضمنت تحريماً للعدوان والتي سنعرض لها بالتفصيل في الجزء المتصل بذلك في عرضنا ودراستنا مستقبلاً في هذا الكتاب.

ولكن الوضع ظل على الصعيد الدولي متمثل في الاعتراف بالحق في اللجوء إلى القوة المسلحة والبدء في الحرب على أنه أمر مشروع ويرتب نتائجه بالنسبة للمنتصر والمهزوم، فللمنتصر الحق في اكتساب الأراضي والغنائم المستولي عليها نتيجة للحرب والغزو والنصر والفتح وكذا الاستيلاء على أسرى وسبايا الحروب من الأعداء رجالاً كانوا أو

نساءً أو أطفالاً أو شيوخاً، وله الحق في استعبادهم وعلى المهزوم أن يرضخ لإرادة المنتصر وعدالته واستمر هذا الوضع لآلاف السنين حتى القرن التاسع عشر الميلادي، والذي بدأ يشهد بداية النهاية لمسألة العبودية واسترقاق البشر حتى لو كان ذلك نتيجة للحرب ولم يكن ذلك بالأمر المهيمن أو اليسير حيث خاضت البشرية معارك جمة في سبيل تحرير الرقيق ووضع القواعد القانونية التي تمنع الاسترقاق والاستيلاء على الرقيق أثناء أو بسبب الحروب والمنازعات المسلحة أو غيرها من الأسباب على النحو الذي سيرد ذكره في الدراسة في المواضع المختلفة ذات الصلة في هذا الكتاب. وشهد القرن التاسع عشر وكذلك القرن العشرون وضع القواعد القانونية الاتفاقية الدولية الخاصة بتنظيم الحروب وحقوق وواجبات المتحاربين وغيرهم ممن يتأثر بتلك الحروب وضحاياها من مختلف الأنواع وشهد القرن العشرون بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التحريم القانوني إلى الحرب وشن العدوان واعتبار أن الحرب بجميع صورها وأشكالها تعتبر أمراً غير مشروعاً إلا في حالة واحدة هي حالة الدفاع الشرعي والتي سنبدأ بها الدراسة في هذا المقرر باعتبارها الحالة الوحيدة التي يجوز فيها قانوناً استخدام القوة المسلحة بطريقة مشروعة ما دامت قد توافرت

شروطها وظل استخدام القوة محدداً في دائرة الدفاع الشرعي دون تجاوزها. ويعتبر ميثاق الأمم المتحدة في الحقيقة هو الوثيقة العالمية الأولى التي حرمت عالمياً اللجوء إلى الحرب وشن العدوان باعتباره أمراً غير مشروع وإن كانت هناك بعض الوسائل الأخرى التي عالجتها هذا الموضوع والتي سنعرض لها بالتفصيل في الوقت المناسب مثل اتفاقية ١٩٢٩ الخاصة بتحريم شن العدوان.

وبالرغم من إقرار القانون الدولي العام لمبدأ تحريم اللجوء إلى الحرب وشن العدوان واعتبار أن كل الحروب بجميع أنواعها وأشكالها، وكذا المنازعات المسلحة غير مشروعة إلا في حالة واحدة فقط كما ذكرناها هي حالة الدفاع الشرعي إلا أن هذا القانون الدولي نفسه واعترافاً منه بحقيقة الواقع وأنه لا زال اللجوء إلى الحروب والنزاعات المسلحة يستخدم كثيراً حتى بعد إبرام ميثاق الأمم المتحدة والتحريم الصريح لذلك، فإن هذا القانون الدولي نفسه قد وضع القواعد التي تنظم العمليات العسكرية وحقوق وواجبات المتحاربين وغير المتحاربين في وقت الحرب أو النزاع المسلح وما بعد ذلك في حالة الاحتلال الحربي وذلك في إطار اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وكذا بروتوكولي ١٩٧٧ الملحقين لاتفاقيات جنيف المذكورة، وهو



ما يؤكد أن تحريم اللجوء إلى الحرب والنزاع المسلح وشن العدوان شيء وحقيقة الأمر شيء آخر استدعى وضع تنظيم قانوني دولي دقيق يضمن طابعاً إنسانياً كبيراً على تلك القواعد للحد من الآثار السلبية للحروب والنزاعات المسلحة على الإنسان أي كان وهو ما سنعرض له بمزيد من الدراسة في هذا المقرر وهو ما أصبح يعرف الآن بقواعد قانون النزاعات المسلحة أو القانون الإنساني الدولي، لكل ذلك يتعين علينا بدء موضوعات الدراسة بموضوع الدفاع الشرعي باعتباره هو فقط الذي يمثل الجانب المشروع لاستخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية في ظل أحكام ميثاق الأمم المتحدة ثم ندرس بعد ذلك تطور قواعد قانون النزاعات المسلحة والقانون الإنساني الدولي بما في ذلك تطور إضفاء الطابع الإنساني على هذا القانون في الزمن المعاصر.

### وبناء على ذلك نقسم خطة الدراسة إلى الأقسام التالية :

**القسم الأول :-** الدفاع الشرعي باعتباره يمثل الجانب الوحيد لاستخدام القوة المسلحة المشروعة في إطار القانون الإنساني الدولي باعتباره يمثل قانون النزاعات المسلحة والقانون الدولي العام المعاصر.

**القسم الثاني :-** الجهود الدولية لتحريم الرق والاسترقاق وتحريم الاستيلاء على البشر في الحروب كرقيق والوصول إلى القانون الدولي الإنساني المحرم للرق والاسترقاق.

**القسم الثالث :-** الجهود الدولية لتحديد أنواع الأسلحة التي يجوز استخدامها في النزاعات المسلحة وتلك التي لا يجوز استخدامها أو الأسلحة المحرمة دولياً.

**القسم الرابع :-** الجهود الدولية للحد من ويلات الحروب والمعاملة الإنسانية لضحايا الحروب بمختلف أنواعهم.

**القسم الخامس :-** التعليق النهائي على قانون لاهاي وقانون جنيف والملاحق الخاصة بكل منهما.

## **القسم الأول**

### **الدفاع الشرعي**

**باعتباره الجانب الأوحـد لاستخدام القوة المسلحة المشروعة**

**في القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي العام**

## **الدفاع الشرعي والدفاع الشرعي الوقائي**

تعددت في العصر الحديث حالات قامت فيها دولة أو قوة معينة بالقيام بشن هجوم مسلح أو استخدام القوة المسلحة ضد دولة أخرى وادعت الدولة البادئة بالهجوم أن عملها يعتبر عملاً مشروعاً وفقاً لأحكام القانون الدولي، وذلك لأن الضربة الأولى أو البدء بالهجوم المسلح أو البدء باستخدام القوة كان عملاً وقائياً ضرورياً لتفادي وقوع عدوان عليها فمنع وقوع العدوان خير من صد العدوان، ومنع وقوع العدوان يعتبر ضرورة لإقرار السلم والأمن وضرورة لحفظ سلام وأمن الدولة التي كانت ستعرض للعدوان. والبدء بالضربة الوقائية من شأنه أن يحرم المعتدي من فرصة القيام بعدوانه، والقول بتحريم الضربة الوقائية أو الهجوم الوقائي أو استخدام القوة المسلحة الوقائية والحكم بعدم المشروعية من شأنه أن يودي بالضرورة إلى أن تترك الفرصة للمعتدي (للعُدواني) لكي يبدأ بالعدوان ويبدأ بالضربة الأولى التي قد تكون قاضية.

والواقع أن الدول التي تحتفظ لنفسها بالحق في توجيه الضربة الأولى أو الحق في البدء بالهجوم المسلح تعتبر محدودة في العدد وأهمها في الوقت المعاصر الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل كما أن بعض

الدول الأوروبية قد أدعت لنفسها هذا الحق في فترات معينة. وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت الاستجابة للدعوة السوفيتية المنادية بأن تتعهد كل دولة من الدولتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) ألا تكون البادئة بالضربة النووية الأولى. وأصرت الولايات المتحدة على أن تحتفظ لنفسها بما يسمى بالحق في توجيه الضربة النووية الأولى باعتبار أن ذلك قد يكون ضرورياً؛ لأن الضربة الأولى ستكون الضربة الوقائية الضرورية لحفظ وجود الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مثال حيوي قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة استخداماً فعلياً ضد كوبا حينما قامت بفرض حصار بحري حول كوبا في فترة أزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا، وادعت الولايات المتحدة أن استخدام القوة المسلحة وفرض الحصار هو دفاع عن أمن الولايات المتحدة وأمن الدول الأمريكية الأخرى. وفي أمثلة أخرى قام الاتحاد السوفيتي بالتدخل عسكرياً في كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا ضد رغبة حكومتي تلك الدولتين وضد الإرادة الشعبية العارمة فيهما وادعى الاتحاد السوفيتي أن استخدام القوة المسلحة في الحالتين كان دفاعاً عن الشعب العامل في كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا ودفاعاً عن الشيوعية العالمية ودفاعاً عن الاتحاد السوفيتي

نفسه.

ومن الأمثلة الهامة الأخرى التي عايشها عالمنا المعاصر قيام إسرائيل بالهجوم على مصر في عام ١٩٥٦ وقيامها بالإدعاء بأن هذا الهجوم كان هجوماً دفاعياً وقائياً هدف إلى إزالة قواعد الفدائيين من سيناء وأعقب ذلك قيام كل من بريطانيا وفرنسا بالتدخل العسكري ضد مصر وهو الذي أصبح معروفاً بالعدوان الثلاثي (إسرائيل وبريطانيا وفرنسا) وقد ادعت كل من بريطانيا وفرنسا أن تدخلهما كان دفاعاً عن أمن ومصلحة العالم أجمع وعن أمن ومصلحة المستخدمين لقناة السويس. وفي عام ١٩٦٧ قامت إسرائيل بالهجوم الشامل على الدول العربية (مصر وسوريا والأردن) وادعت أن ذلك كان هجوماً دفاعياً وقائياً ضرورياً ولازماً للدفاع عن وجود إسرائيل وكيانها كله. وفي عام ١٩٨١ قامت إسرائيل كذلك بهجومها الجوي المسلح على المفاعل النووي العراقي ودمرته وادعت أن هذا الهجوم أيضاً كان هجوماً دفاعياً وقائياً ضرورياً ولازماً للحفاظ على وجود دولة إسرائيل المهددة دائماً من قبل الدول العربية.

ولا شك أن هذه الأمثلة التي ذكرناها والتي سنعرض لها بالدراسة والبحث بالتفصيل في هذا الكتاب تعطي دلالة واضحة على أهمية موضوع

الدراسة وهو "الدفاع الشرعي الوقائي في القانون الدولي العام". ففي كل الأمثلة السابقة وفي جميع الأحوال التي بدأت فيها دولة بالهجوم المسلح أو باستخدام القوة المسلحة ضد دولة أخرى ادعت فيها الدولة البادئة بالهجوم المسلح أو البادئة بالضربة المسلحة الأولى أو البادئة باستخدام القوة المسلحة أنها لم تبدأ بالعدوان وإنما كان الغرض من الهجوم المسلح أو الضربة الأولى أو البدء باستخدام القوة هو منع وقوع العدوان وادعت أن البدء باستخدام القوة كان أمراً مشروعاً بحكم أنه ضروري ولازم لمنع وقوع عدوان وشيك.

فهل حقاً يعتبر البدء بالهجوم المسلح أو البدء باستخدام القوة المسلحة أمراً مشروعاً في ظل أحكام القانون الدولي ؟ وهل حقاً يكون البدء باستخدام القوة أمراً ضرورياً لمنع وقوع العدوان أم أن البدء باستخدام القوة المسلحة هي في حد ذاته يعتبر بداية للعدوان أو عدوان بحت؟

وهناك أمثلة أخرى تبرز أهمية هذا البحث فقد تردد في الآونة الأخيرة أن المملكة العربية السعودية قد حصلت على صواريخ صينية متوسطة المدى يصل مداها إلى ٣٦٠٠ كيلو متراً وهي قادرة على حمل رؤوس نووية ويمكنها ضرب أي مكان في الشرقين الأدنى والأوسط

وجنوب شرق أوروبا وفور الإعلان عن هذا النبأ الذي تناقلته وكالات الأنباء العالمية عن طريق مصادر في وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكيتين والبيت الأبيض نقلت وكالات الأنباء عن مصادر حكومية رسمية إسرائيلية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي وعدد من أعضاء حكومته قد أعلنوا أن إسرائيل ستقوم بضربة وقائية لتدمير قواعد وبطاريات هذه الصواريخ إذا لم تقم المملكة العربية السعودية نفسها بإزالة هذه الصواريخ؛ لأن هذه الصواريخ تعتبر تهديداً مباشراً وخطيراً لوجود إسرائيل وكيانها كدولة، كما أبرزت وكالات الأنباء نبأ عن مصادر الاستخبارات الأمريكية يفيد بأن الطائرات الإسرائيلية تقوم بعمليات تدريبات واستعدادات مكثفة للقيام بهجوم جوي لتدمير هذه الصواريخ وبطارياتها.

ومن الأمثلة الحيوية الهامة الأخرى الآن والتي تتردد في هذا المجال قيام الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة الماضية بغزو مسلح شامل لبنما واستيلائها على العاصمة البنمية والأماكن الأخرى الحيوية في بنما وإسقاط حكومة نورييجا. وقد كان الدفاع الرئيسي للولايات المتحدة أمام مجلس الأمن هو أن التدخل أو الهجوم العسكري الأمريكي على بنما كان دفاعاً عن النفس من قبيل الدفاع الشرعي الوقائي اللازم المقرر وفقاً لأحكام



القانون الدولي إلى جانب الدفاع عن حياة الأمريكيين في بنما وخاصة بعد قيام حكومة نورييجا بإعلان الحرب ضد الولايات المتحدة وقيام الجنود التابعين لتلك الحكومة بالاعتداء على بعض الجنود الأمريكيين وقتل أحدهم وإصابة آخر والتهديد بالاعتداء الجنسي على زوجته.

فهل يعتبر البدء بالهجوم أو البدء باستخدام القوة المسلحة في مثل هذه الأحوال أمراً مشروعاً وفقاً لأحكام القانون الدولي؟ ثم هل يعتبر الدفاع الشرعي الوقائي ذاته أمراً مشروعاً وفقاً لأحكام القانون الدولي في عصر التنظيم الدولي الاتفاقي المعاصر؟ هذا هو موضوع هذا البحث.

وقد أثّرت في العديد من الحالات التي بدأت فيها دولة الهجوم على دولة أخرى فكرة حق الدفاع الشرعي الوقائي وظهر رأي قوي في الفقه القانوني الدولي يؤكد وجود الدفاع الشرعي الوقائي كحق مشروع ومُعترف به قانوناً. ونقطة البدء في بحث الدفاع الشرعي الوقائي في ظل التنظيم الاتفاقي الدولي المعاصر تتمثل في المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة والتي يجري حكمها على النحو الآتي :

ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد

أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، وتبلغ التدابير التي اتخذها الأعضاء استعماراً لحق الدفاع عن النفس إلى المجلس، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المتخذة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.

وتتمثل وجهة نظر الفقه الأمريكي عموماً - ويؤيده جانب من الفقه الغربي - في أن المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة لا تتضمن تقنياً كاملاً لحق الدفاع الشرعي وإنما تتضمن فقط اعترافاً من حيث المبدأ بالحق الطبيعي الأصل لكل دولة في الدفاع الشرعي عن النفس، ولم يكن القصد من تبني نص المادة الحادية والخمسين الحد بأي حال من الأحوال من ذلك الحق الطبيعي أو الانتقاص منه أو قصره على حالات دون غيرها، فواقع الأمر أن هذا النقص قد أضيف إلى الميثاق بناء على اقتراح بعض دول أمريكا اللاتينية، وذلك بغرض الحصول على اعتراف المجتمع الدولي بالتنظيمات الإقليمية المتعلقة بالدفاع والأمن الإقليمي وعلى رأسها التنظيمات والترتيبات المتعلقة بالدفاع عن الدول

الأمريكية، والتي لا يمكن أن تدخل أنشطتها في نطاق ما هو مسموح به في ظل أحكام الفصل الثامن من الميثاق والمتعلق بالترتيبات الإقليمية. وكذلك فإن المادة تتحدث عن الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس أي ذلك الحق الذي نشأ ورسخت أحكامه في القانون الدولي العرفي، وكذلك فإن هذه المادة لا يمكن أن تكون قد أنشأت حكماً يقضي بأن الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة ليس لهم الحق في الدفاع عن النفس ضد أي عدوان يقع عليها حيث أن المادة الحادية والخمسين تحدثت فقط عن الاعتداءات التي تقع على دولة عضو. لذلك لا يمكن تحديد المضمون الصحيح وتفسير المراد الحقيقي وتوضيح المدلول السليم لنص المادة الحادية والخمسين بدون الرجوع والاستناد إلى القانون الدولي العرفي الذي لم تغير تلك المادة من أحكامه ولم تضعف من قوته وقيمته القانونية الدولية. بل على العكس من ذلك فإن النص على الحق الطبيعي في الدفاع الشرعي عن النفس الواردة في المادة الحادية والخمسين واضح الدلالة في الرجوع إلى القانون الدولي العرفي المنظم لهذا الحق الطبيعي وتشير الأعمال التحضيرية للميثاق إلى ذلك بوضوح. ويعترف العرف الدولي بوجود حق الدفاع الوقائي عن النفس. ولقد اتفق الجميع على أن الدفاع عن النفس يجيز استخدام قدر معين من

القوة، أي أن استخدام القوة في حدود معينة يصبح مشروعاً في ظل أحكام القانون الدولي إذا توافرت حالة الدفاع الشرعي. وواقع الأمر أن جميع الأنظمة القانونية أقرت بوجود حق الدفاع الشرعي عن النفس ولكن ما هو حق الدفاع المشروع عن النفس وما هي أحكامه وشروطه وحالاته؟ ومتى يجوز اللجوء إلى استخدام القوة استناداً إلى هذا الحق؟ وما هو القدر المسموح به من القوة إذا توافرت حالة الدفاع الشرعي؟ لم تتفق الآراء بالنسبة للإجابة على هذه الأسئلة في مجال القانون الدولي العام.

### الحالة الأولى:

التي لا تثير خلافاً كبيراً في الفقه من حيث الصياغة النظرية لها هي حالة وقوع هجوم أو عدوان مسلح واسع النطاق على أراضي دولة ما أو وقوع أعمال عدوانية مسلحة مستمرة ومتكررة على أراضي تلك الدولة. في هذه الحالة اتفق الجميع على أن الدولة التي تتعرض للعدوان أو الهجوم أو الهجمات المسلحة يجوز لها اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لصد العدوان بما في ذلك استخدام القوة المسلحة الضرورية والمناسبة لتحقيق الهدف منها وهو صد العدوان ومنع القوات المعتدية من دخول أراضي الدولة. وهذه هي الحالة الواضحة في ميثاق الأمم المتحدة

والمنصوص عليها صراحة في المادة الحادية والخمسين.

### أما الحالة الثانية :

فنتعلق بفكرة الدفاع الشرعي الوقائي عن النفس. ولكن ما هي هذه الحالة؟ وما هي شروطها وأحكامها؟ هذا ما سنعرض له الآن بدراسة هذه الحالة في القانون الدولي العرفي ثم نعرض للتنظيم الاتفاقي لحق الدفاع الشرعي وأثره على هذه الحالة مع دراسة لبعض القضايا التي أثير فيها تطبيق هذه الحالة بعد دخول ميثاق الأمم المتحدة في دور التنفيذ وإنشاء الأمم المتحدة كهيئة نيط بها الحفاظ على السلام والأمن الدولي وإعادتهما إلى نصابهما إذا حدث إخلال لهما ونختتم الدراسة برأينا في الموضوع.

## الفصل الأول

### حق الدفاع الشرعي الوقائي

#### في القانون الدولي العرفي

لعل أول حادثة مشهورة تتعلق بحق الدفاع الشرعي الوقائي في القانون الدولي الحديث هي تلك المعروفة بحادثة (كارولين) The Caroline وقبل أن تبدأ في معالجة تلك الحادثة وغيرها من الحوادث والقضايا نود أن نوضح أنه من الممكن أن تكون هناك حوادث وقضايا سابقة لحادثة كارولين، ولكن مبلغ علمنا حتى الآن أن مثل تلك الحوادث والقضايا - التي فرض وجودها - لم تحظ بتعليقات فقهاء القانون الدولي، ولا تمثل سوابق قانونية دولية يمكن الاستناد إليها في دراسة وتبرير المشروعية القانونية الدولية لحق الدفاع الوقائي عن النفس. ونعرض فيما يلي للقضايا والحوادث التي كان لها دور في ظهور وتطور حق الدفاع الوقائي عن النفس أو حق الدفاع الشرعي الوقائي في القانون الدولي العرفي وتبدأ ذلك بحادثة كارولين الشهيرة.

#### **١ - حادثة كارولين The Caroline Incident :**

تعد حادثة كارولين واحدة من أهم وأشهر الحوادث التي أثّرت فيها

مسألة الدفاع الشرعي الوقائي. وقد تضمنت هذه الحادثة سفينة بخارية تحمل اسم كارولين (The Caroline) كانت تستخدم في ١٨٣٧ في نقل الأفراد والأسلحة وذلك من أراضي الولايات المتحدة الأمريكية عبر نهر نياجرا The Niagara River متجهة إلى إحدى الجزر التي كان يتواجد بها الثوار ورجال المقاومة الكندية. ومن هذه الجزيرة المعروفة بـ Navy Island كان يتجه الثوار ورجال المقاومة إلى الأراضي الكندية التي كانت في ذلك الوقت جزءاً من المملكة المتحدة (بريطانيا العظمى) ويبدو أن المملكة المتحدة صاحبة السيادة على كندا توقعات أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بوقف المساعدات العسكرية للثوار ورجال المقاومة. ولكن الولايات المتحدة لم تقم باتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة لوقف هذه المساعدات العسكرية أما لأنها كانت لا ترغب في وقفها أو لأنها كانت غير قادرة على ذلك وظلت السفينة البخارية تقوم بمهامها واستمرت تهدد كندا تهديداً مستمراً. ونتيجة لذلك قامت قوات مسلحة كندية بعبور نهر نياجرا ودخلت في أراضي الولايات المتحدة الأمريكية وأشعلت النيران في السفينة وقامت بتدميرها وذلك بعد قيام معركة نتج عنها مقتل اثنين على الأقل من مواطني الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وادعت المملكة المتحدة أن

التدابير والإجراءات والأعمال التي قامت بها في هذه الحادثة تعتبر مشروعة على أساس أنها تمثل دفاعاً شرعياً وقائياً ضرورياً ومعقولاً. ولكن الولايات المتحدة لم تتكرر وجود ظروف يمكن للمملكة المتحدة فيها الاستناد إلى الدفاع الوقائي عن النفس، ولكنها أنكرت أن تكون شروط هذه الحالة متوافرة في تلك الحادثة المتعلقة بالسفينة كارولين. وقد أثير الموضوع مرة أخرى بعد قيام السلطات الأمريكية بالقبض على شخص يدعى ماكليود Macleod في عام ١٨٤١ وأتهم باشتراكه في تدمير وإحراق السفينة كارولين وقتل بعض من كانوا على ظهرها، وقُدِم إلى المحاكمة بتهمة القتل. ولكن الحكومة الإنجليزية طالبت بالإفراج الفوري عن الشخص المذكور باعتبار أن إحراق وتدمير السفينة كان عملاً مشروعاً من أعمال الدفاع الشرعي الوقائي، ولكن اللطات في ولاية نيويورك الأمريكية قدمته إلى المحاكمة وتمت محاكمته أمام محاكم الولاية التي قضت ببراءته مما نسب إليه لثبوت عدم اشتراكه في الحادثة بناء على توافر شهود أدلوا بشهادتهم التي أفادت بأن السيد ماكليود لم يكن حاضراً ولم يشترك بأي طريق من الطرق، وبأي وسيلة من الوسائل في الحادثة. وقد انتهت جميع المنازعات المتعلقة بحادثة السفينة كارولين بين الولايات



المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة عن طريق الاتصالات الدبلوماسية بين البلدين ولم يعرض هذا الموضوع على القضاء الدولي أو التحكيم الدولي. وقد تم إنهاء هذه المنازعات عندما اعتذرت المملكة المتحدة عن الحادث وما نتج عنه دون أن تقبل القول بمسئوليتها القانونية عن قتل وجرح عدد من المواطنين الأمريكيين وتدمير السفينة والدخول في أراض أمريكية بمقتضى حق الدفاع الشرعي الوقائي، وقبول هذا الاعتذار بقبول الحكومة الأمريكية للقول بأن اللجوء إلى القوة يعد مشروعاً في حالة الدفاع الشرعي الوقائي إلا أن شروط هذه الحالة لم تنطبق على حادثة كارولين، وقد اعتبر قيام الولايات المتحدة الأمريكية بأي إجراءات قانونية أخرى وعدم تقديمها لأي طلبات أخرى في هذا النزاع بمثابة قبول فعلي بادعاءات المملكة المتحدة المتعلقة بتوافر شروط حالة الدفاع الشرعي الوقائي في هذه الحادثة.

وتعد الصياغة المشهورة التي أتى بها دانييل ويسترن Daniel Wacater وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت - لشروط حالة الدفاع الشرعي الوقائي عن النفس واحدة من أكثر الصياغات التي تذكر في هذا الصدد. وتؤكد هذه الصياغة أن شروط الدفاع الشرعي (بما في ذلك الدفاع

الشرعي الوقائي) تشتمل على شرط اللزوم أو الضرورة، وضرورة الدفاع الشرعي توجد حيثما توجد ظروف ملجئة أي حيث تكون ظروف الموقف الحالة ملجئة بحيث لا تترك للطرف المعني فرصة للاختيار بين الوسائل ولا وقتاً للتشاور أو التدبر في الأمر، ومن المفيد ذكر العبارة التي صاغها ويستتر في هذا الخصوص :

" recepect for the inviolable character of the territory of independent states is the most essential foundation of civilization... Undoubtedly it is just, that, while it is admitted that exceptions growing out of the great law of self-defense do exist, those exceptions should be confined to cases in which the necessity of that self-defence in instant, overwhelming, and leaving no choice of means and no moment for deliberation".

ولكن هذه العبارة بالرغم من ذيوها تعتبر مضللة وذلك لأنه عند وجود حالة ضرورة فعلية، فإن القانون الدولي يتطلب من الدولة التي تريد الاستناد إلى حق الدفاع الشرعي الوقائي أن تمر بمرحلة التفكير في اتخاذ الإجراء أو العمل القانوني المناسب والتي يتمثل في أن القوة المستخدمة كأسلوب للرد أو الدفاع يجب أن تكون متناسبة مع الخطر أو التهديد أو العمل العدوانى. وقد كان استخدام بريطانيا للقوة في هذه الحادثة متناسباً

مع الخطر والتهديد الذي تسببه السفينة.

## **٢ - حادثة فرجينيس The Virginus Incident :**

تتلخص وقائع هذه الحادثة في أن سفينة بخارية باسم فرجينيس The Virginus تحمل علم الولايات المتحدة الأمريكية حيث حدث في عام ١٨٧٣ أنها حملت كمية من الأسلحة وعدداً من الرجال يزيد على مئة وخمسين فرداً من رعايا كل من بريطانيا الولايات المتحدة. وأبحرت السفينة نحو الساحل الكوبي وذلك من أجل مساعدة الثورة الكوبية التي كانت مشتعلة ضد أسبانيا في ذلك الوقت. ولكن القوات الأسبانية استولت على السفينة وهي في أعالي البحار وأخذتها إلى الساحل الكوبي، وفي كوبا تم إجراء محاكمة سريعة لعدد من الرعايا البريطانيين والأمريكيين الذين كانوا على ظهر السفينة ونفذ فيهم حكم الإعدام، وقد احتجت بريطانيا على أسلوب المحاكمة وتنفيذ حكم الإعدام ولكنها لم تشك في مشروعية الادعاء الأسباني الذي ذهب إلى أن الاستيلاء على السفينة كان علا دفايتا مشروعاً. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية احتجت بشدة على قيام أسبانيا بالاستيلاء على السفينة ومحاكمة الرعايا الأمريكيين وتنفيذ أحكام الإعدام، ولكنها عادت ففتبت موقف الحكومة البريطانية غير المشك في مشروعية

الاستيلاء على السفينة كعمل من أعمال الدفاع الشرعي الوقائي.  
وواضح من وقائع هذه الحادثة أنها تنطبق فقط على حالة الدفاع الشرعي الوقائي حيث أن السفينة البخارية فريجنيس كانت وقت الاستيلاء عليها من قبل القوات الأسبانية لا تزال في أعالي ولم تكن قد دخلت بعد في المياه الإقليمية لكوبا.

### **٣ - قضية ماري لوويل The Mary Lowell Case**

تتشابه وقائع هذه القضية ووقائع حادثة فريجنيس، فوقائع قضية ماري لوويل تتمثل في قيام السفن الحربية الأسبانية بأسر سفينة أمريكية باسم ماري لوويل The Mary Lowell كانت تحمل مواداً عسكرية موجهة إلى الثوار الكوبيين، وقد تم أسر السفينة لي أعالي البحار وتم تحويلها إلى ميناء هافانا الكوبي حيث تم اسالتيلاء عليها وعلى حمولتها كغنيمة مشروعة من غنائم الحرب. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية طالبت بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن الاستيلاء غير المشروع على السفينة وحمولتها وعن فقدانه. وقد تم عرض النزاع على لجنة التحكيم الأسبانية الأمريكية التي أصدرت قرارها في عام ١٨٧٩ بأن السلطات الأسبانية تصرفت بطريقة مشروعة في إطار حق الدفاع الشرعي وأنه لا

يمكن إلزام أسبانيا نتيجة لذلك بدفع أي تعويضات ومن ثم وجب رفض الادعاءات والمطالبات الأمريكية.

ويتضح كذلك من وقائع هذه القضية أنها تتعلق بحق الدفاع الشرعي الوقائي وذلك لأن السفينة ماري لوويل قد تم الاستيلاء عليها بواسطة السفن الحربية الأسبانية في البحر العالي أي خارج حدود المياه الإقليمية لكوبا التي كانت خاضعة لأسبانيا في ذلك الوقت.

#### ٤ - حوادث السفن الفرنسية في الحرب العالمية الثانية :

بعد أن قامت حكومة فيشي الفرنسية بعقد اتفاقية هدنة مع ألمانيا النازية في يونيو عام ١٩٤٠ لجأت كثير من سفن الأسطول الفرنسي إلى موانئ الإسكندرية (بمصر) ووهران (بالجزائر الفرنسية في ذلك الوقت) ومارتينيك (بالهند الغربية). ولكن في شهر يوليو من نفس العام قامت بريطانيا بتقديم إنذارات لقادة الأسطول الفرنسي في هذه الموانئ الثلاثة. وقد تضمنت هذه الإنذارات خيارات ثلاثة أولها أن تقوم السفن الفرنسية بالانضمام إلى الأسطول الملكي البريطاني في القتال ضد ألمانيا، أما الخيار الثاني فكان يقضي بنزع سلاح هذه السفن نزاعاً تاماً إذا لم تقبل الخيار الأول. أما الخيار الثالث فكان يقضي بأنه في حالة عدم قبول أي من

الخيارين الأول أو الثاني فإن الأسطول الإنجليزي سوف يهاجم ويدمر أو يغرق هذه السفن. وقد قبل قادة السفن الفرنسية في كل من الإسكندرية ومارتينيك الخيار الثاني الذي يقضي بنزع سلاحها حتى لا يستطيع الألمان استعمالها في الحرب ضد بريطانيا. ولكن قادة السفن الفرنسية التي لجأت إلى وهران لم تقبل أياً من الخيارين الأول أو الثاني، ولما لم تسفر المفاوضات بين القوات الملكية البريطانية وتلك السفن الفرنسية عن قبول أي من الخيارين قامت القوات الملكية البريطانية البحرية الجوية بمهاجمة وإغراق أو تدمير تلك السفن الحربية الفرنسية.

وقد اعتبر الهجوم الإنجليزي على السفن الحربية الفرنسية التي لجأت إلى ميناء وهران عملاً مشروعاً من أعمال الدفاع الشرعي الوقائي بالرغم من أن هذا العمل تضمن دخول القوات البحرية والجوية الملكية البريطانية في البحر الإقليمي والإقليم الجوي لإقليم الجزائر (الذي كان يعتبر في ذلك الوقت جزءاً من فرنسا ومياهه جزء من المياه الإقليمية الفرنسية وإقليمه الجوي جزء من الإقليم الجوي الفرنسي)، وبالرغم من أن تلك السفن الحربية الفرنسية لم تكن قد اشتركت في أي أعمال عدوانية ضد بريطانيا أو أي وحدة من وحداتها العسكرية. ولقد أعتبر هذا العمل من قبل

بريطانيا عملاً مشروعاً من أعمال الدفاع الشرعي الوقائي لأنه كان ضرورياً للحيلولة دون انضمام أعداد وفيرة من السفن الحربية الفرنسية إلا الأساطيل الألمانية المشتركة في الحرب ضد بريطانيا كما كان هذا العمل ضرورياً للحيلولة دون قيام الجيوش والأساطيل الألمانية بغزو لبريطانيا بمساعدة تلك السفن الحربية الفرنسية. وذلك لأن انضمام أعداد وفيرة من السفن الحربية الفرنسية (بعد سقوط باريس وقيام حكومة فيشي الموالية لألمانيا) إلى الأساطيل الألمانية كان سيسهل عملية غزو ألمانيا لبريطانيا. والواقع أن القانون الدولي لم يتطلب من بريطانيا الانتظار لحين قيام ألمانيا بضم سفن الأسطول الفرنسي إلى أسطولها بصفة رسمية حتى يمكن لبريطانيا من الناحية القانونية أن تقوم باتخاذ التدابير الدفاعية اللازمة. والمعلوم أنه لم يعترض أي من فقهاء القانون الدولي الثقات على هذا العمل البريطاني كعمل من أعمال الدفاع الشرعي الوقائي عن النفس.

#### ٥ - أحكام محاكم مجرمي الحرب والدفاع الشرعي الوقائي:

تعرضت المحاكم العسكرية الدولية - التي شكلت لمحاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية - لدفع تتعلق بحالة الدفاع الشرعي الوقائي وقد ذهبت هذه المحاكم إلى قبول القول بأن الأعمال المتخذة بمقتضى حالة

الدفاع الشرعي الوقائي تعتبر مشروعة في ظل أحكام القانون الدولي بشرط توافر شروط تلك الحالة في الأعمال والتدابير التي تتخذ طبقاً لهذه الحالة. وعلى ذلك نجد أن المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى رفضت قبول ادعاءات الدفاع بأن الأعمال الحربية اليابانية ضد فرنسا وهولندا وبريطانيا والولايات المتحدة تعتبر أعمالاً مشروعة لكونها تكون أعمالاً وتدبير دفاعية قامت بها اليابان كأعمال وقائية ضرورية للدفاع عن كيان اليابان ضد التدابير الاقتصادية التي اتخذتها ضدها تلك الدول، ولكن نفس المحكمة ذهبت إلى أن إعلان هولندا الحرب ضد اليابان يعتبر عملاً مشروعاً من أعمال الدفاع الشرعي الوقائي عن النفس.

وقد ذهبت محكمة نورنبرج (نورمبرج) إلى أن الأعمال الوقائية التي تنفذ في أقاليم أجنبية تكون مشروعة فقط في حالة ما إذا كانت ضرورة الدفاع الشرعي عاجلة وملحة بحيث لا تترك فرصة للاختيار بين الوسائل ولا وقتاً للتشاور أو التدبر في الأمر، وأشارت المحكمة في هذا المجامل إلى العبارة المشهورة التي صاغها دانييل ويسترن والتي أشرنا إليها أثناء دراستنا لحادثة كارولين. وبناء على هذا التحديد لحالة الدفاع الشرعي الوقائي عن النفس فقامت محكمة نورنبرج برفض الادعاء القائل بأن قيام



ألمانيا النازية بغزو الدانمرك والنرويج يعد عملاً دفاعياً لتفادي قيام دول الحلفاء بغزوهما واستخدام أراضيها في أعمال هجومية ضد ألمانيا، وقد وضحت المحكمة أنه لا يمكن قبول هذا الادعاء لعدم توافر شروط حالة الدفاع الشرعي الوقائي التي تفترض وجود ضرورة ملجئة لاتخاذ التدابير الدفاعية وذلك لأن الحالة التي استوضحتها المحكمة تشير إلى أن قيام دول الحلفاء بغزو الدانمرك والنرويج لاستخدام أراضيها ضد ألمانيا لم يكن محققاً أو وشيك الوقوع وإنما كان مجرد احتمال بسيط ليس وشيك الوقوع وبناء على ذلك لا يمكن أن تتوافر الضرورة الملجئة لدى ألمانيا لاتخاذ تدابير دفاعية وقائية من هذا القبيل، ولا يمكن أن يعتبر الغزو الألماني إلا عملاً عدوانياً بحتاً.

ويتضح من كل ذلك أن المحاكم الدولية العسكرية التي شكلت لمحاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية قد قبلت القول بأن القانون الدولي العام يعترف بوجود ومشروعية حالة الدفاع الشرعي الوقائي عن النفس شريطة أن تتوافر شروط ومتطلبات هذه الحالة.

ومن الملاحظ أن هناك قضايا وحالات وحوادث أخرى أثرت فيها المشروعية الدولية لحق الدفاع الشرعي الوقائي والتدابير التي تتخذ

بالتطبيق لهذا الحق، وسوف نعرض لتلك القضايا والحالات في دراستنا  
لأثر التنظيم الاتفاقي الدولي على حق الدفاع الشرعي الوقائي.

شروط حالة الدفاع الشرعي الوقائي في القانون الدولي العرفي :

جرى القول بين كتاب القانون الدولي الأمريكيين ومن وافقهم من  
كتاب القانون الدولي في القارة الأوروبية على أنه يجب توافر عدة شروط  
لإمكان استخدام القوة دفاعاً عن النفس دفاعاً شرعياً وقائياً، وقد تعددت  
الصياغات بتعدد الكتاب غيرل أنها دارت جميعاً حول شرطين أساسيين  
أولهما هو شرط اللزوم أو الضرورة وثانيهما هو شرط التناسب، وسوف  
ندرسهما على النحو التالي :

#### الشرط الأول : شرط اللزوم أو الضرورة :

لعل الصياغة التي أتى بها دانييل ويستر وزير خارجية الولايات  
المتحدة - والتي سبق التعرض لها - تعد الأولى التي يرجع إليها الفضل  
في توضيح شرط الضرورة بجلاء، وقد ذاع ارتباط هذه الصياغة بشرط  
الضرورة كشرط لازم في حالة الدفاع الشرعي الوقائي، وقد ضيققت هذه  
الصياغة إلى حد كبير من الأحوال التي يمكن فيها استخدام القوة دفاعاً عن  
النفس نتيجة لوضعها لقيود صارمة يجب أن تتوافر في شرط الضرورة،

وقد تمثلت هذه القيود الصارمة في العبارة القائلة :

"The necessity of that self-defence is instant, overwhelming, and leaving no choice of means, and no moment for deliberation".

وبحسب هذه الصياغة فإن ضرورة الدفاع (أي ضرورة اللجوء إلى القوة دفاعاً عن النفس) يجب أن تكون حالة وأن تكون ملجئة أو قاهرة بحيث لا تترك فرصة لاختيار الوسيلة أو وقتاً للتشاور أو التدبر في الأمر. واشتراط أن تكون ضرورة الدفاع حالة لا يعني أن يكون العدوان أو الهجوم قد وقع بالفعل، والواقع أن هذه القيود الصارمة المحددة لشرط الضرورة قد صيغت استجابة لحالة الدفاع الشرعي الوقائي التي أثّرت في حادثة كارولين التي سبق التعرض لها. والسبب في وضع هذه القيود هو محاولة تفادي الادعاء بأن استخدام القوة كان في حالة دفاع عن النفس بينما هو في الحقيقة عدوان بحق ولا يمثل أي وجه من وجوه الدفاع عن النفس.

وعلى ذلك يشترط أن يكون التهديد أو الخطر المؤدي إلى نشأة ضرورة الدفاع محدقاً وداهماً، بحيث لا يمكن اللجوء إلى وسيلة أخرى لدرئه غير استعمال القوة الأمر الذي يمكن معه القول بأن ضرورة استخدام القوة دفاعاً عن النفس تغدو حالة ملحة، ولكن إذا كان اللجوء إلى وسيلة

أخرى غير استخدام القوة ممكناً فإن الخطر أو التهديد لا يصبح محدقاً أو ملحاً ولا تتوافر الضرورة الحالة الملجئة القاهرة لاستخدام القوة دفاعاً عن النفس، ويصبح استخدام القوة مجرد عدوان وليس دفاعاً عن النفس. ومن الأمثلة التي يمكن سردها للقول بتوافر شرط الضرورة لاستخدام القوة - بالإفاة إلى الحوادث والقضايا التي سبق ذكرها - حالة ماذا شرعت دولة في إقامة سد على مجرى نهر يمر بأرضها لتحويل مياهه ومنعها من المرور إلى دولة أخرى تعتمد في حياة شعبها على هذا النهر، حيث يمكن للدولة الأخرى استخدام القوة لمنع بناء هذا السد أو عدم إكمال بنائه إذا لم تفلح الوسائل الأخرى لأن انتظار الدولة لحين إتمام بناء السد يعتبر عملية انتحار لشعبها الذي يعتمد على هذه المياه اعتماداً كلياً. ويغدوا استخدام القوة في هذه الحالة من أمثلة الدفاع الشرعي الوقائي بالرغم من عدم وقوع عدوان مسلح على أراضي تلك الدولة. وكذلك الأمر بالنسبة لدولة تقوم بإلقاء مخلفات سامة ناتجة من أحد مصانعها في مياه البحر الذي يؤدي إلى موت الثروة السمكية التي تعتمد عليها دولة أخرى اعتماداً كبيراً لحياة شعبها أو جانب كبير منه فيجوز في هذه الحالة استخدام القوة لتدمير أو وقف المصنع المنتج للمخلفات السامة إذا لم تفلح الوسائل السلمية في منع

الخطر حيث يصبح شرط الضرورة الحالة والملجئة متوافراً. ويتوافر شرط الضرورة في المثالين السابقين إذا لم يكن من الممكن اللجوء للوسائل السلمية أو كان اللجوء إلى مثل هذه الوسائل غير مجد أو كان مجرد الانتظار للجوء إليها سيؤدي إلى ضرر بالغ لا يمكن تفاديه كتحقق الوفاة لعدد من السكان.

وبالرغم من أن صياغة شرط الضرورة قد تم بواسطة دانييل ويستر وهو أحد وزراء الخارجية الأمريكيين السابقين وبالرغم من ذبوع هذه الصياغة إلى الحد الذي قبلت فيه من كثير من كتاب القانون الدولي على أنها عبارة عن الصياغة المعبرة عن القانون الدولي العرفي لحالة الدفاع الشرعي وبالذات حالة الدفاع الوقائي عن النفس وأقرتها محكمة نورمبرج كما سبق القول، إلا أنها - أي صياغة ويستر - ووجهت بنقد عنيف من قبل الفقه الدولي الأمريكي ومن قبل الخارجية الأمريكية نفسها. فقد انتقدت هذه الصياغة على أساس أنها صياغة تتميز بالتجريد الشديد كما أنها تضيق إلى حد كبير من نطاق تطبيق حالة الدفاع الشرعي الوقائي بحيث تجعل الأحوال التي تنطبق عليها محددة للغاية كما ذهب إلى ذلك تحليل قانوني أعد من قبل الخارجية الأمريكية. كما انتقدت الصياغة المذكورة لتتافيهامع

ظروف التقدم السريع في الأسلحة النووية والهيدروجينية ومختلف أسلحة الدمار الشامل والتقدم السريع والخطير في وسائل حمل وإطلاق تلك الأسلحة وآثارها المدمرة الشاملة وغير المحدودة، الأمر الذي يعتبر معه الالتزام بالقيود التي جاءت بها صياغة ويستر يعتبر مساوياً للانتحار القومي. ولا يعني هذا الانتقاد القول بإلغاء شرط الضرورة أو إلغاء القيود المحددة له ولكن تفسير هذه القيود في ضوء الغرض أو اهدف من الدفاع الشرعي ذاته وهو حفظ أو حماية المصالح والقيم المشروعة للجماعة أو الدولة التي تمارس حق الدفاع.

كما انتقدت الصياغة على أساس أنها غير مكتملة من ناحية أخرى حيث أنها لم تشر إلى ضرورة التناسب بين القوة المستخدمة دفاعاً عن النفس ومدى جسامة الخطر أو التهديد الذي تستخدم القوة أصلاً لمواجهته. وهذا الانتقاد الأخير يقودنا إلى دراسة الشرط الثاني اللازم في حالة الدفاع الشرعي الوقائي وهو شرط التناسب.

#### **الشرط الثاني : شرط التناسب:**

يعد التناسب بين الأعمال العسكرية أو الحربية أو القوة المستخدمة وبين التهديد أو الخطر الذي تتخذ هذه الأعمال المسلحة أو القوة في

مواجهته شرطاً ضرورياً لازماً للقول بمشروعية تلك الأعمال أو القوة المستخدمة لمواجهة ذلك التهديد أو الخطر. فإذا انتفى شرط التناسب انتفت معه مشروعية القوة المستخدمة أو الأعمال العسكرية المستخدمة، وعلى سبيل المثال لا يجوز اللجوء إلى هجوم مسلح شامل وغزو إقليم دولة واحتلاله أو احتلال جزء منه بمجرد الرد على بعض حوادث الحدود البسيطة.

ويعد شرط الضرورة متضمناً في طبيعته شرط التناسب لأن العمل الدفاعي مبرر ومشروع فقط في نطاق ضرورة الدفاع أي الضرورة الحالية والملجئة لاتخاذ عمل دفاعي، ويجب أن يظل العمل الدفاعي أو الأعمال الدفاعية في نطاق ضرورة الدفاع ولا يجب أن تتعداها وإلا انتفت ضرورة اتخاذها وانتفى بذلك شرط التناسب وبعبارة أخرى فإن الضرورة تقدر بقدرها.

ويعد شرط التناسب من الشروط المجمع عليها فقهاء وقضاء وإن كان الاختلاف حول نطاق تطبيق هذا الشرط أي مداه وتفسيره فهل يعتبر شرط التناسب متوافراً إذا كان العمل الدفاعي ليس موجهاً فقط لإزالة التهديد أو الخطر وإنما هو موجه أيضاً لإزالة مصدر الخطر أو التهديد؟

وهل يتوافر شرط التناسب في الأعمال المسلحة الوقائية التي تتخذ أساساً بغرض منع هجوم أو عدوان مسلح معين قبل أن يقع ؟ بالنسبة للتساؤل الأخير فقد قدمنا القول بأن الفقه الأمريكي يسانده القانون الدولي العرفي التقليدي يقول بمشروعية الدفاع الشرعي الوقائي متى توافرت الضرورة الملحة الملجئة لاتخاذ الأعمال الدفاعية الوقائية، وقد تقدم ذكر ذلك بمثابة حادثة كارولين وما تلاها من حوادث وقضايا. ومقتضى القول بعدم إمكانية تحقق شرط التناسب بين الدفاع والعدوان بالنسبة للأعمال الدفاعية الوقائية المتخذة أساساً لمنع العدوان قبل وقوعه هو قول بعدم مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي عن النفس في جميع الأحوال وهو ما يناقض القانون الدولي العرفي التقليدي القائل بمشروعية هذا النوع من الأعمال الدفاعية. وسيكون لنا عود إلى هذا الموضوع عند مناقشة أثر التنظيم الاتفاقي على حالة الدفاع الشرعي الوقائي وعلى وجه الخصوص عند مناقشة آثار المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة على هذه الحالة.

وتقتضي معالجة التساؤل الأول التفرقة بين وضعين :

**الوضع الأول:** إذا كان لا يمكن القضاء على الخطر أو التهديد إلا بإزالة مصدره كما في حالة السد الذي يبني لمنع وصول المياه إلى الدولة التي



تعتمد عليها اعتماداً كبيراً فمصدر الخطر في هذه الحالة هو السد وإزالة الخطر لا يمكن أن تتم إلا بإزالة مصدره ففي هذه الحالة يتوافر شرط التناسب إذا كان العمل الدفاعي يهدف إلى إزالة هذا السد أو منع بنائه. أما **الوضع الثاني:** فهو الذي يمكن فيه إزالة الخطر أو التهديد دون ضرورة إزالة مصدره، والواقع أن الوضع أو الفرض الثاني وإن أمكن الحديث عنه من الناحية النظرية إلا أنه من الناحية العملية يصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل اتخاذ أعمال دفاعية لإزالة الخطر أو التهديد دون إزالة مصدره المباشر على الأقل، وذلك في حالة الدفاع الشرعي الوقائي، فممكن الخطر أو التهديد أو مصدره هو دائماً المسبب للخطر أو التهديد المبرر لضرورة استخدام القوة دفاعاً عن النفس. وفي جميع القضايا التي تعرضنا لها لم يكن من الممكن إزالة الخطر أو التهديد إلا بالقضاء على المصدر أو المكن المباشر لهذا الخطر أو التهديد. ففي حوادث كارولين، وفرجينيس، وماري لوويل تم فيها جميعاً تدمير أو الاستيلاء على السفن مصدر الخطورة وهو ما يعد بمثابة قضاء على المصدر المباشر للتهديد أو للخطر. أما إذا تعدت الأعمال الدفاعية الوقائية المصدر المباشر للخطر وكان الهدف منها مواجهة مصادر بعيدة أو غير مباشرة للتهديد أو الخطر فهذا ينتفي

شرط الضرورة من أساسه وينتفي بالطبع شرط التناسب. وعلى ذلك فقد قضى بأن مجرد حوادث بسيطة على الحدود بين بولندا وألمانيا النازية لا تبرر الهجوم البري والبحري والجوي الشامل الذي قامت به ألمانيا ضد بولندا في سبتمبر ١٩٣٩ وذلك لأن الهجوم الشامل لا يمكن أن يكون متناسباً مع التهديد أو الخطر الناشئ من بعض حوادث الحدود البسيطة ولا يكون هذا الهجوم إلا مجرد عدوان ألماني ضد بولندا ولا يمكن اعتباره عملاً دفاعياً وقائياً لتنافي شرط التناسب.

والخلاصة أن القانون الدولي العرفي التقليدي قد أقر بمشروعية اللجوء إلى استخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي الوقائي إذا توافر الشرطان الأساسيان في ذلك وهما شرط الضرورة أو اللزوم وشرط التناسب، غير أنه إذا كان من الممكن اللجوء إلى الإجراءات والطرق السلمية لإزالة التهديد أو الخطر فلا يجوز عندئذ اللجوء إلى استخدام القوة كتدبير دفاعي وقائي.

ولكن ما أثر التنظيم الاتفاقي الدولي على حق أو حالة الدفاع الشرعي الوقائي؟ وما هو الأثر بالنسبة للشروط الواجب توافرها في هذه الحالة؟ هذا ما سنبحثه في الفصل التالي.

## **الفصل الثاني**

### **أثر التنظيم الاتفاقي الدولي لحالة الدفاع الشرعي**

#### **على حالة الدفاع الشرعي الوقائي**

نعرض فيما يلي لمرحلتين متميزتين من مراحل التنظيم الدولي الاتفاقي أولاهما هي المرحلة السابقة لميثاق الأمم المتحدة وثانيتهما هي مرحلة التنظيم الاتفاقي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة وما بني عليه، وذلك في بحثين متتاليين :

## المبحث الأول

### مرحلة التنظيم الاتفاقي السابق للأمم المتحدة

لعل أهم الاتفاقيات التي عقدت في هذه الفترة هي عهد عصبة الأمم وقد جاء هذا العهد خلواً من أي نص منظم لحالة الدفاع الشرعي وذلك لأنه كان يركز أساساً على منع العدوان. غير أن هذا العهد في مجمله لم يغير من القواعد القانونية المتعلقة بحق الدفاع الشرعي وقد أكد البعض أن عهد عصبة الأمم ألم يبلغ الحرب الدفاعية؟. غير أن معاهدات أخرى لاحقة قد حرصت على أن النص على التزام الدول بعدم اللجوء إلى الحرب وتسوية المنازعات التي تنور بينها بالطرق السلمية لا يمنع استخدام الدفاع الشرعي لرد العدوان، وعلى سبيل المثال نجد أن البروتوكول الخاص بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية ومعاهدة لوكارنو قد ورد بهما نصوص تجيز صراحة اللجوء إلى القوة لمقاومة العدوان أو دفاعاً عن النفس.

ولكن ثاني أهم معاهدة في تلك الفترة هي المعروفة بمعاهدة كيلوج-بريان Kellogg-Briand Pact الموقعة في السابع والعشرين من أغسطس سنة ١٩٣٨ والتي يطلق عليها أحياناً اتفاق باريس Pact of Paris. وقد ذهبت هذه المعاهدة إلى إدانة الحرب واعتبارها عملاً غير

مشروع، ولكن بالرغم من انضمام عدد كبير من الدول إلى تلك المعاهد إلا أن عدداً من هذه الدول قامت بعمل تحفظات وتقديم تفسيرات أهمها تلك المتعلقة بإباحة اللجوء إلى الحرب دفاعاً عن النفس، ومن أهم ما قدم في هذا المجال كان التفسير الذي أعلنته الولايات المتحدة والذي يتضمن ما يلي:

ليس هناك في المسودة الأمريكية لمعاهدة مكافحة الحرب ما يقيد أو ينتقص بأي طريق من الطرق حق الدفاع عن النفس. فحق الدفاع عن النفس هو حق طبيعي لكل دولة ذات سيادة وهو موجود ضمناً في كل معاهدة. ولكل دولة الحرية الكاملة في كل الأوقات بغض النظر عن أي شروط تعاهدية في أن تدافع عن أراضيها ضد أي هجوم أو غزو وهي وحدها المختصة بتقرير ما إذا كانت الظروف تتطلب اللجوء إلى الحرب دفاعاً عن النفس. وإذا كانت قضيتها طيبة (عادلة أو قوية) فإن العالم سوف يصفق لها ولن يدين عملها - غير أن الاعتراف الصريح في أي معاهدة بهذا الحق اللصيق بالدولة (وغير القابل للمناقشة) يؤدي إلى ظهور نفس الصعوبة التي تظهر في أي محاولة لتعريف العدوان، وهو نفس السؤال المماثل الذي يعالج من الجانب الآخر (المقابل). وطالما أنه لا يمكن لمعاهدة

أن تضيف إلى الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس، فإنه ليس من مصلحة السلام أن تحتوي معاهدة على مفهوم قانوني (فقهي) للدفاع عن النفس لأنه من السهل جداً للشخص غير المسئول أن يخلط ويشكل الحوادث لتتوافق مع تعريف متفق عليه.

ويوضح هذا التفسير الأمريكي أنه بالرغم من أن معاهدة كيلوج - بريان قد أدانت الحرب كأداة من الأدوات التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق سياساتها وأهدافها القومية واعتبرتها غير مشروعة قانوناً إلا أن هذه المعاهدة وغيرها من المعاهدات لا تحرم ولا يجوز لها ولا يمكن لها أن تحرم اللجوء إلى الحرب دفاعاً عن النفس، وذلك لأن الدفاع عن النفس هو حق طبيعي أصيل ولصيق بالدولة وهو غير قابل للمناقشة. غير أن التفسير الأمريكي قد ذهب إلى أن الدولة هي وحدها التي تختص بتقرير ما إذا كانت الظروف تتطلب اللجوء إلى الحرب دفاعاً عن النفس، وهذا الأمر يعتبر مكن الخطورة إذ أنه يجوز طبقاً لذلك اللجوء إلى الحرب الوقائية بحجة أنها دفاعاً وقائياً عن النفس. كما أن هذا التفسير لا يقول بوجود سلطة أو هيئة مختصة تبحث وتراقب مشروعية لجوء الدولة إلى الحرب دفاعاً عن النفس وهو الذي يتعارض مع عهد عصبة الأمم، ولكن يجب

التوضيح بأن الولايات المتحدة لم تصدق على هذا العهد ولم تتضمن إلى عصبة الأمم.

وواقع الأمر أن المعاهدات التي عقدت في فترة ما قبل الأمم المتحدة - بما في ذلك عهد عصبة الأمم ومعاهدة كيلوج - بريان - لم تغير شيئاً من الأحكام الموضوعية لحالة الدفاع الشرعي وظل طوال هذه الفترة استخدام القوة أو اللجوء إلى الحرب الدفاعية والحرب الدفاعية الوقائية مشروعاً بشرط توافر شرطي الضرورة والتناسب وبشرط انتفاء إمكانية اللجوء إلى طرق سلمية أو عدم توافرها أو استنفادها أو ثبوت عدم جدواها. وكما قدمنا فإن حوادث الحرب العالمية الثانية ومحاكمات مجرمي الحرب أيدت الحق الطبيعي للدولة في اللجوء إلى الحرب الدفاعية الوقائية أو اللجوء إلى القوة دفاعاً عن النفس دفاعاً وقائياً.

## المبحث الثاني

### مرحلة التنظيم الاتفاقي المعاصر

تبدأ مرحلة التنظيم الاتفاقي الدولي المعاصر بإبرام ميثاق الأمم المتحدة وإنشاء منظمة الأمم المتحدة. ويتجه الرأي الغالب في الفقه القانوني الدولي الأمريكي وجانب من الفقه الأوروبي إلى أن التنظيم الوارد في ميثاق الأمم المتحدة يعترف بالحق الطبيعي لجميع الدول في اللجوء إلى استخدام القوة دفاعاً عن النفس دفاعاً شريعياً وقائياً، وأن الميثاق لم يغير القانون الدولي العرفي المتعلق بحق الدفاع الشرعي الوقائي، بل أن الميثاق أقر هذا الحق الطبيعي العرفي. ويذهب هذا الرأي الغالب كذلك إلى أن الممارسات الدولية داخل وخارج نظام الأمم المتحدة تؤيد وتؤكد وجود حق الدفاع الشرعي الوقائي وتؤيد وتؤكد مشروعيته. وكذلك فإن أنصار هذا الرأي يقولون بأن إنشاء الأحلاف والمنظمات العسكرية ما هو إلا تطبيق لهذا الحق. ويقتضي الأمر دراسة هذا الاتجاه وغيره من الاتجاهات المفسرة لميثاق الأمم المتحدة والممارسات اللاحقة وأثرها على مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي وأحكامه العرفية. ونقطة البدء تتمثل في المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة والتي احتوت على تنظيم معين لحالة



الدفاع الشرعي عن النفس. وكما هو معلوم فإن ميثاق الأمم المتحدة قد أتى بتنظيم دولي جماعي عالمي لحالة الدفاع الشرعي ويعتبر الميثاق في ذلك محتوياً لنص لم يكن موجوداً في عهد عصبة الأمم. بل أن الميثاق يعتبر المعاهدة الجماعية العالمية الأولى التي دخلت دور التنفيذ وهي تحوي على تنظيم اتفاقي لحالة الدفاع الشرعي متعلقاً بالنظام العام العالمي. وعلى ذلك فإن اعتماد رأي معين في تفسير الأحكام الواردة في المادة الحادية والخمسين من الميثاق وتأييد ما إذا كانت هذه الأحكام قد أبقت على أو غيرت من قواعد القانون الدولي العرفي المتعلقة بحق الدفاع الشرعي الوقائي يعتبر أمراً في غاية الأهمية؛ لأنه يتعلق بالنظام العام العالمي وتفسير الممارسات الدولية في هذا المجال من شأنه أن يضيف قدراً من إمكانية تبرير وقبول هذا الرأي أو ذلك.

وقد ظهر في الفقه الدولي اتجاهان أساسيان في مجال تفسير المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة. الاتجاه الأول يوسع من تفسير المادة ويمد مجال الدفاع الشرعي ليشمل الدفاع الشرعي الوقائي بينما يتجه الاتجاه الثاني إلى قصر حق الدفاع الشرعي على حالة وقوع عدوان مسلح على الدولة التي تلجأ للدفاع ولا يرى امتداد هذا الحق ليشمل الدفاع

الشرعي الوقائي. وقد ذهب جانب كبير من الفقه الدولي إلى تبني الاتجاه الموسع لحق الدفاع الشرعي والقائل بمشروعية الدفاع الشرعي الوقائي في ظل أحكام ميثاق الأمم المتحدة والممارسات الدولية التالية لسريان ميثاق الأمم المتحدة.

### المطلب الأول

#### الاتجاه القائل بمشروعية الدفاع الشرعي الوقائي

##### في ظل أحكام ميثاق الأمم المتحدة

ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى القول بأن نص المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة يضيف المشروعية على حالة استخدام القوة (العسكرية) للدفاع عن النفس دفاعاً وقائياً ضد عدوان لم يقع بالفعل وإن قدرت الدولة أنه وشيك أو محقق الوقوع. ويؤسس أنصار هذا الاتجاه وجهة نظرهم على عدة أسس رئيسية، وأول هذه الأسس يتعلق بالأعمال التحضيرية للميثاق ولنص المادة الحادية والخمسين، والثاني يتعلق بنص الكلمات الواردة في المادة نفسها، وثالثها يتعلق بالعلاقة بين هذه المادة وبين القانون الدولي العرفي وهل هذه المادة منشئة لحق أو منظمة له، أما

الأساس الرابع فهو يتعلق بالممارسات الدولية، والتطبيقات العملية لحالة استخدام القوة استخداماً وقائياً.

### الأساس الأول : الأعمال التحضيرية لميثاق الأمم المتحدة :

تعد الأعمال التحضيرية - من وجهة نظر أصحاب هذا الرأي - دليلاً واضحاً على أن النظام القانوني الدولي المعاصر كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة يؤكد مشروعية الدفاع الوقائي عن النفس ذلك أن اللجنة الأولى في مؤتمر سان فرانسيسكو قد أوردت في تقريرها في المراحل الأولى، لإعداد الميثاق أن استخدام القوة المسلحة في الدفاع الشرعي عن النفس لا يزال مقبولاً، وغير مقيد أو منتقص وقد فسر ذلك على أنه يعتبر إحالة من واضعي الميثاق إلى القانون الدولي العرفي للدفاع الشرعي وقبول منهم لأحكام هذا القانون الذي يعتبر استخدام القوة في حالة الدفاع الوقائي عن النفس أمراً مشروعاً وحقاً طبيعياً للدولة المعرضة للتهديد أو الخطر كما أصبح مقررأ عرفاً بمقتضى حادثة كارولين وما تلاها من حوادث وقضايا. والواقع أن المشروعات الأولى للميثاق لم تتضمن نصاً يعالج حالة الدفاع الشرعي، غير أن النص الذي ورد في الميثاق وأصبح نص المادة ٥١ قد أدخل بناء على اقتراح بعض دول أمريكا اللاتينية لكي تضيف

المشروعية الدولية وتحقق القبول الدولي للمنظمات أو التنظيمات الدفاعية الإقليمية وبالذات المنظمات الدفاعية الأمريكية. وقد قبل الاقتراح بإدخال هذا النص في الميثاق دون أن يثير أي نقاش حول معنى الدفاع الشرعي وحدوده، ونطاقه مما يؤيد القول بعدم التعرض لأحكام القانون الدولي العرفي القائل بمشروعية الدفاع الوقائي عن النفس.

#### الأساس الثاني : منطوق أو نص المادة ٥١ من الميثاق :

يستند أنصار الاتجاه الأول القائل بمشروعية الدفاع الوقائي عن النفس إلى نص المادة الحادية والخمسين من الميثاق والتي سبق أن ذكرناه والذي يجري الجزء الأول معه على أنه : "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول، فرادى، جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا أعتدت قوة مسلحة (أو حدث هجوم مسلح) على أحد أعضاء الأمم المتحدة ويشير هذا النص إلى الحق الطبيعي لجميع الدول وهذه الإشارة تعني أن واضعي الميثاق لم تتجه نيتهم إلى تقييد أو انتقاص ذلك الحق الطبيعي الأصيل اللصيق بكل دولة والذي تأكد من خلال الممارسات المتعددة التي استمرت وتكررت في خلال فترة طويلة من الزمان والذي استقر في القانون الدولي العرفي. وتعني هذه الإشارة أن القواعد القانونية

العرفية أو القانون الدولي العرفي المنظم لحق الدفاع عن النفس من حيث مجاله ونطاقه لم يتغير ولم يتأثر. ويقتضي ذلك القول بأن حق الدفاع الوقائي عن النفس هو حق قائم ومشروع في ظل أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي لم تقيد أو تنتقص من الحق الطبيعي والأصيل لكل الدول في الدفاع عن أنفسها، ويشمل هذا الحق الأصيل حالة الدفاع الوقائي عن النفس. كما أقرها القانون الدولي العرفي، والقول بأن ميثاق الأمم المتحدة (المادة ٥١) قد حرم اللجوء إلى القوة للدفاع عن النفس دفاعاً وقائياً إذا توافر شرطاً الضرورة والتناسب كما أقرها العرف الدولي يعتبر متناقضاً مع أحكام هذا الميثاق التي لم تقيد أو تنتقص من ذلك الحق الطبيعي الأصيل المقرر عرفاً. كما أن الاستناد إلى النص الإنجليزي للمادة ٥١ والذي وردت به عبارة armed attack للاستدلال على أن الميثاق قدحرم الدفاع الوقائي عن النفس أو حكم بعدم مشروعيته يعتبر استدلالاً غير سليم إذ أن النص ككل وضع في الميثاق بناء على اقتراح دول أمريكا اللاتينية دون أن يقصد منه تعديل أو تغيير أحكام القانون الدولي العرفي المتعلق بالدفاع الشرعي. كما أن النص الفرنسي لنفس المادة وهو نص رسمي مساو في القيمة القانونية للنص الإنجليزي يعد أكثر دقة في التعبير عن إرادة وقصد واضعي الميثاق

وأكثر تمثيلاً واتساقاً مع الغرض من هذه المادة وهو عدم الانتقاص أو التقييد مونا لحق الطبيعي الأصل لجميع الدول في الدفاع عن أنفسهم، فقد جاء بالنص الفرنسي للمادة ٥١ عبارة (Aggression armes) والمقابلة للعبارة الإنجليزية (armed attack) ويعتبر هذا التعبير الفرنسي أوسع في المعنى من التعبير الإنجليزي، وقد فسر على أنه يجعل مفهوم نص المادة ٥١ متضمناً لحالة الدفاع الوقائي عن النفس وهو الأمر الذي يتفق مع قواعد القانون الدولي السائدة قبل انعقاد ميثاق الأمم المتحدة ويتفق مع الأعمال التحضيرية للميثاق وللمادة ٥١ منه كما يتفق مع قصد واضعي الميثاق ومع ما جرى عليه العمل بعد سريان هذا الميثاق.

#### الأساس الثالث : المادة ٥١ من الميثاق مؤكدة للقانون الدولي العرفي:

##### (العلاقة بين المادة ٥١ وبين القانون الدولي العرفي)

يرى أنصار الرأي القائل بأن المادة ٥١ تضيف المشروعية على استخدام القوة العسكرية للدفاع عن النفس دفاعاً وقائياً أن النظام القانوني الدولي الذي جاء به الميثاق لم يغير من النظام القانوني الذي كان سارياً قبل إبرام الميثاق في مجال استخدام القوة دفاعاً عن النفس، لأن وظيفة المادة ٥١ لم تكن خلق نظام قانوني جديد لاستخدام القوة دفاعاً عن النفس، وإنما

كانت مؤكدة للنظام القانوني الدولي القائم في هذا المجال، والذي نشأ وترعرع من خلال العرف الدولي، والواقع أن ميثاق الأمم المتحدة لم يكن يهدف إلى إلغاء حقوق الدول وإنما كل ما قام به هو تنظيم لبعض هذه الحقوق، دون تقييدها. ومن بين هذه الحقوق التي ورد تنظيم لها في الميثاق يأتي حق الدول في الدفاع عن أنفسها. والواقع أن الدارس المدقق لنص المادة ٥١ من الميثاق يستطيع استنتاج أنه لم يأت بقيود جديدة تحد من حق كل دولة في الدفاع عن نفسها إذا توافرت الضرورة الملجئة لاستخدام القوة دفاعاً عن النفس وأن يتوافر شرط التناسب وقد سبق توضيح شرط الضرورة وشرط التناسب. والواقع أن الحكم الوارد بالمادة ٥١ من الميثاق والذي يقضي بأن الدفاع الشرعي عن النفس يستمر حتى يقوم مجلس الأمن باتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي - وهو ما يفيد بأن الدفاع الشرعي ينتهي إذا أو عندما يقوم مجلس الأمن باتخاذ تلك التدابير - لا يقيد أو ينتقص على أي نحو من ذلك الحق الطبيعي العرفي في الدفاع عن النفس وذلك لأنه بقيام مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي فإنه ينتفي شرط الضرورة فلا تصبح هناك ضرورة ملجئة لاستخدام القوة من قبل الدولة بالرغم من اتخاذ مجلس الأمن

للإجراءات والتدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي مجرد خروج على شرط التناسب وتعدي له ويصبح الدفاع الشرعي منتفياً من وقت اتخاذ مجلس الأمن للتدابير المشار إليها، وذلك لانتفاء شرطي الضرورة والتناسب من ذلك التاريخ، وبذلك يصبح واضحاً أن هذا الحكم الوارد في المادة ٥١ لم يقيد من حق الدفاع الشرعي وإنما هو تطبيق سليم لشروط حالة الدفاع الشرعي ومقتضياتها كما نشأت في القانون الدولي العرفي.

ويجب أيضاً القول بأن الحكم الإجرائي الوارد في نفس المادة لا يقيد ولا ينتقص من حق الدفاع الشرعي كما ورد في القانون الدولي العرفي إذ أن ذلك الحكم يقضي بأن تقوم الدولة بإبلاغ مجلس الأمن فوراً بما تتخذه من تدابير دفاعية. وهذا الإبلاغ أو الإخطار إنما هو عمل إجرائي بحت لا يحد ولا يقيد ولا ينتقص من حق الدولة في الدفاع عن النفس طالما أن مجلس الأمن لم يتخذ الإجراءات والتدابير الضرورية واللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي. ولا يؤدي عدم قيام دولة بإخطار مجلس الأمن أو تأخرها في إخطاره بالتدابير الدفاعية التي اتخذتها إلى بطلان تلك التدابير أو عدم مشروعيتها إذ أنها متخذة أصلاً في نطاق حق الدفاع عن النفس. وكل ما في الأمر هو أن الدولة تعتبر قد أخلت بالتزام إجرائي وارد في الميثاق وهو لم



يلزم الدولة بالإخطار ابتداء وإنما انتهاء أي بعد اتخاذ الإجراءات والتدابير الدفاعية وليس قبل أن تأخذ تلك الإجراءات والتدابير وهو أمر يمكن تصحيحه في كل وقت ولكنه لا يقيد أو ينتقص من حق الدفاع عن النفس بما في ذلك حق اللجوء إلى القوة للدفاع الوقائي عن النفس، من كل ذلك يتضح أن المادة ٥١ من الميثاق لم تقيد أو تنتقص من حق كل دولة في الدفاع عن نفسها وهو الحق الطبيعي الأصيل اللصيق بكل دولة ويشمل حالة الدفاع الوقائي من النفس كما هو مقرر عرفاً.

#### الأساس الرابع : الممارسات الدولية والتطبيقات العملية في ظل ميثاق

##### الأمم المتحدة تؤيد مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي :

يؤكد أنصار الرأي القائل بمشروعية الدفاع الوقائي عن النفس أن الممارسات الدولية والتطبيقات العملية التي شهدتها ويشهدها العالم عقب إنشاء الأمم المتحدة تدل بصفة واضحة على صحة القول بمشروعية الدفاع الوقائي عن النفس. ومن بين هذه الممارسات والتطبيقات تأتي أحداث حرب السويس والتدخل الروسي في المجر والحصار الأمريكي لكوبا والتدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا وإعلان نظرية بريجينيف وحرب يونيو بين إسرائيل والعرب وكذلك الكثير من الأحداث العسكرية التي شهدتها مناطق

أخرى كثيرة في العالم، وكل هذه الأحداث وكثير غيرها أكدت مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي بحسب تفسير أصحاب هذا الرأي. وسوف نعرض لهذه الأحداث من وجهة نظر مؤيدي، ومعارضى الدفاع الوقائي عن النفس فيما بعد في فصل مستقل. وقد استند أنصار الرأي المؤيد لمشروعية الدفاع الشرعي الوقائي كذلك إلى إنشاء المنظمات والأحلاف الدفاعية وإلى ما انتهت إليه دراسات أجهزة الأمم المتحدة لتأييد وجهة نظرهم وسوف نعرض لذلك أيضاً في الفصل المستقل المشار إليه.

### المطلب الثاني

#### الاتجاه القائل بعدم مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي

##### في ظل أحكام ميثاق الأمم المتحدة

يندر أن يوجد فقيه أمريكي في مجال القانون الدولي يتبنى وجهة النظر القائلة بعدم مشروعية الدفاع الوقائي عن النفس متى توافر شرطاً الضرورة والتناسب بحسب ما نشأ وتطور عرفاً. وكما قدمنا فإن معظم فقهاء القانون الدولي الأمريكيين يقولون بمشروعية الدفاع الوقائي عن النفس متى توافرت شروطه. وعلى ذلك فإن معظم القائلين بعدم مشروعية الدفاع الوقائي هم من غير الأمريكيين. وتستند حجج هذا الفريق من الفقهاء

إلى صريح نص المادة ٥١ من الميثاق وفي علاقة هذه المادة بالفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثانية من الميثاق وأثر ذلك في خلق نظام عام دولي يحرم استخدام القوة في العلاقات الدولية ويلغي الأعراف الدولية المخالفة. كما يستند أنصار هذا الاتجاه إلى الاعتبارات والضرورات العملية، وكذلك مختلف أعمال وتوصيات أجهزة الأمم المتحدة وعلى رأسها الجمعية العامة.

ونقطة البدء عند هذا الفريق من الفقهاء هي أن الأصل العام الذي جاء به ميثاق الأمم المتحدة هو مبدأ حظر قيام الدول باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية فقد قضت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الميثاق بأن الدول الأعضاء تلتزم بتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية وبطريقة لا تؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدولي ولا تهدد العدالة كما قضت الفقرة الرابعة من نفس المادة بأن تلتزم الدول الأعضاء بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ضد الاستقلال السياسي ووحدة وسلامة الأراضي لكل دولة أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع أغراض الأمم المتحدة. وقد أورد الميثاق استثناء واحداً يجيز للدول اللجوء إلى القوة وهذا الاستثناء هو المتعلق بحالة الدفاع عن

النفس التي نظمته المادة الحادية والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة. وعلى ذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تفسير المادة ٥١ أنها تنظم حالة قيام الدول باستخدام القوة بصفة استثنائية وهي حالة الدفاع الشرعي واستخدام القوة هنا استثناء على الأصل العام أو المبدأ العام الوارد في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يقضي بحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، والاستثناء بطبيعته يفسر تفسيراً ضيقاً أي لا يتوسع في تفسيره بغير مقتض.

فإذا انتقلنا إلى نص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة فإننا نجد أن هذه المادة تجيز للدول استخدام القوة دفاعاً عن النفس إذا حدث هجوم مسلح (If an armed attack occurs) ضد دولة عضو في الأمم المتحدة، وإذا فسرنا هذه المادة في إطار الأحكام الأخرى في الميثاق وبخاصة أحكام الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثانية فإنه يتضح أن هذه الأحكام تهدف إلى إنشاء نظام عام دولي مغاير لما كان سائداً قبل إنشاء الأمم المتحدة ومحرملاً لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها في مجال العلاقات الدولية إلا في أضيق الحدود وأن أي تفسير موسع للمادة ٥١ من شأنه أن يتناقض وصريح نص المادة كما يتنافى مع مقتضيات هذا النظام العام الدولي

وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ويذهب أنصار هذا الرأي إلى أن النص الإنجليزي للمادة ٥١ هو أكثر دقة وأكثر النصوص تعبيراً عن قصد واضعي الميثاق ومقتضيات النظام الدولي الذي جاء به هذا الميثاق. ومقتضى هذا النص هو أنه لا بد أن تتوفر عدة شروط للقول بتوافر حالة الدفاع الشرعي المجيزة لاستخدام القوة وهي تتمثل في ضرورة وقوع هجوم مسلح ولا بد أن يكون الهجوم قد وقع بالفعل فلا يكفي الهجوم المحتمل أو الهجوم المتوقع أو الهجوم وشيك الوقوع، وإذا كان هناك تهديد باستعمال القوة فإنه لا يجوز اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة ضد الدولة مصدر التهديد كإجراء دفاعي حتى ولو كان هذا التهديد خطيراً وجاداً وإنما يمكن استخدام القوة كتدبير دفاعي فقط عندما يقع الهجوم المسلح بالفعل ذلك أنه يمكن للدولة المعرضة للتهديد أن تلجأ إلى الإجراءات والتدابير السلمية لدرء هذا التهديد ومن بين هذه الإجراءات والتدابير السلمية اللجوء إلى الوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. فإذا حدث الهجوم المسلح فإنه يمكن للدولة هنا استخدام القوة دفاعاً عن النفس شريطة أن يتوافر شرطاً الضرورة والتناسب.

ويقتضي الأمر بعض التوضيح في هذا المجال ونقدم هنا المثال التالي : إذا قامت دولة بتعزيز قواتها القريبة من حدود دولة أخرى وذلك عن طريق زيادة عدد هذه القوات وزيادة تسليحها إلى حد كبير ومتقدم بما يمكن القول بأي هذه التعزيزات تحمل في طياتها تهديداً بهجوم مسلح على الدولة الأخرى، وكذلك الأمر إذا صاحب هذه التعزيزات تهديدات صريحة باستخدام أو احتمال استخدام هذه القوات ضد الدولة الأخرى، فإنه لا يجوز للدولة الأخرى في مثل تلك الأحوال أن تستخدم قواتها المسلحة للهجوم على قوات الدولة مصدر التهديد بحجة أن ذلك يعد تدبيراً دفاعياً ضرورياً لمنع وقوع هجوم محتمل أو محقق أو وشيك الوقوع لأن اللجوء إلى القوة دفاعاً عن النفس في ظل المادة ٥١ يتطلب وقوع هجوم مسلح بالفعل. غير أن ذلك لا يعني أن الدولة المهددة لا يمكن لها اتخاذ التدابير اللازمة لتقوية دفاعاتها العسكرية وتدعيم وتعزيز قواتها لمواجهة أي هجوم يمكن أن يقع بالفعل. فيمكن للدولة أن تتخذ التدابير التي تراها مناسبة لتقوية دفاعاتها لمواجهة الموقف، ولكن عليها ألا تبدأ بالهجوم على قوات الدولة مصدر التهديد بحجة أن ذلك إجراء أو تدبيراً دفاعياً ضرورياً لمخالفة ذلك لصريح نص المادة ٥١ . وكذلك الأمر بالنسبة للدولة التي تجري بالقرب من

حدودها مناورة عسكرية تقوم بها قوات تابعة لدولة أخرى فلا يجوز للدولة استخدام القوة ضد هذه القوات حتى ولو كانت مصدر تهديداً صريح من قبل الدولة التي تقوم قواتها بالمناورات باستخدام هذه القوات للهجوم على الدولة الأولى. وفي مثل هذه الأحوال يجوز للدولة المعرضة للتهديد أن تتخذ كافة التدابير الدفاعية لصد الهجوم إذا بدأ. ونلاحظ أنه في مثل كل تلك الأحوال والأمثلة التي أشرنا إليها يعتبر التهديد باستخدام القوة - سواء كان صريحاً أو ضمناً - مخالفاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، غير أن هذا التهديد لا يجيز للدولة التي تتعرض له أن تبدأ بالهجوم على الدولة مصدر التهديد بحجة أن ذلك تدبيراً دفاعياً وقائياً. ولكن يجوز للدولة أن تتخذ كافة التدابير الدفاعية الضرورية واللازمة لصد الهجوم إذا وقع بالفعل. كما أنه يجب على كل دولة من الدولتين أن تلجأ إلى الأساليب والوسائل السلمية لتسوية النزاع ومن بين تلك الوسائل ما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

ويخلص أنصار هذا الاتجاه من كل ذلك إلى أن النص الوارد في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة مفسراً في ضوء أحكام الميثاق الأخرى يعتبر قيداً حقيقياً وتعديلاً في الأحكام العرفية المتعلقة بالدفاع الشرعي.

ويعتبرون أن الأخذ بهذا الرأي من شأنه أن يقلل من الأحوال التي يمكن للدول أن تلجأ فيها إلى استخدام القوة بالمخالفة لأحكام الميثاق كما يمنع أو يقلل الحالات الظنية أو تلك التي يثور فيها الشك حول وجود احتمال كبير لوقوع هجوم أو تلك الأحوال التي يثور بصددتها تساؤل عن ماذا كان هناك هجوم محقق أو وشيك الوقوع حيث تختلف الآراء عادة في تفسير الوقائع ويتضح أن الأخذ بهذا الرأي من شأنه أن يحقق الاستقرار في العلاقات الدولية ويمنع الكثير من حالات ومصادر التوتر. وينتهي أصحاب هذا الرأي إلى أن ميثاق الأمم المتحدة قد حكم بعدم مشروعية اللجوء إلى القوة المسلحة كإجراء أو تدبير دفاعي وقائي وبذلك يعتبرون الدفاع العسكري الوقائي استخدام غير مشروع للقوة في ظل أحكام الميثاق ويعتبر عملاً عدوانياً يجيز للدولة المعرضة له أن تتخذ كافة التدابير الدفاعية الضرورية لردّه بما في ذلك استخدام القوة العسكرية الضرورية واللازمة حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة والضرورية للتعامل مع الحالة وإعادة السلم والأمن الدولي إلى نصابه. وسوف نعود إلى هذا الرأي عند دراستنا لتقويم وتقدير الدفاع الشرعي الوقائي في الفصل الأخير من هذا الكتاب.



## **الفصل الثالث**

### **الممارسات الدولية والدفاع الشرعي الوقائي**

#### **في ظل أحكام ميثاق الأمم المتحدة**

##### **تمهيد وتقسيم :**

ندرس في هذا الفصل الحالات والقضايا الهامة التي أثير فيها تطبيق حالة أو حق الدفاع الشرعي الوقائي في ظل أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومدى قبول القول أن حالة الدفاع الشرعي الوقائي تعد مشروعة في ظل أحكام ذلك الميثاق. وسنعرض في دراستنا للقضايا المختارة دور الأمم المتحدة فيها، وكذلك دور التنظيمات الدفاعية الإقليمية، كلما اقتضت الضرورة ذلك وأثرها على نظرية الدفاع الشرعي الوقائي، ومن شأن هذه الدراسة أن تؤثر في تكوين رأي الباحث من حيث تبني رأياً محدداً فيما يتعلق بمشروعية الدفاع الشرعي الوقائي والذي سيكون موضعاً بالتفصيل في الفصل الختامي من هذا البحث.

وسنعرض فيما يلي للقضايا والأحداث التالية كل في مبحث مستقل

على النحو الآتي :

المبحث الأول : التدخل الروسي في المجرم ونظرية الدفاع الشرعي الوقائي.

المبحث الثاني : التدخل الروسي في تشيكوسلوفاكيا ونظرية الدفاع

الشرعي الوقائي.

المبحث الثالث : نظرية بريجينيف وأثرها على نظرية الدفاع الشرعي الوقائي.

المبحث الرابع : أزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا والدفاع الشرعي الوقائي.

المبحث الخامس : الدفاع الشرعي الوقائي وحرب السويس ١٩٥٦ .

المبحث السادس : حرب يونيو ١٩٦٧ والدفاع الشرعي الوقائي.

المبحث السابع : الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي والدفاع

الشرعي الوقائي.

## المبحث الأول

### التدخل الروسي في المجر

### ونظرية الدفاع الشرعي الوقائي

#### الوقائع :

بعد انتهاء عصر ستالين وتولي فريق آخر السلطة في الاتحاد السوفيتي، تشجعت الحركات الوطنية في عدد من دول أوروبا الشرقية على المطالبة بعزل أنصار ستالين في تلك الدول من السلطة، وقد أدى قبول الاتحاد السوفيتي لقيام حكومة أكثر وطنية في بولندا كنتيجة للثورة الشعبية فيها إلى تشجيع الشعب المجري في المطالبة بإحداث تغيير مماثل. وقد صاحب هذه المطالبة الشعبية معارضة شديدة للسيطرة والنفوذ الروسي في تلك الدولة. وقد حدث نتيجة لذلك تغيير في قيادة الحزب الشيوعي المجري شجع المجموعات السياسية المختلفة بقيادة المثقفين والطلاب على المطالبة بحرية أكبر واستجابة لمطالبة هذه المجموعات أعيد اختيار عمر ناجي كعضو في الحزب الشيوعي المجري في ١٣/١٠/١٩٥٦ . وقد أدى نجاح هذا الضغط الشعبي إلى تنظيم مظاهرات اشترك فيها المثقفون والطلاب وضباط الجيش وطلاب الأكاديمية العسكرية وغيرهم من طوائف الشعب

بما فيهم النساء والأطفال مطالبين بإختيار عمر ناجي رئيساً للحكومة ومحاكمة المسؤولين السابقين، ومطالبين كذلك بإدخال نظام الانتخاب السري العام وبحرية التعبير عن الرأي والإصلاحات الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك فقد طالبوا بضرورة وضع نهاية للسيطرة السوفيتية على المجر. ولكن البوليس المجري قام بإطلاق الرصاص على المتظاهرين مما أدى إلى قتل عدد منهم وإصابة عدد آخر، وقد دخلت القوات السوفيتية مدينة بودابست في ليلة ٢٣-٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦ مدعية أن ذلك تم بناء على دعوة من الحكومة القائمة في المجر في ذلك الوقت، غير أن ذلك أدى إلى قيام انتفاضة شعبية عنيفة وظهرت الدبابات السوفيتية في بودابست واشتعل القتال في مختلف المراكز السكانية الكبرى في المجر. وفي محاولة لتهدئة الشعب أعلن أن عمر ناجي قد عين رئيساً للوزراء. غير أنه تم عقب ذلك إصدار إعلانين آخرين أحدهما يقضي بتطبيق الأحكام العرفية والثاني يقضي بأن حكومة المجر قد طلبت تطبيق معاهدة وارسو وطالبت بتدخل القوات الروسية لمساعدتها في القضاء على التمرد. وقد مثل هذان الإعلانان محاولة من الحكومة الروسية لإضفاء الشرعية على تدخلها العسكري في المجر، وقد أنكر عمر ناجي أنه قد أصدر أي من هذين

الإعلانين حيث أنه كان محتجزاً تحت سيطرة قوات الأمن حتى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

ولكن في الثامن والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٥٦ أصدر عمر ناجي باعتباره رئيساً للحكومة وعدا بالعفو العام كما وعد ببدء المفاوضات مع الاتحاد السوفيتي لسحب القوات السوفيتية من المجر وبدء علاقة جديدة بين المجر والاتحاد السوفيتي تضمن استقلال المجر. غير أن الأحداث مرت بطريقة لم يمكن لعمر ناجي السيطرة عليها، فقد قام السوفيت باستخدام قواتهم لقمع الثوار والمتظاهرين مما أدى إلى رد فعل شعبي عنيف متمثل في المطالبة بالحرية والديمقراطية الكاملة وفي محاولة أخرى للتهدة أعلن الاتحاد السوفيتي أنه يجري انسحاباً جزئياً لقواته من المجر وأن الحكومة السوفيتية تدخل في مفاوضات مع عمر ناجي لتسوية المسائل المختلفة. وفي نفس الوقت تقريباً قام عمر ناجي بتشكيل حكومة ائتلافية جديدة ضمت عناصر من مختلف الاتجاهات السياسية، وطالب الأمم المتحدة بالتدخل لمساعدته في إجلاء القوات السوفيتية من المجر، وبدلاً من أن تقوم القوات السوفيتية بالانسحاب من المجر قام السوفيتي بإرسال وحدات عسكرية أخرى إليها من جديد. وعلى الفور قام عمر ناجي بإبلاغ

السكرتير العام للأمم المتحدة مطالباً بانسحاب القوات السوفيتية ومعلنًا إلغاء معاهدة وارسو ومعلنًا كذلك حياد المجر ومطالباً بمساعدة القوى العظمى والأمم المتحدة في الدفاع عن حياد المجر.

وفي اجتماع مجلس الأمن الذي عقد في الثاني من نوفمبر سنة ١٩٥٦ أنكر المندوب السوفيتي وجود أي تحركات عسكرية سوفيتية في المجر، ولكن أثناء إلقاء المندوب السوفيتي لبيانه تلقى رئيس المجلس رسالة عاجلة من السيد عمر ناجي رئيس حكومة المجر تفيد بأن وحدات عسكرية سوفيتية كبيرة تقوم بالدخول في المجر، وطلب السيد عمر ناجي بأن يقوم مجلس الأمن بإصدار تعليماته إلى كل من الطرفين بالدخول في مفاوضات عاجلة من أجل انسحاب القوات السوفيتية، واستمرت مداولات مجلس الأمن لعدة أيام بدون اتخاذ قرار معين. غير أنه في الرابع من نوفمبر سنة ١٩٥٦ قامت القوات السوفيتية بتشكيل حكومة منجارية أخرى منازعة لحكومة عمر الشرعية، وتمكنت القوات السوفيتية من القضاء على حكومة ناجي التي كانت تمثل القوى الشعبية المختلفة في المجر كما استطاعت أن تقبض على عمر ناجي الذي تم إعدامه في ١٦ يونيو سنة ١٩٥٨م، ولم يستطع مجلس الأمن اتخاذ أي قرار في موضوع النزاع نتيجة لاستخدام

الاتحاد السوفيتي لحق الاعتراض (الفيتو)، وكل ما استطاع المجلس القيام به هو اتخاذ قرار بإحالة الموضوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على قرار الاتحاد من أجل السلم.

### إدعاء الاتحاد السوفيتي بوجود حالة الدفاع الشرعي :

ادعى الاتحاد السوفيتي على لسان مندوبه لدى الأمم المتحدة في المداولات أمام مجلس الأمن أن التدخل السوفيتي في المجر كان مشروعاً من الناحية القانونية، وكان من بين ما ساقه المندوب السوفيتي من الحجج للتدليل على مشروعية التدخل الروسي في المجر هو أن ذلك التدخل العسكري إنما كان بهدف الحماية ضد هجوم ممكن، أي أن المندوب السوفيتي قد استند إلى فكرة الدفاع الشرعي الوقائي بأوسع ما يمكن أن تشملها هذه الفكرة ونسوق هنا الكلمات التي قيلت على لسان المندوب السوفيتي في هذا الخصوص:

"العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وبين الديمقراطيات الشعبية تركز بصفة أولية على حلف وارسو والذي يلتزم الأطراف بمقتضاه بالتزامات سياسية وعسكرية معينة من بينها الالتزام باتخاذ الأعمال المنظمة التي يمكن أن تكون ضرورية لتقوية قوتها الدفاعية من أجل الدفاع عن العمل

السلمي لشعوبهم وضمان سلامة حدودهم وأراضيهم وكذلك من أجل تقديم الحماية ضد العدوان الممكن. ولقد كان وجود القوات السوفيتية ولا زال استمرار وجودها في الأراضي المجرية معتمداً على ومتفقاً مع معاهدة وارسو. وتقوم تلك القوات بوضع نهاية للتدخل وأعمال الشغب من قبل قوى الثورة المضادة. ويعتبر ذلك إجراء لمواجهة تسليح ألمانيا الغربية وعقد اتفاقات عسكرية ذات طبيعة عدوانية بين المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية.

وبالرغم من أن الحالة التي كانت تعم المجر عند التدخل العسكري السوفيتي لم تكن تشتمل على وجود أي عدوان أو هجوم مسلح على المجر أو الاتحاد السوفيتي ولم يكن هناك حتى مجرد احتمال لوقوع عدوان أو هجوم عليهما، فإن الاتحاد السوفيتي قد فسر معنى العدوان أو الهجوم المسلح الوارد في ميثاق الأمم المتحدة وفي اتفاقية وارسو تفسيراً واسعاً جداً حيث اعتبر أن مجرد القلاقل الداخلية أو التطاهر أو الاضطرابات أو الحركات المحلية البحتة، وكذلك مجرد قيام حكومة في دولة اشتراكية عضو في حلف وارسو تنادي بتبني سياسات مستقلة بعض الشيء عن سياسات الاتحاد السوفيتي استجابة لرغبة شعب تلك الدولة، اعتبر الاتحاد السوفيتي أي شيء من لك يعد من قبيل الهجوم أو العدوان المسلح ضد



تلك الدولة ويمكن أن يكون هجوماً أو عدواناً ممكناً ضد الاتحاد السوفيتي ذاته وهو أمر يبرر للاتحاد السوفيتي قيامه باستخدام القوة المسلحة لدرء قوى العدوان والقضاء عليها قبل أن يستفحل أمرها وتهدد أمن وسلامة أي دولة من الدول الأعضاء في حلف وارسو .

ولما كانت حجج الاتحاد السوفيتي في هذا الخصوص غير قوية فقد لجأ إلى تبرير تدخله العسكري في المجر بالقول بأنه تدخل بناء على دعوة صريحة من حكومة المجر تطبيقاً لأحكام اتفاقية وارسو ولجأ الاتحاد السوفيتي إلى إقامة حكومة أخرى في المجر موالية له لكي يستند إلى دعوتها له بالتدخل الأخير في المجر لكي يبرر مشروعية تدخله الأخير في المجر وقضائه على حكومة عمر ناجي .

ولكن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تقبل الحجج السوفيتية ولم تعتبر التدخل السوفيتي في المجر من قبيل الأعمال الدفاعية وإنما أدانته واعتبرته عدواناً غير مشروع على شعب المجر وعدواناً ضد استقلاله السياسي وسوف نعود لدراسة وجهة النظر السوفيتية وهل تنطبق عليها شروط الدفاع الشرعي الوقائي والرد عليها، وذلك في دراستنا التالية لموضوعي التدخل الروسي في تشيكوسلوفاكيا ونظرية بريجينيف .

## المبحث الثاني

### التدخل الروسي في تشيكوسلوفاكيا

#### ونظرية الدفاع الشرعي الوقائي

تتلخص وقائع هذه المشكلة في أن الحكومة التشيكوسلوفاكية قامت بالاستجابة للمطالب الشعبية للشعب التشيكوسلوفاكي وعبرت عن رغبتها وإرادتها في أن يكون لها قدر من الحرية في ممارسة سلطتها وإن كان هناك نوع من الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي، وكذلك عبرت الحكومة التشيكية عن رغبتها في القيام بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية تطلبتها ضرورات الحياة والمطالب الشعبية. وقد أسفرت المباحثات التي عقدت بين قادة الاتحاد السوفيتي وقادة تشيكوسلوفاكيا عن إعلان التوصل إلى إتفاق بخصوص عدم تهديد النظام الاشتراكي وثقة المسؤولين في البلدين في قدرة الأنظمة القائمة على معالجة الأمور والمشاكل المختلفة وأعلن أن المسائل الداخلية تقوم بمعالجتها الحكومة المختصة بدون تدخل خارجي.

غير أنه في صبيحة يوم من أيام شهر أغسطس لعام ١٩٦٨ نقلت الأنباء للعالم أخباراً مفاجئة مفادها أن أكثر من ٦٥٠ ألف جندي من قوات الدول الاشتراكية الأعضاء في حلف وارسو قد عبرت الحدود ودخلت

تشيكوسلافاكيا في الليلة السابقة وأن الصباح شهد منظر القوات السوفيتية وغيرها من قوات حلف وارسو تجوب الشوارع وتسيطر على مقدرات الأمور ومجريات الأحداث في براج وغيرها من المراكز الكبرى في تشيكوسلوفاكيا، وقامت القوات السوفيتية بالقبض على عدد من المسؤولين في الحكومة التشيكوسلوفاكية.

وقد دافع المندوب السوفيتي لدى الأمم المتحدة عن ذلك التدخل السافر للقوات السوفيتية وقوات حلف وارسو الأخرى في تشيكوسلوفاكيا أمام مجلس الأمن الذي انعقد لمناقشة الموضوع بناء على طلب كل من كندا والدانمرك وفرنسا وبراجواي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أعلن المندوب السوفيتي أن التدابير التي قام بها الاتحاد السوفيتي وغيره من دول حلف وارسو تعد مشروعة ومتفقة مع الأحكام ميثاق الأمم المتحدة وخصوصاً حكم المادة ٥١ المتعلقة بحالة الدفاع الشرعي، وتعد هذه التدابير متفقة كذلك مع أحكام اتفاقية وارسو المتعلقة بالمساعدة المتبادلة والدفاع عن النفس بين الدول الاشتراكية، وأعلن المندوب السوفيتي بالإضافة إلى ذلك أن التدخل العسكري لقوات بلاده، وقوات دول حلف وارسو الأخرى كان ضرورة لتقوية السلم وحياة الأمن

الأوروبي، كما قرر المندوب السوفيتي أن تلك التدابير كانت ضرورية لحفظ توازن القوى في أوروبا وهو أمر يتعلق بأساس السلام والأمن الأوروبي. وقد ادعى المندوب السوفيتي أن ذلك التدخل قد تم بناء على دعوة من السلطات الشرعية في تشيكوسلوفاكيا وأن الوحدات المسلحة لدول حلف وارسو سوف تتسحب من الأراضي التشيكوسلوفاكية فور القضاء على تهديد الأمن وعندما تقر السلطات التشيكوسلوفاكية الشرعية أن وجود تلك القوات لم يعد ضرورياً.

غير أن المندوب التشيكوسلوفاكي نقض كل ما قيل على لسان المندوب السوفيتي أمام مجلس الأمن وقرأ المندوب التشيكوسلوفاكي أمام المجلس رسائل تضمنت إعلانات من رئاسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ومن وزير الخارجية ومن رئاسة الجمعية الوطنية ومن عدد من أعضاء الحكومة، وقد جاء بهذه الإعلانات أنه في العشرين من أغسطس سنة ١٩٦٧ قامت قوات عسكرية من الاتحاد السوفيتي، وبولندا، والمجر، وبلغاريا، وألمانيا الشرقية بعبور الحدود إلى داخل تشيكوسلوفاكيا بدون علم رئيس الدولة أو رئيس الجمعية الوطنية أو السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي. وطالب

مندوب تشيكوسلوفاكيا بإطلاق سراح أعضاء الحكومة والنواب الدستوريين لتشيكوسلوفاكيا الذين قبضت عليهم القوات الغازية وأوضح المندوب التشيكوسلوفاكي أن وزير خارجية دولته قام بموافقة رئيس الدولة بالاحتجاج لدى سلطات الدول الخمس المعتدية وطالب بالوقف الفوري للاحتلال غير المشروع لبلاده وبسحب جميع قوات الدول الخمس المعتدية من الأراضي التشيكوسلوفاكية على وجه السرعة. وقد أكد رئيس دولة تشيكوسلوفاكيا في بيان أذاعه بالراديو في ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٨ أن الوحدات العسكرية للدول الخمس قد دخلت الأراضي التشيكوسلوفاكية بدون رضا الهيئات الدستورية في تشيكوسلوفاكيا، وطالب بضرورة سحب هذه الوحدات فوراً خارج البلاد.

وإزاء هذا التكذيب الصارخ لادعاءات الاتحاد السوفيتي لم يكن أمام المندوب السوفيتي إلا أن يدعى أن الأحداث التي وقعت في تشيكوسلوفاكيا والتي أدت إلى تدخل الاتحاد السوفيتي ودول حلف وارسو الأخرى كان من شأنها ليس فقط تهديد النظام الاشتراكي في تشيكوسلوفاكيا ولكنها أيضاً كانت تعتبر تهديداً مباشراً لدول أوروبا الشرقية الأعضاء في حلف وارسو بما في ذلك الاتحاد السوفيتي لأن هذه الأحداث كانت تهديداً مباشراً وخطيراً

لتوازن القوى، وأنه نتيجة لهذا التهديد طلبت السلطات الشرعية في تشيكوسلوفاكيا تدخل قوات دول حلف وارسو لمساعدتها. وقام المندوب السوفيتي بتلاوة طلب ذكر أنه من مجموعة من السلطات المشروعة في تشيكوسلوفاكيا ويطلبون فيه المساعدة العاجلة لشعب تشيكوسلوفاكيا من الدول الأعضاء في حلف وارسو، ويطلبون أيضاً أن تشمل هذه المساعدة الجانب العسكري وقد جاء بهذا الطلب أن المكاسب الاشتراكية لشعب تشيكوسلوفاكيا مهددة بالخطر من جانب بعض القوى اليمينية داخل الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي نفسه وأنه لهذا السبب فإن مجموعة من الحكومة ومجموعة من الجمعية الوطنية التشيكوسلوفاكية قد طلبوا تدخل دول حلف وارسو وقواتهم المسلحة لدرء الخطر ولحفظ النظام الاشتراكي الشيوعي.

ولم يستطع مجلس الأمن بالطبع أن يتخذ أي قرار بشأن طلب حكومة تشيكوسلوفاكيا إيقاف أعمال العدوان ووقف الاحتلال الأجنبي لأراضيها وسحب جميع القوات السوفيتية والحليفة لها من أراضي تشيكوسلوفاكيا، وذلك بسبب استخدام الاتحاد السوفيتي لحق الفيتو المقرر له في مجلس الأمن. وقام الاتحاد السوفيتي بفرض اتفاق تسوية قبله رئيس تشيكوسلوفاكيا مرغماً عقب المحادثات التي استمرت في موسكو في الفترة

من ٢٣ إلى ٢٦ أغسطس ١٩٦٨ .

ومن الاستعراض السابق للأحداث نجد أن الاتحاد السوفيتي قد برر تدخله العسكري في تشيكوسلوفاكيا عن طريق الاستناد إلى وجود طلب من حكومة تلك الدولة ولما وضح كذب هذا الادعاء استند إلى وجود طلب من عدد من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي وعدد من أعضاء الحكومة وعدد من أعضاء الجمعية الوطنية، ويعتد الاتحاد السوفيتي بذلك معتدياً على سلطات رئيس الدولة وسلطات رئيس الحكومة والسلطات الممنوحة للسكرتير العام للحزب الشيوعي وللجمعية الوطنية ورئاستها في دولة تشيكوسلوفاكيا.

غير أن الادعاء الأكثر اتصالاً بموضوع هذا البحث هو التجاء الاتحاد السوفيتي والدول الأخرى الأعضاء في حلف وارسو إلى الاستناد إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وكذلك استنادهم إلى وجود حالة دفاع تبرر تدخلهم العسكري وفقاً لأحكام معاهدة وارسو . ويرتبط بذلك ادعاء الاتحاد السوفيتي بأن تدخله ودول حلف وارسو الأخرى عسكرياً في تشيكوسلوفاكيا كان لحفظ السلم والأمن الأوروبي ولضرورة حفظ توازن القوى في أوروبا . ومفاد ذلك أن التدخل العسكري لدول حلف وارسو في

تشيكوسلوفاكيا كان دفاعاً عن تشيكوسلوفاكيا نفسها من ناحية كما كان دفاعاً عن دول أوروبا الشرقية الأعضاء في حلف وارسو من ناحية أخرى وذلك عن طريق حفظ توازن القوى في أوروبا وحفظ السلم والأمن الأوروبي الذي كان سوف يتهدد حتماً فيما لو سقطت تشيكوسلوفاكيا في قبضة الإمبريالية الأمريكية وقوى غرب أوروبا الأخرى. أي أن مضمون الدفاع الشرعي هنا هو دفاع وقائي عن النفس في أوسع معانيه وأشمل مضامينه. ولعله من المنطقي أن نعالج فكرة الدفاع الشرعي كما استند إليها الاتحاد السوفيتي لتبرير تدخله في كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا. فواقع الأمر أن تشيكوسلوفاكيا لم تكن مصدراً لأي هجوم أو عدوان مسلح ضد أي دولة من الدول الأخرى الأعضاء في حلف وارسو كما أن الأراضي التشيكوسلوفاكية نفسها لم تكن محلاً لأي هجوم عسكري من قبل أي دولة أخرى خارج نطاق حلف وارسو، كما أنها لم تكن هدفاً لأي هجوم عسكري من قبل أي دولة من دول حلف شمال الأطلسي على سبيل الخصوص. بل أكثر من ذلك لم يكن هناك تهديد حال أو غير حال بوقوع هجوم مسلح من قبل دول حلف شمال الأطلسي ضد تشيكوسلوفاكيا، وكذلك لم يكن هناك تهديد مماثل بوقوع عدوان أو هجوم مسلح من قبل تشيكوسلوفاكيا ضد



أراضي أي دولة من دول حلف وارسو الأخرى أو ضد الاستقلال السياسي أو النظام القائم في أي دولة من هذه الدول، ومعنى هذا باختصار أن دول حلف وارسو لم تكن هدفاً لأي هجوم أو عدوان مسلح أو تهديد بهجوم أو عدوان مسلح من قبل أي دولة من دول حلف شمال الأطلسي أو أي دولة أخرى، كما أن الأراضي التشيكوسلوفاكية لم تكن هدفاً لأي هجوم أو تهديد بوقوع هجوم مسلح من قبل أي دولة أخرى خارج نطاق حلف وارسو. ولكل هذه الأسباب يصبح استناد الاتحاد السوفيتي وغيره من دول حلف وارسو إلى نص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة لتبرير تدخلهم العسكري في تشيكوسلوفاكيا غير سليم من الناحية القانونية لعدم توافر الشرط الأساسي لقيام حالة الدفاع الشرعي وهو شرط حدوث هجوم أو عدوان مسلح ضد الدولة. وحقيقة الأمر أنه لم يكن هناك عدوان عسكري قائم أو حتى وشيك الوقوع لتبرير التدخل العسكري لقوات حلف وارسو ونفس الأمر ينطبق تماماً على التدخل العسكري السوفيتي في المجر عام ١٩٥٦ حيث لم يكن هناك أي عدوان عسكري قائم أو حتى وشيك الوقوع ضد المجر أو ضد أي دولة من دول حلف وارسو بحيث يبرر قيام الاتحاد السوفيتي بالتدخل العسكري في المجر. والجدير بالذكر أن كلا من المجر

وتشيكوسلوفاكيا اعتبرت التدخل العسكري للقوات السوفيتية ولقوات حلف وارسو في الحالتين يشكل عدواناً على أراضييهما وطالبا بوقفه.

ولكن هل يمكن القول بأن القانون الدولي العرفي المتعلق بالدفاع الشرعي والذي لم تلغه المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة يتيح للاتحاد السوفيتي التدخل العسكري في كل من الحالتين السابقتين؟ الواقع أنه لا يمكن الإستناد إلى القانون الدولي العرفي هنا حيث أنه يشترط وجود ضرورة ملجئة لاستخدام القوة دفاعاً عن النفس نتيجة لوجود تهديد خطير وحال بوقوع عدوان أو هجوم مسلح "فكرة الدفاع الشرعي الوقائي" وضرورة توافر شرطي الضرورة والتناسب كما سبق التوضيح. وواضح أن هذه الشروط لا تتوافر في أي من الحالتين السابقتين (التدخل العسكري في كل من المجر عام ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨).

ولكن هل الأحداث التي شهدتها كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا تبرر التدخل العسكري السوفيتي والتدخل العسكري لدول حلف وارسو بحجة أن ذلك كان دفاعاً عن انفس طبقاً لأحكام اتفاقية وارسو التي ادعى الاتحاد السوفيتي أنها تنطبق في كل من الحالتين؟ أي هل هناك حالة دفاع وقائي عن النفس بشروط ميسرة أكثر من تلك التي يقتضي القانون الدولي العرفي

توافرها؟ لقد عرضنا فيما سبق للأحداث التي شهدتها كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا ولم تكن في حقيقتها إلا محاولة من جانب السلطات الشرعية في المجر بقيادة حكومة عمر ناجي وفي تشيكوسلوفاكيا بقيادة الكسندر دوبتشيك للاستجابة إلى المطالب الشعبية، وذلك عن طريق إحداث التغيير والتطوير اللازمين في كل من الدولتين للاستجابة إلى المطالب الشعبية دون العدول عن أسس وجوهر النظام الاشتراكي ذاته. ولكن الاتحاد السوفيتي اعتبر مجرد الاستجابة إلى المطالب الشعبية وإظهار قدر من الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي في كل من الدولتين (المجر وتشيكوسلوفاكيا) يعتبر تهديداً للدول الاشتراكية الأعضاء في حلف وارسو وكذلك تهديداً للنظام في كل من الدولتين مما يبرر ضرورة التدخل العسكري للدفاع عن النظام الاشتراكي ودرء التهديد وحفظ السلم والأمن الأوروبي وحفظ توازن القوى في أوروبا، فهل يعد هذا نوعاً من الدفاع الشرعي والدفاع الشرعي الوقائي المقبول قانوناً في معنى اتفاقية وارسو؟ وهل يشكل التدخل السوفيتي والتدخل من قبل دول حلف وارسو في كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا سوابق دولية خالقة لقانون دولي جديد في مجال الدفاع الشرعي؟

ولا شك أن الاتحاد السوفيتي يعتبر تدخله في كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا مبرراً من وجهة النظر القانونية استناداً إلى نص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ونص المادتين ٤، ٥ من اتفاقية وارسو. ولكن كما وضعنا فإن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة لا تبرر التدخل السوفيتين لعدم توافر شرط الهجوم المسلح كما يذهب كثير من الشراح، وكذلك لعدم توافر شروط الدفاع الشرعي الوقائي بحسب الرأي الموسع لتفسير المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ولكن يبدو أن الاتحاد السوفيتي قد توسع في تفسير معنى العدوان إلى حد كبير وكذلك تبني القول بأن مجرد التهديد البعيد أو الثانوي كاف للاتحاد السوفيتي بصفة خاصة باعتباره الوصي على الاشتراكية وعلى الحركات الاشتراكية أو الشيوعية لكي يقوم باتخاذ الإجراءات والتدابير الدفاعية التي تكفل درء الخطر أو التهديد بما في ذلك استخدام القوة المسلحة حتى ولو كان هذا التهديد ثانوياً أو بعيد عن الناحية العملية، أي أن الاتحاد السوفيتي قبل مبدأ الدفاع الوقائي عن النفس بدون قيود أو شروط. ولكن هل تحتل معاهدة وارسو هذا التفسير؟

الواقع أن نص المادة الرابعة من المعاهدة المنشئة لحلف وارسو تقضي بأنه في حالة حدوث هجوم مسلح في أوروبا على دولة أو أكثر من

الدول الأطراف في المعاهدة (وارسو) بواسطة أي دولة أو مجموعة من الدول، فإنه على كل دولة من الدول الأطراف أن تقدم المساعدة الفورية للدولة أو الدول التي هوجمت بما في ذلك استخدام القوة المسلحة في حالة وجود ضرورة لذلك وذلك تطبيقاً لحق الدفاع الفردي والجماعي المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

ويتضح من استعراضنا لأحكام هذه المادة (المادة الرابعة من اتفاقية وارسو) أنها تطبق لأحكام المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة وأنها لم تخرج على هذه الأحكام ويترتب على ذلك القول بأنها لا تصلح أساساً لتدخل الاتحاد السوفيتي تدخلاً عسكرياً في المجر أو في تشيكوسلوفاكيا، وكذلك لا تصلح أساساً لتدخل دول حلف وارسو في تشيكوسلوفاكيا تدخلاً عسكرياً كما حدث في عام ١٩٦٨، وذلك لعدم تعرض أي من المجر أو تشيكوسلوفاكيا لهجوم مسلح في أوروبا بواسطة أي دولة. غير أن الاتحاد السوفيتي قد استند إلى نص المادة الخامسة من نفس الاتفاقية كأساس إضافي لتبرير تدخله في كلتا الحالتين على أساس أن تدخله العسكري كان ضرورياً لتقوية القوة الدفاعية من أجل الدفاع عن العمل السلمي لشعوب دول حلف وارسو ولضمان وحدة وسلامة أراضيهم

وتقرير الحماية ضد أي هجوم ممكن. والواقع أن نص المادة الخامسة من اتفاق وارسو لا يدعم التدخل السوفيتي ولا يبرر الدفاع الشرعي الوقائي غير المشروع بالرغم من أنه يتحدث عن الإجراءات الضرورية للحماية ضد أي هجوم محتمل، وذلك لأن هذه المادة تتحدث عن التنسيق بين الدول الأعضاء في حلف وارسو لتقوية دفاعاتها المشتركة ولا يوجد بها أو بنص أي مادة أخرى من مواد الاتفاقية ما يجيز لدول حلف وارسو التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى من دول الحلف سواء كان هذا التدخل عسكرياً أو أخذ صورة أخرى غير التدخل العسكري، ولا يمكن أن يعتبر بناء على ذلك نص المادة الخامسة من معاهدة وارسو مجيزاً للدفاع الوقائي عن النفس بدون قيد ولا شرط، ولا تعتبر سابقة دولية في هذا المجال. وبالإضافة إلى هذا فإن نص المادة الخامسة يجب أن يفسر في ضوء الأحكام الأخرى في معاهدة وارسو وبالذات نصوص المادتين الأولى والثامنة من نفس المعاهدة حيث تنص المادة الخامسة من معاهدة وارسو على ما يلي: تقضي المادة الأولى بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية. وتتضمن المادة الثامنة إقرار الدول الأعضاء في الحلف بمبدأ احترام سيادة واستقلال كل دولة عضو في الحلف وإقرارهم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

### المبحث الثالث

## نظرية بريجنيف وأثرها على نظرية الدفاع

### الشرعي الوقائي

لما كان النظام الاشتراكي الشيوعي بطبيعته نظام حديث نسبياً بالنسبة للأنظمة السياسية الدولية المعاصرة فإنه من الطبيعي أن يحاول قادة الاتحاد السوفيتي - باعتباره أقوى قوة اشتراكية شيوعية في العالم المعاصر - تقوم بدور حامي حمى الاشتراكية والوصي الطبيعي على الأحزاب الشيوعية والحركات العمالية في العالم - الاستناد إلى مبررات وأسس قانونية لتبرير التصرفات والأعمال التي يقوم بها الاتحاد السوفيتي والتي قد تثير التساؤل من وجهة النظر القانونية حتى يبدو مقنعاً ومحقاً بالنسبة للشعوب التي تتبنى الاشتراكية أو الشيوعية نظاماً لها، وكذلك بالنسبة لغيرها من الشعوب وبالذات في دول العالم الثالث، وقد حاول قادة الاتحاد السوفيتي تبرير تدخلهم العسكري في تشيكوسلوفاكيا عن طريق خلق نظرية قانونية سياسية عامة بالنسبة للدفاع عن الاشتراكية والشيوعية الدولية وهي تعد صياغة جديدة لنظرية الدفاع الشرعي الوقائي بدون قيود وبدون حدود وعرفت هذه النظرية باسم نظرية بريجنيف.

وتتمثل هذه النظرية في أن شعوب الدول الاشتراكية والأحزاب الشيوعية تتمتع ويجب أن تتمتع بحرية تقرير أو اختيار طرق التقدم لبلادها ولكن يجب ألا تحدث هذه القرارات أو الاختيارات المتخذة في بلد من البلدان تأثيراً ضاراً على الاشتراكية في ذلك البلد أو على المصالح الحيوية للدول الاشتراكية الأخرى أو على كل ذلك أن حزب شيوعي يعتبر مسئولاً ليس فقط تجاه شعبه ولكن أيضاً يعتبر مسئولاً تجاه كل الدول الاشتراكية، وكذلك يعتبر مسئولاً تجاه كل الحركة الشيوعية في العالم. والحزب الذي يتناسى ذلك ويؤكد على استقلال كل حزب شيوعي يعتبر مخالفاً لالتزاماته الدولية. والواقع أن كل دولة اشتراكية هي جزء من النظام المكون للجماعة الاشتراكية ولا يمكن لها أن تتحرر من المصالح المشتركة لتلك الجماعات وسيادة كل دولة اشتراكية لا يمكن أن تتعارض ولا يجوز لها أن تتعارض مع مصالح العالم الاشتراكي وحركة الثورة العالمية.

وكل حزب شيوعي يتمتع بحرية تطبيق المبادئ الأساسية للاشتراكية الماركسية اللينينية في بلده ولكن ليس له أن يحيد عن هذه المبادئ، والحفاظ على الاستقلال الوطني لكل دولة اشتراكية هي مسؤولية الجماعة الاشتراكية ككل وهي مسؤولية الاتحاد السوفيتي على سبيل



الخصوص باعتباره القوة المركزية لتلك الجماعة وباعتباره صاحب القوة العسكرية الضاربة لها. أن أي إضعاف لأي رابطة من روابط النظام الاشتراكي العالمي يضر بصفة مباشرة بكل الدول الاشتراكية والتي لا يمكن أن تنتظر إلى ذلك نظرة عدم المبالاة وعلى لك فإن قيام العناصر المعادية للاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا بالقيام بالمناداة بحق الشعوب في تقرير مصيرها إنما كان يهدف تحييد تشيكوسلوفاكيا وإخراجها من الجماعة الاشتراكية. ولكن تطبيق حق تقرير المصير بهذه الطريقة التي تؤدي إلى سلخ تشيكوسلوفاكيا من الجماعة الاشتراكية كان سيعتبر مميتاً أو محدثاً أبلغ الضرر الذي لا يحتمل بالنسبة للدول الاشتراكية الأخرى، فقامت حلف شمال الأطلسي كانت ستكون قادرة على الوصول إلى الحدود السوفيتية وكانت ستصبح قادرة على غزو دول أوروبا الاشتراكية الأخرى، وهو أمر يؤدي حتماً إلى التعارض مع حقوق تلك الدول في اختيار الاشتراكية مصير لها كما يتعارض مع المصالح الحيوية الأخرى لتلك الدول. وعلى ذلك فقد اكن على الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الاشتراكية الأخرى أن يتخذوا الإجراءات والتدابير الفعالة والضرورية اللازمة للقضاء على القوى المعادية للاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا، وذلك دفاعاً عن المكاسب الاشتراكية للشعب

التشيكوسلوفاكي ودفاعاً عن المصالح الحيوية للشعوب الاشتراكية الأخرى ودرءاً للخطر أو التهديد الذي كان يحيق بدول أوروبا الاشتراكية والنظام الاشتراكي كله. أن عدم قيام الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشائراكية الأخرى بالتدخل في تشيكوسلوفاكيا كان لن يؤدي إلى تمتع الجماهير الشعب التشيكوسلوفاكي والطبقة العاملة بحق تقرير المصير، وإنما أعداء الشعب وأعداء الاشتراكية وأعداء الطبقة العاملة هم الذين كانوا سيتمتعون بحق تقرير المصير.

وعلى ذلك فإنه لا يجوز قبول القول بأن التدابير والإجراءات العسكرية التي قامت بها الدول الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا تعتبر غير مشروعة وذلك لأن القانون في الدول الاشتراكية أو قانون الجماعة الاشتراكية بمحكم بقوانين الصراع الطبقي أي قوانين التطور الاشتراكي. وطبقاً لهذا القانون فإن الدفاع عن الدول الاشتراكية والدفاع عن النظم الاشتراكية هو مسؤولية كل الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي وأي اعتداء على كل الدول والأحزاب الاشتراكية وتهديد للنظام الاشتراكي العالمي ويجب على كل الدول والأحزاب الاشتراكية اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لرد الاعتداء أو القضاء على التهديد بما في ذلك

استخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر. وبعد ذلك من قبيل إجراءات وتدابير الدفاع الشرعي التي يجيزها قانون التطور الاشتراكي ومعاهدة وارسو في مادتيها الرابعة والخامسة وميثاق الأمم المتحدة بالنسبة للدول الاشتراكية. والخلاصة أن نظرية بريجنيف تقوم على أساس أن الشعب والأحزاب الاشتراكية تتمتع ويجب أن تتمتع بحريتها في اختيار طرق التقدم لدولها واختيار الحلول التي تؤدي إلى تدعيم الاشتراكية أو تحقيق المزيد من الاشتراكية، فهي تتمتع بحق تقرير مصيرها في اختيار الاشتراكية واختيار الحلول التي تدعم الاشتراكية وتحقق المؤيد منها، ولكن يجب ألا تضر قرارات أي من تلك الدول أو الشعوب أو الأحزاب بالاشتراكية في بلدهم أو في البلاد الاشتراكية الأخرى، ويجب ألا تضر هذه القرارات بحركة طبقة العمال بأجمعها التي تكافح من أجل تحقيق الاشتراكية. ويقع على عاتق كل دولة وكل شعب وكل حزب اشتراكي واجب أو التزام دولي تجاه كل الدول والشعوب والأحزاب الاشتراكية يقضي بضرورة الحفاظ على الاشتراكية وحمائتها والدفاع عنها وعن الحركة الشيوعية العالمية واستخدام كل الوسائل المتاحة لتحقيق الحماية الفعالة والدفاع الجدي حتى ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء أو درء الخطر أو

التهديد الذي تتعرض له أي دولة اشتراكية أو شعب أو حزب اشتراكي أو الحركة الشيوعية العالمية، ويتحمل الاتحاد السوفيتي العبء الأكبر في الوفاء بهذا الالتزام في شقه الدفاعي حيث أن الاتحاد السوفيتي هو القوة المركزية للحركة الاشتراكية العالمية وهو صاحب القوة المركزية للحركة الاشتراكية العالمية وهو صاحب القوة العسكرية القوية القادرة على تنفيذ هذا الالتزام.

ويترتب على هذه النظرية القول بأن أي دولة اشتراكية أو أي حزب أو شعب اشتراكي لا يتمتع بحرية العدول عن الاشتراكية وإلا اعتبر ذلك عدواناً على الدول الاشتراكية الأخرى يجب عليها أن تقاومه باستخدام القوة المسلحة إذا لزم الأمر لأن ذلك من مقتضيات الدفاع الشرعي كما يترتب على هذه النظرية أيضاً أن أي عمل أو إجراء تقوم به أي سلطة في أي دولة اشتراكية يمكن أن يؤدي إلى التدخل العسكري للاتحاد السوفيتي بحجة أن هذا العمل أو ذلك الإجراء يمثل أضراراً أو تهديداً للاشتراكية في البلد المتخذ فيه العمل أو الإجراء أو في الدول والأحزاب الاشتراكية الأخرى حتى ولو كان الإضرار أو التهديد مجرد أمور بعيدة الاحتمال، وذلك بحجة الوفاء بالالتزام بالدفاع عن الاشتراكية. والواقع أن هذه النظرية تجعل

الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي السوفيتي رقيباً ووصياً على الدول الاشتراكية وعلى الأحزاب الاشتراكية في العالم، وكذلك على الحركة العمالية في الدول المختلفة وتعطي للاتحاد السوفيتي حقوق دفاعية لا حدود لها تتجاوز المسموح به من الناحية الدولية العرفية. وتعتبر نظرية بريجنيف تبنيًا لنظرية الدفاع الشرعي الوقائي حيث لا شروط أو قيود على استخدام القوة العسكرية إلا مجرد إعلان الاتحاد السوفيتي بأن هناك خطراً يهدد الاشتراكية في أي دولة اشتراكية.

وغني عن البيان أن المجتمع الدولي قد رفض هذه النظرية رفضاً قاطعاً وتمثل ذلك في القرارات المتعاقبة التي أدانت التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا واعتبرته عدوان على تشيكوسلوفاكيا وليس من قبيل الإجراءات الدفاعية التي يجيزها ميثاق الأمم المتحدة أو معاهدة وارسو كما ادعى الاتحاد السوفيتي ذلك. وقد سبقت الإشارة إلى هذه القرارات والتوصيات. كما أنه غني عن البيان أيضاً أن هذه النظرية (نظرية بريجنيف) تتناقض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وبصفة خاصة أحكام المواد ١ فقرة ٢ ، ٢ فقرات ١ ، ٣ ، ٤ وكذلك أحكام الفصل السابع من نفس الميثاق والتي تقتصر استخدام القوة على مجلس الأمن فقط ولا تجيز استخدام

القوة بواسطة الدول إلا في حالة الدفاع الشرعي المنصوص عليها في المادة الحادية والخمسين أو في الأحوال التي لا تتعارض مع أحكام المادة ٢ فقرة ٣ وفقرة ٤ كما يذهب إلى ذلك بعض الآراء التي سبق عرضها.

ويبدو أن الاتحاد السوفيتي قد عدل عن هذه النظرية.

لكل هذه الأسباب لا يمكن اعتبار التدخل السوفيتي في المجر أو التدخل من قبل دول حلف وارسو في تشيكوسلوفاكيا سوابق تؤيد الدفاع الوقائي عن النفس سواء كان بشروط وقيود أو بغير شروط وقيود، كما لا يمكن لنفس الأسباب اعتبار نظرية بريجينيف سابقة دولية في هذا المجال.

## المبحث الرابع

### أزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا والدفاع الشرعي الوقائي

#### تقديم :

تعد أزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا بحق من أخطر الأزمات التي مر بها العالم يعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهي أول أزمة بعد تلك الحرب بحق يقترب فيها العالم من الحرب النووية الشاملة فيصبح قاب قوسين منها أو أدنى. وتعد هذه الأزمة واحدة من أهم القضايا التي أثير بشأنها موضوع الدفاع الشرعي الوقائي. وترجع بدايات هذه الأزمة إلى نجاح فيدل كاسترو في الاستيلاء على الحكم في كوبا وقيادته لثورة شاملة تبنت النظام الاشتراكي الماركسي ليصبح النظام السائد في تلك الدولة وذلك على خلاف ما كان يعلنه كاسترو حينما كان يعيش في الولايات المتحدة قبيل الثورة الكوبية التي نجحت في الاستيلاء على السلطة في كوبا بقيادته في عام ١٩٥٩ ونجح كاسترو في القضاء حكومة باتستا (Batista) الموالية للولايات المتحدة الأمريكية وأعلن بعد ذلك اعتناقه للمذهب الشيوعي الماركسي. ومنذ ذلك الوقت وبالتحديد منذ بداية الستينيات من القرن الحالي بدأت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في منظمة

الدول الأمريكية من ناحية وكوبا من الناحية الأخرى تتوتر توتراً شديداً حيث أقام كاسترو علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي في مجالات عديدة هامة من أهمها العلاقات العسكرية والسياسية وغيرها. وقد كان للولايات المتحدة الأمريكية موقف خاص معادٍ لأي انتشار للشيوعية في أي مكان في العالم وبصفة خاصة في القارتين الأمريكيتين ومنذ إعلان تبني النظام الاشتراكي الماركسي في كوبا قامت أمريكا بفرض رقابة صارمة على النظام الحاكم في كوبا وتحركاته وقامت أجهزة الاستخبارات الأمريكية بمراقبة القوات العسكرية الكوبية وتحركاتها وعمليات البناء العسكري التي بدأت تأخذ مجراها في كوبا وراقبت كذلك بكل دقة العلاقات العسكرية والتعاون العسكري بين كوبا والاتحاد السوفيتي.

#### الموقف الأمريكي وأزمة الصواريخ :

بدأت الأزمة بصفة مباشرة بخطاب (تقرير) لرئيس دولة الولايات المتحدة الأمريكية جون فتنزجيرا الدكينيدي موجه إلى الشعب الأمريكي في الساعة السابعة من مساء يوم الثاني والعشرين من أكتوبر ١٩٦٢، والذي أعلن فيه الرئيس الأمريكي أن المراقبة الأمريكية المفروضة على كوبا قد كشفت بدليل لا يمكن تخطئته عن وجود وإعداد قواعد للصواريخ الهجومية



في كوبا وأن الهدف من تلك القواعد لا يمكن أن يكون إلا إتاحة الفرصة وخلق المقدرة للهجوم النووي ضد القارتين الأمريكيتين. وقد تبين بالدليل القاطع أن عدداً من هذه القواعد تحتوي على صواريخ يمكنها ضرب واشنطن العاصمة وقناة بنما، ومكسيكو سيتي أو أي مدينة أخرى في المنطقة الجنوبية الشرقية للولايات المتحدة، وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريب، وقد ظهر أيضاً أن هناك قواعد أخرى لم تكتمل بعد يبدو أنها تعد لصواريخ يصل مداها إلى كندا شمالاً وإلى بيرو جنوباً، وبذلك يغطي مداها الغالبية العظمى للمدن الرئيسية في القارتين الأمريكيتين لهذا فضلاً عن وجود قاذفات قنابل قادرة على حمل القنابل النووية يجري تجميعها في كوبا ويجري إعداد القواعد الجوية اللازمة لها.

وقد أكد الرئيس جون كينيدي في ذلك الخطاب أن هذا التحول السريع لكوبا لجعلها قاعدة استراتيجية هامة عن طريق وضع أسلحة الدمار المفاجئ والشامل الهجومية الكبيرة والبعيدة المدى إنما يعتبر تهديداً صريحاً لسلام وأمن كل الدول الأمريكية بالمخالفة الجسيمة والمتعمدة لاتفاق ريو لسنة ١٩٤٧ (معاهدة المساعدة المتبادلة بين الدول الأمريكية) ولتقاليد وسلوك الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأمريكية الأخرى وللقرار

المشترك لمجلس الكونجرس في الولايات المتحدة، وكذلك بالمخالفة لميثاق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك أكد الرئيس الأمريكي أن هذا التحول يعتبر مخالفاً للتأكيدات العلنية والسرية السوفيتية التي أكدت أن البناء العسكري في كوبا سيحتفظ بخاصته الدفاعية البحتة وأن الاتحاد السوفيتي لا يحتاج إلى ولا يرغب في وضع صواريخ استراتيجية في كوبا أو في غيرها من الدول خارج حدود الاتحاد السوفيتي.

وبالنظر إلى طبيعة السلاح النووي فإن الخطر المحقق لأمن وسلامة الدول لا يأتي فقط من إطلاق النار أو الاستخدام العلني للسلاح، وإذا أخذ في الاعتبار السرعة الفائقة والقوة التدميرية الشاملة للصواريخ النووية وغيرها من الأسلحة النووية فإن أي زيادة هامة في إمكانية استخدامها أو أي تغيير مفاجئ في توزيعها، (من حيث المكان أو الكمية أو المقدرة والكيفية) يمكن أن يعتبر تهديداً خطيراً ومباشراً وحقيقياً للسلام وخطر محقق لسلام وأمن الدولة.

ولا شك أن هذا البناء النووي الشيوعي السري والسريع وغير المعتاد الذي يحدث من قبل السوفيت في منطقة معروفة بعلاقاتها الخاصة والتاريخية بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأمريكية الأخرى، وذلك

بالمخالفة لتأكيدات الاتحاد السوفيتي وبالمخالفة للسياسات التي استقرت عليها الدول الأمريكية في القارتين الأمريكيتين تغييراً استفزازياً وغير مبرر ويتطلب رداً حاسماً وسريعاً وخصوصاً وأن هذا التغيير يغير من الوضع الواقعي للتوازن الاستراتيجي النووي وهو ما آلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الولايات المتحدة أن تمنع استخدام هذه الأسلحة النووية ضدها أو ضد أي دولة أخرى، وعلى الولايات المتحدة أيضاً أن تضمن سحب هذه الأسلحة أو إزالتها من القارتين الأمريكيتين. وهذا العمل الأمريكي وحده هو الذي يضمن استمرار السلام وعدم نشوب الحرب.

وقد أعلن الرئيس الأمريكي اتخاذ عدة تدابير وإجراءات لمواجهة الخطر المحدق الذي نشأ عن البناء العسكري الاستراتيجي النووي السوفيتي في كوبا وأعلن الرئيس الأمريكي اتخاذ هذه التدابير والإجراءات. دفاعاً أمننا الخاص وعن أمن كل العالم الغربي. وهذه العبارة ذات دلالة واضحة في أن الرئيس الأمريكي كان يستند إلى حق الدفاع الشرعي الوقائي. وشملت هذه التدابير والإجراءات التي أطلق عليها الرئيس الأمريكي تعبير خطوات مبدئية ما يلي :

١ - من أجل وقف هذا البناء العسكري الهجومي، تم فرض حظر كامل

على جميع المعدات والأجهزة العسكرية الهجومية المشحونة إلى كوبا، وعلى ذلك فكل السفن المتجهة إلى كوبا أيا كان نوعها وأيا كان البلد الذي تتبعه لن يسمح لها بالإبحار إلى كوبا وسوف ترد على عقبها. وسوف يمتد هذا الحظر ليفرض على أنواع أخرى من الحملات إذا دعت الحاجة إلى ذلك ولكن يسمح بمرور ضرورات الحياة لكوبا.

٢- أمر الرئيس الأمريكي باستمرار وزيادة المراقبة الدقيقة واللصيقة على كوبا وعلى كل بنائها العسكري، وأمر القوات المسلحة الأمريكية بالاستعداد الكامل لأي احتمال يتطلب عملاً أو تدخلاً عسكرياً.

٣- تبني الرئيس الأمريكي سياسة مفادها اعتبار إطلاق أي صاروخ نووي من كوبا ضد أي دولة في الأمريكتين بمثابة هجوم من الاتحاد السوفيتي ضد الولايات المتحدة متطلباً القصاص الكامل من الاتحاد السوفيتي.

٤- وكتدبير عسكري ضروري، أمر الرئيس الأمريكي بتقوية القاعدة الأمريكية في جوانتانامو Guantanamo وتزويدها بوحدات

عسكرية إضافية على أن تكون في أقصى حالات الاستعداد.

وعلى الصعيد السياسي الدولي اتخذ الرئيس الأمريكي الإجراءات التالية :

١ - دعوة اجتماع عاجل لجهاز التشاور بمنظمة الدول الأمريكية للنظر

في هذا التهديد السوفيتي للدول الأمريكية ولتطبيق المادتين السادسة

والثامنة من معاهدة ريو، لدعم كل التدابير الضرورية خصوصاً

وأن ميثاق الأمم المتحدة أقر ترتيبات الأمن الإقليمية.

٢ - طلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي لكي يتخذ التدابير

اللازمة تجاه هذا التهديد السوفيتي للسلام العالمي، وعلى المجلس

طلب تفكيك وسحب كل الأسلحة الهجومية من كوبا بطريقة عاجلة

تحت إشراف مراقبي الأمم المتحدة، ويجب إتمام كل ذلك أولاً حتى

يمكن رفع الحظر المفروض على كوبا.

وقد أصدر الرئيس الأمريكي قراراً تنفيذياً جاء فيه :

لما كان سلام العالم وأم الولايات المتحدة الأمريكية وكل الدول

الأمريكية مهدد بسبب قيام القوى الشيوعية السوفيتية بإنشاء مقدره عسكرية

هجومية في كوبا متضمنة قواعد صواريخ ذات مدى بعيد يغطي معظم

أمريكا الشمالية والجنوبية.

ولما كان كونجرس الولايات المتحدة أقر ووافق على القرار المشترك في ٣ أكتوبر ١٩٦٢ الذي أعلن فيه تصميم الولايات المتحدة على منع الحاكم الماركسي الليليني في كوبا - بواسطة استخدام أي وسائل يمكن أن تكون ضرورية بما في ذلك استخدام السلاح - من مد أنشطته العدوانية وأنشطته المقلقة والاستخبارية إلى أي جزء آخر في القارتين سواء باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وأعلن أيضاً تصميم الولايات المتحدة على منع خلق أو استعمال مقدرة عسكرية مدعمة خارجياً في كوبا ومهددة لأمن الولايات المتحدة.

ولما كان جهاز التشاور للجمهوريات الأمريكية الذي اجتمع في واشنطن في ٢٣ أكتوبر ١٩٦٢ قد أوصى بأن تقوم الدول الأعضاء طبقاً للمادتين ٦، ٨ من المعاهدة الأمريكية للمساعدة المتبادلة باتخاذ كل التدابير الفردية والجماعية بما في ذلك القوة المسلحة والتي يقدر أن تكون ضرورية لضمان منع حكومة كوبا من استلام المواد العسكرية والتزويدات الأخرى التي لها صلة بالمواد العسكرية والتي يمكن أن تهدد سلام وأمن القارة، وأن تمنع الصواريخ ذات القدرة الهجومية في كوبا من أن تصبح مهددة نشطة لسلام وأمن القارة.

وبعد استعراض كل هذه الأسباب والحيثيات أعلن الرئيس جون كينيدي أنه بناء على السلطة المخولة له طبقاً لدستور وقوانين الولايات المتحدة ووفقاً للقرارات المشار إليها الصادرة من الكونجرس الأمريكي ومن جهاز التشاور لمنظمة الدول الأمريكية وهذا دفاعاً عن أمن الولايات المتحدة فقد أعلن الرئيس الأمريكي أن القوات الموجودة تحت إمرتي أمرت بأن تقوم ابتداء من الثانية الظهر بتوقي جرينتش ٢٤ أكتوبر ١٩٦٢ باعتراض تسليم الأسلحة الهجومية والمواد الملحقة إلى كوبا طبقاً للتعليمات المذكورة وأنه بالنسبة لأغراض هذا الإعلان يعتبر ما يلي مواد ممنوعة :

صواريخ أرض - أرض، قاذفات القنابل، القنابل (لم يحدد الإعلان نوعية القنابل وأنها القنابل الذرية)، الصواريخ جو-أرض والصواريخ الموجهة، الرؤوس الحربية لأي من الأسلحة السابقة الأجهزة الميكانيكية أو الإلكترونية المساعدة أو المسيرة لهذه المواد وأي مجموعات لمواد يقررها وزير الدفاع من أجل تنفيذ هذا الإعلان، ولتنفيذ هذا الإعلان، على وزير الدفاع أن يتخذ الإجراءات المناسبة لمنع تسليم المواد الممنوعة لكوبا موظفاً في ذلك القوات البرية والبحرية والجوية للولايات المتحدة بالتعاون مع أي قوات يمكن أن تقدمها الدول الأمريكية الأخرى.

ويجوز لوزير الدفاع أن يصدر اللوائح والتوجيهات التي يرى أنها ضرورية لضمان فعالية هذا الأمر ويشمل ذلك تحديد مجالات أو مناطق ممنوعة أو مقيدة وطرق (بحرية أو جوية) محددة وعلى بعد معقول من كوبا ويجوز اعتراض أي سفينة أو طائرة يمكن أن تكون متجهة نحو كوبا ويجوز إصدار الأمر إليها ببيان هويتها وحمولتها وأجهزتها ومخازنها وبيان الموانئ التي سترسو فيها، كما يجوز إصدار الأوامر إليها بالتوقف والتعرض للزيارة والتفتيش أو أن تسير حسب ما يوجه إليها من أوامر. وأي سفينة أو طائرة لا تستجيب للأوامر أو ترفض الاستجابة لها وإطاعتها يقبض عليها. وكل سفينة أو طائرة والتي يعتقد أنها في طريقها إلى كوبا ويمكن أن تكون حاملة لمواد ممنوعة أو تشكل نفسها مادة ممنوعة يجب أن توجه عند الإمكان إلى وجهة أخرى من اختيارها وإذا فشلت أو رفضت إطاعة الأوامر يتم القبض عليها. وترسل كل السفن والطائرات المقبوض عليها إلى ميناء في الولايات المتحدة للتصرف الملائم.

وفي تنفيذ هذا الأمر يجب أن لا تستخدم القوة إلا في حالة عدم إطاعة الأوامر أو رفضها، أو بتعليمات وأوامر وزير الدفاع التي يصدرها طبقاً لهذا الأمر، ويكون استخدام القوة بعد بذل الجهود المعقولة لإبلاغ



الأوامر والتعليمات إلى السفينة أو الطائرة، أو في حالة الدفاع عن النفس، وعلى كل حال يجب استخدام القوة فقط في المدى الضروري.

ويتضح من كل ذلك أن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا شملت تدابير استخدام القوة المسلحة، والواقع أن الإجراء الأساسي الذي فرضته الولايات المتحدة والمتمثل في فرض الحصر البحري والجوي يعتبر عملاً من أعمال الحرب (An Act of War).

ولقد حاول المندوب الأمريكي في مجلس الأمن تبرير التدابير والأعمال والإجراءات الأمريكية التي اتخذت ضد كوبا وضد سفن وطائرات الاتحاد السوفيتي والدول الأخرى بقوله أن نظام حكم كاسترو ساعد ومهد للغزو السوفيتي للقارة الأمريكية ذلك أن كاسترو قد أعطى الاتحاد السوفيتي رأس جسر ومنطقة انطلاق في القاهرة الأمريكية. ويدعوه هذه القوة التوسعية المعادية للديمقراطية والتي تأتي من خارج القارة الأمريكية أصبحت كوبا شريكة في المشروع الشيوعي للسيطرة على العالم، وحولت نفسها إلى قاعدة كبيرة لإطلاق الصواريخ السوفيتية بعيدة المدى وبذلك تنتقل وتتفد الخطط العدوانية السوفيتية إلى قلب القارة الأمريكية. وقدم

المندوب الأمريكي مشروع قرار المجلس الأمن يطالب فيه المجلس بتفكيك وسحب كل الصواريخ والأسلحة الهجومية الأخرى من كوبا وكذلك إرسال مراقبين من الأمم المتحدة إلى كوبا لضمان تنفيذ القرار، وبالإضافة إلى ذلك يطالب مشروع القرار بإنهاء كل تدابير الحصر أو الحظر المفروضة على الشحنات العسكرية لكوبا بعد أن تقرر الأمم المتحدة أنه قد تم تفكيك وسحب الصواريخ والأسلحة الهجومية الأخرى من كوبا.

وقد قام المندوب الأمريكي بالرد على التساؤل الخاص القائل لماذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض الحصر البحري والجوي حول كوبا ولم تنتظر حتى تتاح الفرصة الكاملة لكل من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في الموقف واتخاذ التدابير والتوصيات اللازمة؟ وقد أجاب المندوب الأمريكي عن هذا التساؤل أمام مجلس الأمن حيث بين أن السرعة الفائقة والسرية البالغة التي تميزت بها الأنشطة السوفيتية في بناء قواعد الصواريخ وشحن الصواريخ والأسلحة الهجومية إلى كوبا تطلبت بالضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الموقف، وعلى سبيل المثال فإن السوفيت قد بنوا جزءاً كبيراً من تلك القواعد في مدة ٢٤ ساعة وتم وضع الصواريخ في بعضها على الفور. ولو تأخرت الولايات المتحدة

في اتخاذ التدابير التي اتخذتها لأصبحت كوبا قوة نووية سوفيتية كبرى في فترة سريعة للغاية. ويعد هذا خطراً لا تستطيع القارة الأمريكية مواجهته كما أنها غير مستعدة لمواجهته. فلو لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ التدابير التي اتخذتها ولجأت إلى مجلس الأمن ولم تفعل شيئاً غير ذلك لكان ذلك لا يعني إلا إخطار الاتحاد السوفيتي بأن الولايات المتحدة تعلم بالجريمة التي ينفذها الاتحاد السوفيتي بطريقة سريعة وسرية في كوبا ضد الدول الأمريكية، ولكانت المناقشات العقيمة في مجلس الأمن ستأخذ وقتاً طويلاً وفي النهاية كان الاتحاد السوفيتي سيستخدم حق الفيتو ضد أي قرار يصدره المجلس كما أعلن مندوبه أنه سيفصل ذلك بالفعل ولأعطى كل ذلك الفرصة للاتحاد السوفيتي لاستكمال البناء العسكري النووي في كوبا وتحويل كوبا إلى قوة عسكرية نووية هجومية سوفيتية تستخدم ضد الدول الأمريكية. وإذا قام السوفيت بوضع رؤوس حربية نووية في منتصف الليل على الصواريخ التي قاموا بنصبها بالفعل في كوبا وقاموا بتوجيهها إلى نيويورك مثلاً أو لأي مدينة أخرى وقاموا بإطلاقها بالفعل فإنها ستصل إلى أهدافها بعد خمس دقائق فقط من وقت إطلاقها، ولا يمكن أن يقلل أي نقاش مثار في مجلس الأمن أو أي هيئة أخرى من التهديد البالغ والمحقق للسلام.

وقد أضاف المندوب الأمريكي أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن أمامها إلا خيار واحد للتعامل مع حالة الاستعجال والخطورة المحدقة والتهديد الداهم الحال لأمن وسلامة الولايات المتحدة والدول الأمريكية الأخرى وهذا الخيار هو أن تقوم الولايات المتحدة والدول الأمريكية الأخرى وهذا الخيار هو أن تقوم الولايات المتحدة بالعمل اللازم والسريع والضروري لمواجهة الموقف وروعي في التصرف أو العمل الأمريكي ضبط النفس إلى أقصى حد ممكن كما روعي فيه بأن يكون متناسباً مع سرعة وخطورة التهديد ضد السلم. كما أن الولايات المتحدة قامت مباشرة بعد إعلان الحظر الذي فرض على الأسلحة الهجومية إلى كوبا بدعوة كل من مجلس الأمن ومنظمة الدول الأمريكية للتعامل مع الموقف وكانت التدابير الأمريكية التي اتخذت لتنفيذ الحظر مستندة إلى توصية منظمة الدول الأمريكية ولم يبدأ تنفيذها إلا بعد صدور تلك التوصية.

وخلاصة الموقف الأمريكي تمثل في أن البناء العسكري النووي السوفيتي الذي كان يتم بسرعة فائقة وسرية بالغة في كوبا بالرغم من التعهد السوفيتي بعدم إدخال أسلحة هجومية في كوبا يعتبر عملاً عدائياً وتهديداً خطيراً، وقد أوجب هذا الموقف قيام الولايات المتحدة والدول

الأمريكية الأخرى باتخاذ الإجراءات والتدابير الدفاعية اللازمة لدرء الخطر وإزالة التهديد. ويعتبر الحظر البحري والجوي الذي فرض على شحن الأسلحة الهجومية لكوبا هو التدبير الأمثل الذي توافرت فيه شروط الدفاع الشرعي الوقائي. ويؤكد مشروعية هذا التدبير كعمل دفاعي وقائي قيام منظمة الدول الأمريكية بإصدار التوصية بضرورة فرض الحظر كعمل دفاعي عن كل الدول الأمريكية. وقيام بعض الدول الأمريكية بالاشتراك اشتراكاً فعلياً في تنفيذ الحظر عن طريق إرسال بعض قطعها البحرية لتتضم إلى قطع الأسطول الأمريكي التي تقوم بتنفيذ هذا الحظر. وتؤكد وجهة النظر الأمريكية توافر شروط الدفاع الشرعي الوقائي على النحو الآتي :

**أولاً: توافر شرط الضرورة أو اللزم في التدابير والإجراءات الناشئة عن أو المنفذة للحظر :**

ويتمثل ذلك في ضرورة اللجوء إلى استخدام قدر معين من القوة العسكرية لدرء الخطر المحدق والتهديد الداهم لسلامة وأمن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأمريكية الأخرى. وقد أوضح الرئيس الأمريكي جون فيتزجيرالد كينيدي في خطابه الذي وجهه إلى الشعب الأمريكي في

الثاني والعشرين من شهر أكتوبر ١٩٦٢ والذي أشرنا إليه سابقاً، أن استخدام قدر معين من القوة تمثل في فرض الحظر البحري والجوي على إرسال أي أسلحة هجومية إلى كوبا وعدم رفع الحظر حتى يتم تفكيك وسحب جميع الأسلحة الهجومية التي وضعت في كوبا قبل فرض الحظر. وأكد الرئيس الأمريكي كذلك أن استخدام الوسائل الدبلوماسية لم يعد يجدي، وذلك لأن الاتحاد السوفيتي قد خالف تعهده العلية والسرية الخاصة بعدم إرسال أي أسلحة هجومية إلى كوبا، ولم يتورع الاتحاد السوفيتي عن قيامه بتحويل كوبا سرّاً إلى قاعدة عسكرية نووية هجومية سوفيتية. وقد بين الرئيس الأمريكي كذلك أن فرض الحظر هو الحد الأدنى اللازم في ذلك الوقت لضمان عدم إكمال تحويل كوبا إلى قاعدة نووية موجهة ضد الولايات المتحدة والدول الأمريكية الأخرى. وقد أكد المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة كل هذه الحجج في مناقشات مجلس الأمن لهذا الموضوع، وقد أضاف المندوب الأمريكي على ذلك أن اللجوء إلى مجلس الأمن على أساس أنه الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المختص بمعالجة المسائل التي تتضمن تهديداً للسلم والأمن الدولي لكي ينظر في مسألة التهديد الخطير والخطر الداهم المحدق للدول الأمريكية والناشئ عن تحويل كوبا إلى قاعدة

عسكرية نووية هجومية سوفيتية موجهة ضد تلك الدول ولكي يتخذ التدابير اللازمة لدرء ذلك التهديد أو الخطر لم يكن ليجزأ قبل فرض الحظر البحري والجوي على الأسلحة الهجومية المرسلة إلى كوبا وذلك لأن اللجوء إلى مجلس الأمن كان سيتيح الفرصة للاتحاد السوفيتي لكي يماطل ويكمل تحويل كوبا إلى قاعدة نووية موجهة إلى الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأمريكية وكان سيمنحه من استكمال نصب الصواريخ النووية في القواعد التي لم تكن قد نصب فيها تلك الصواريخ بعد، وكذلك وضع الرؤوس النووية الموجهة على الصواريخ المنصوبة بالفعل، وتلك التي كان سيتمكن من نصبها وهو الأمر الذي كان سيتيح للاتحاد السوفيتي فرصة الهجوم وإصابة الهدف بتدمير المدن الأمريكية في مدة لا تزيد عن خمس دقائق من وقت إطلاق الصواريخ. ولا شك أن تهديداً بهذه الخطورة البالغة لم يكن ليحتل عرض الأمر أولاً على مجلس الأمن وانتظار ما تسفر عنه المناقشات وقيام الاتحاد السوفيتي باستخدام حق الاعتراض (الفيتو) وانعدام إمكانية تبني مجلس الأمن للتدابير اللازمة في الوقت المناسب.

وفضلاً عن هذا قامت منظمة الدول الأمريكية بإصدار التوصية اللازمة المتعلقة بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة ومن بها فرض الحظر

كإجراء دفاعي ضروري لدرء الخطر وإزالة التهديد الموجه إلى كل الدول الأمريكية. وواقع الأمر أن الحظر لم يبدأ تنفيذه إلا بعد أن أصدرت منظمة الدول الأمريكية توصيتها بالرغم من أن الإعلان عن الحظر تم قبل قيام المنظمة بإصدار تلك التوصية.

وإذا نظر المرء إلى الخيارات والتي كانت موضوعة أمام الرئيس الأمريكي يتضح أن فرض الحظر كان الإجراء الذي توفر فيه شرط للزوم أو الضرورة بالنسبة للإجراءات الأخرى التي كان يمكن اللجوء إليها وذلك على النحو الآتي :

**الخيار الأول:** وتمثل هذا الخيار في عدم قيام الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ أي إجراء. وبالطبع لم يكن مقبولاً أن تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الدول الأمريكية هذا الخيار باعتبار أنه كان سيؤدي حتماً إلى الخضوع للسوفيت وتعرضهم للتدمير الشامل في أي لحظة يريدونها السوفيت.

**الخيار الثاني:** ويتمثل في استخدام الضغط الدبلوماسي والتحذيرات الدبلوماسية والوسائل الدبلوماسية الأخرى وذلك لإقناع السوفيت بضرورة وقف شحن المعدات والأسلحة الهجومية إلى كوبا وتفكيك وسحب كل



الأسلحة الهجومية التي وصلت بالفعل إلى كوبا. ولكن هذا الخيار أصبح غير مجد وخصوصاً أن الطرق الدبلوماسية قد استخدمت بالفعل مع الاتحاد السوفيتي وعن طريقها تم الحصول على تعهدات من القادة السوفيت بعدم إرسال أي أسلحة هجومية إلى كوبا، ولكن الاتحاد السوفيتي خالف كل هذه التعهدات وقام بإقامة قواعد لإطلاق الصواريخ النووية وقام بشحن وتركيب صواريخ نووية في بعض هذه القواعد وقد تم ذلك كله بسرعة فائقة في ظل نطاق من السرية التامة والتكتم الشديد. ويعني هذا أن الطرق الدبلوماسية قد استنفدت أغراضها وأصبحت غير مجدية ولا يمكن عن طريقها درء الخطر الروسي الداهم الذي يهدد القارة الأمريكية كلها.

**الخيار الثالث :** الاتصال سراً بكاسترو لإقناعه بقطع علاقاته مع الروس، ولكن احتمال نجاح هذا الخيار كان يبدو ضئيلاً للغاية في ضوء الجو المشحون بالتوتر والعلاقات بالغة السوء بين الولايات المتحدة وكوبا، هذا فضلاً عن أن اللجوء إلى الاتصال السري بكاسترو كان من الممكن أن يتيح له الفرصة للمناورة والاتصال بالسوفيت لإتمام إكمال التسليح النووي لكوبا، بأكبر قدر ممكن من السرعة والسرية.

**الخيار الرابع :** ويتمثل هذا الخيار في القيام بعمل عسكري غير مباشر

عن طريق فرض حصر كامل أو محدود ضد كوبا، وسوف نعود إلى هذا الخيار بعد قليل.

**الخيار الخامس:** وقد تمثل هذا الخيار في القيام بهجمات جوية ضد الصواريخ السوفيتية في كوبا فقط أو القيام بمهاجمات جوية ليس فقط ضد الصواريخ ولكن أيضاً ضد أهداف عسكرية أخرى وسواء تم توجه تحذيرات مسبقة إلى كوبا أو لم يتم ذلك. ولا شك أن هذا الخيار يحتوي على قدر كبير من الاستخدام المباشر للقوة العسكرية مع احتمال كبير لحدوث آثار غير محدودة بسبب وجود بعض الأسلحة النووية في القواعد الكوبية والتي سيؤدي تدميرها إلى حدوث انفجارات نووية غير محدودة الأثر تتمثل كحد أدنى في تدمير مساحات شاسعة وحدث تلوث نووي لسنين طويلة تأتي وقتل وإصابة أعداد كبيرة من المواطنين الأبرياء وتعرض أعداد كبيرة أخرى لخطر التلوث النووي وكذلك احتمال حدوث مواجهة نووية مباشرة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وهو احتمال يبدو كبيراً إذا تعرضت الصواريخ السوفيتية للهجوم والتدمير ولا شك أن هذا الاحتمال يحمل في طياته أكبر تهديد لسلام وأمن العالم أجمع.

الاختيار السادس: يتمثل هذا الاختيار في قيام الولايات المتحدة الأمريكية

بغزو شامل لكوبا عن طريق القوات العسكرية الأمريكية التي ستكون مهمتها الاستيلاء على كوبا وعزل كاسترو. ولا شك أن هذا الاختيار يتضمن استخدام أكبر قدر من القوة العسكرية الشاملة النووية والتقليدية، ويتضمن ذلك ولا شك أخطر الآثار بالنسبة للأطراف المعنية وللإنسانية جمعاء.

وباستعراض كل هذه الخيارات يمكن القول بأنها تنقسم أساساً إلى نوعين : الأول منها لا يتضمن استخدام أي نوع من القوة العسكرية وتشمل الخيارات الثلاث الأول بينما النوع الثاني من الخيارات يشتمل على استخدام القوة العسكرية \_\_\_\_\_ كانت قوة عسكرية محدودة أو استخدام شامل لتلك القوة. وتضم هذه الخيارات الثلاث الأخيرة. وقد خلص الرئيس الأمريكي إلى أن استخدام قدر معين من القوة أمر ضروري لدرء الخطر المحدق القادم من كوبا والاتحاد السوفيتي. ولكن أي قدر من القوة ؟ هذا ما يتم التعرض له فيما يلي بخصوص شرط التناسب.

### ثانياً : توافر شرط التناسب :

لعل مضمون هذا الشرط يقضي بأنه يجب أن تكون القوة المستخدمة لدرء خطر داهم أو محقق أو تهديد خطير في حالة الدفاع الشرعي الوقائي

يجب أن تكون متناسبة مع الخطر المراد درئه أو التهديد المراد وقفه أو إزالته، وذلك يقتضي ألا تتجاوز القوة المستخدمة دفاعاً عن النفس ذلك القدر اللازم والضروري المناسب فقط لإزالة التهديد أو منعه أو درء الخطر، أما إذا تجاوزت القوة المستخدمة ذلك القدر الضروري المتناسب مع الخطر أو التهديد المراد منعه أو إزالته أصبح استعمال القوة عندئذ مجرد عملاً عدائياً غير مشروع يستوجب الرد الدفاعي المناسب.

والمعرض للخيارات المتضمنة استخدام القوة والتي كانت معروضة على الرئيس الأمريكي - الخيارات الثلاث الأخيرة التي سبق أن ذكرناها - نجد أن الرئيس قد اختار الخيار الذي يتضمن أقل قدر ممكن من استخدام القوة وهو فرض الحظر البحري والجوي ضد تصدير الأسلحة الهجومية إلى كوبا ولم يختار أيّاً من الخيارين الآخرين المتضمنين لقدر كبير من استخدام القوة المباشرة، ويجد أيضاً أنه في مجال الحظر لم يتم فرض حظر كامل أو ما يسمى بحصار كامل حول كوبا ويشمل منع وصول جميع المواد العسكرية والاقتصادية وجميع المواد الأخرى إلى كوبا كما فعل الاتحاد السوفيتي عندما حاصر ببرلين. وقد أشار الرئيس الأمريكي، جون كينيدي، في خطابه إلى الشعب الأمريكي إلى هذه الحقيقة حيث أكد أن الحظر

الأمريكي ضد شعب كوبا ليس مفروضاً على ضرورات الحياة كما فعل السوفيت عند حصارهم لبرلين سنة ١٩٤٨ . كما أشار أيضاً المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة إلى هذه الحقيقة أثناء مناقشة مجلس الأمن لأزمة الصواريخ في كوبا، كما أشار أيضاً إلى توافر شرط التناسب بين رد الفعل الذي قامت به الدول الأمريكية وعلى رأسها الولايات المتحدة والجريمة العدوانية التي يرتكبها الاتحاد السوفيتي ضد تلك الدول.

ولعل منظمة الدول الأمريكية قد قررت أن شرط التناسب قد توافر بالنسبة لهذا الحظر ضد كوبا حيث أكدت المنظمة ضرورة تطبيق نص المادتين السادسة والثامنة من معاهدة ريو الخاصة بالمساعدة المتبادلة بين الدول الأمريكية.

وأعلنت كذلك ضرورة قيام الدول الأمريكية باتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية والمناسبة لمنع وصول الأسلحة الهجومية إلى كوبا والعمل على ضرورة إزالة تلك الأسلحة الهجومية التي وصلت بالفعل إلى كوبا ومنع هذه الأسلحة من أن تصبح تهديداً نشطاً للدول الأمريكية ومن بين هذه التدابير فرض الحظر البحري والجوي على كل الأسلحة الهجومية المرسلة إلى كوبا.

### الموقف الكوبي والسوفيتي :

جاء في بيان صدر عن الحكومة السوفيتية في الثالث والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٦٢ أن الأعمال والتصرفات التي أعلنها الرئيس الأمريكي، جون كينيدي والمتمثلة في إيقاف وتفتيش كل السفن المتجهة إلى كوبا وإعادة السفن التي تعتبر من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية حاملة لأسلحة هجومية على أعقابها وعدجم السماح لها بالمرور إلى كوبا وكذلك الأمر بتكثيف عمليات المراقبة والاستخبارات الجوية وغيرها على كوبا إنما تعتبر في الحقيقة فرضاً للحصار الكامل حول كوبا وقد صاحب ذلك إرسال العديد من القوات والجنود الأمريكيين إلى قاعدة جوانتانامو العسكرية الأمريكية الواقعة في الأراضي الكوبية إعلان حالة التأهب والاستعداد القصوى في القوات الأمريكية الموجودة في داخل وخارج الأراضي الأمريكية وذلك كله بحجة تعرض الأمن القومي للولايات المتحدة إلى تهديد خطير قادم من كوبا، وفي حقيقة الأمر فإن الحكومة السوفيتية لم تر في كل الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية إلا كونها إجراءات وأعمال عدوانية لا مبرر لها. كما أشار البيان السوفيتي إلى أن اعتراض السفن المتجهة لكوبا والهجوم على تلك السفن في أعالي البحار

يعتبر عملاً من أعمال القرصنة غير المشروع قانوناً. وتساءل ذلك البيان عن تلك السلطة القانونية التي تعطي للولايات المتحدة الحق في أن تختار وتقرر تلك الأسلحة التي يمكن لكوبا أن تحوزها أو تمتلكها وتلك الأسلحة التي يجب ألا تمتلكها كوبا ولا تحوزها وذلك حين تقرر الولايات المتحدة بأن هذا النوع من الأسلحة هو من قبيل الأسلحة الهجومية. وقد ذهب البيان السوفيتي إلى أن الأعمال والتصرفات الأمريكية تعتبر أعمالاً عدائية ضد كوبا وتعتبر تدخلاً في الشؤون الكوبية لا يجوز للولايات المتحدة أن تقوم به، كما أكد البيان أن المساعدات السوفيتية لكوبا هي مساعدات دفاعية بحتة مخصصة لتقوية دفاعات كوبا ولا يوجد بها أي أسلحة هجومية وطالب البيان بدعوة إجتماع عاجل لمجلس الأمن لمعالجة الموقف البالغ الخطورة الناجم عن التصرفات الأمريكية المخالفة للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة والتهديد الخطير بنشوب حرب نووية تتسبب فيها الولايات المتحدة بتصرفاتها غير المشروعة.

وقد أكد كل من المندوب الكوبي والمندوب السوفيتي لدى الأمم المتحدة في مناقشات مجلس الأمن أن الاعتداءات والأعمال الأمريكية ضد كوبا تمثل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدولي وتمثل مخالفات صارخة

للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وهي مخالفات واعتداءات لا يجوز التهاون بشأنها لأن التهاون سيؤدي إلى سيادة قانون المعتدي وتنصيب نفسه في دور رجل البوليس وحارس الأمن في العالم سالباً بذلك اختصاص مجلس الأمن ومعتدياً على استقلال وسيادة دول العالم. وأضاف المندوبان كذلك بأن الأعمال الأمريكية تعتبر أعمالاً حربية عدوانية ضد كوبا تستوجب من كوبا ومن الدول الصديقة وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي القيام باتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان سلامة كوبا ودفاعها ضد هذه الأعمال العدوانية، كما تستلزم قيام مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته نحو الإنهاء الفوري للأعمال العدوانية والتهديدية ضد الشعب الكوبي. كما ذهب المندوبيان أيضاً إلى أن فرض الحصر البحري على كوبا بواسطة القوات الأمريكية وعن طريق الإرادة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية وإنما يعتبر عملاً من أعمال الحرب غير المشروعة دولياً. ونادى المندوبان بانسحاب القوات الأمريكية من الشواطئ الكوبية والإنهاء الفوري للأعمال والعمليات المتخذة تنفيذاً لقرار فرض الحصر البحري لكوبا وإنهاء هذا الحصار غير المشروع، وكذلك كل أعمال التدخل غير المشروع عن طريق البر والبحر والجو وأجهزة الاستخبارات الأمريكية. وطالبا بضرورة



قيام مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في هذا الخصوص بحسب أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وقد قدم المندوب السوفيتي مشروع قرار إلى مجلس الأمن باسم حكومته جاء فيه أن مجلس الأمن :

- مسترشداً بالحاجة إلى حفظ السلم وحماية الأمن في روبر العالم.

- ومعتزفاً بحق كل دولة في تقوية دفاعاتها.

- ومقرراً عدم قبول التدخل بواسطة بعض الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى المستقلة ذات السيادة.

- وملاحظاً عدم قبول المخالفات للقواعد الحاكمة لحرية الملاحة في أعالي البحار.

١- يدين أعمال حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف إلى مخالفة ميثاق الأمم المتحدة وزيادة التهديد بالحرب.

٢- يصر على أنه على حكومة الولايات الأمريكية أن تلغي قرارها بتفتيش سفن الدول الأخرى المتجهة إلى جمهورية كوبا.

٣- يوجه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه يجب عليها وقف

كل أنواع التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كوبا وللدول الأخرى والتي تخلق تهديداً للسلام.

٤ - ويوجه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا واتحاد الجمهورية السوفيتية الاشتراكية إلى إنشاء اتصال والدخول في مفاوضات بغرض إعادة الحالة إلى المعتاد وبالتالي إزالة التهديد بنشوب الحرب.

ويتضح من هذا المشروع الذي قدمه مندوب الاتحاد السوفيتي إلى مجلس الأمن، وكذلك من البيان الذي ألقاه نفس المندوب أمام المجلس أن الاتحاد السوفيتي يعتبر الإجراءات والتدابير والتصرفات والأعمال التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لكوبا أعمالاً عدوانية من قبيل الأعمال الحربية والعسكرية العدوانية وتمثل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقواعد القانون الدولي وللقواعد المنظمة والحاكمة لحرية الملاحة في أعالي البحار.

**ملحوظة :**

وفي الحقيقة فإن مجلس الأمن لم يتخذ أي إجراء لإصدار أي من مشروعات القرارات التي عرضت عليه وتمت تسوية النزاع بفضل تدخل الدول غير المنحازة والسكرتير العام للأمم المتحدة والتي أدت مجهوداتهم

جميعاً إلى تبادل العديد من الرسائل بين الزعيمين الأمريكي والسوفيتي والتي انتهت باتفاق الطرفين على إزالة الصواريخ والقاذفات التي اعتبرتها الولايات المتحدة أسلحة هجومية بينما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بانتهاء اعتراضها للسفن المتجهة إلى كوبا.

### تقويم المواقف المختلفة للأطراف :

يستدعي الأمر تقويم المواقف التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية وتقدير ما إذا كانت التصرفات والتدابير التي اتخذتها تعتبر من قبيل ما يطلق عليه بالدفاع الشرعي الوقائي المشروع. وكما رأينا فإن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت العديد من إجراءات والتدابير التي تضمنت استخدام القوة المسلحة وشملت : فرض الحصر أو الحظر على جميع شحنات الأسلحة والذخائر التي رأت الولايات المتحدة أنها هجومية. وفي سبيل تحقيق ذلك أمرت القوات البحرية الأمريكية بوقف وتفتيش السفن المتجهة إلى كوبا، كما أمرت بمنع مرور جميع السفن التي تحمل أسلحة أو معدات تعتبر هجومية من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- زيادة وتكثيف أعمال الاستخبارات على كوبا براً وبحراً وجواً.

٣- إرسال قوات عسكرية لتقوية القاعدة العسكرية الأمريكية التي تقع في

كوبا والمسماء بقاعدة جوانتنامو .

٤ - رفع درجة الاستعداد في القوات المسلحة الأمريكية.

ويعد هذا الإجراء أو التدبير الأخير غير متضمن لاستخدام مباشر للقوة العسكرية ضد كوبا ولكن الإجراءات والتدابير الثلاث الأولى تعتبر متضمنة لاستخدام مباشر للقوة ضد كوبا. وقد ذهب وزير الخارجية نفسه إلى اعتبار أن فرض الحصر أو الحصار على أي دولة يعتبر عملاً عسكرياً من أعمال الحرب. وفي الحالة محل البحث فإن السفن الأمريكية قد قامت بتنفيذ الحصر عن طريق قيامها باعتراض السفن المتجهة إلى كوبا وهي في أعالي البحار عند خط معين أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر ذلك أيضاً تعرضاً لحرية الملاحة في أعالي البحار، فهل يعتبر هذا مبرراً ومشروعاً في هذه الحالة؟ أي هل يعتبر تدبيراً أو عملاً لازماً من الأعمال الدفاعية؟

ويعتبر تكثيف الاستخبارات وجمع المعلومات ضد كوبا عن طريق أجهزة الاستخبارات الأمريكية واستخدام الطائرات والأقمار الصناعية الأمريكية في ذلك عملاً من قبيل الأعمال العسكرية المتخذة أيضاً ضد كوبا، وهو يعتبر من قبيل الأعمال الحربية أيضاً، وكذلك الأمر بالنسبة

لإرسال قوات مسلحة أمريكية إلى قاعدة جوانتانامو الواقعة في الأراضي الكوبية.

ولكي يكون استخدام القوة مبرراً ومشروعاً من الناحية القانونية الدولية فإنه يجب أن يكون في حدود حالة الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي، وأنه في غير أحوال الدفاع الشرعي فإن استخدام القوة العسكرية قد نيط بمجلسي الأمن (وبالجمعية العامة في بعض الأحوال التي تتدرج تحت قرار الاتحاد من أجل السلم). فهل كانت تتوافر حالة الدفاع الشرعي لدى الولايات المتحدة الأمريكية مما يبرر قيامها باستخدام قدر معين من القوة العسكرية اللازمة لمواجهة الحالة؟

كما سبق أن أوضحنا فإن المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة قد أوردت تنظيماً معيناً للدفاع الشرعي واستخدام القوة في هذه الحالة، ولكن هذا التنظيم الذي أوردته المادة الحادية والخمسين لم يكن لينطبق على الحالة محل البحث وهي الخاصة بقيام الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة العسكرية ضد كوبا، والذي تضمن فرض الحظر. أو الحصر البحري على كوبا وتكثيف الاستخبارات الموجهة ضدها، وذلك لأن المادة الحادية والخمسين تشترط حدوث هجوم مسلح على دولة لكي

تتوافر الحالة التي يحق فيها للدولة الواقع عليها الهجوم أنتقوم باستخدام القوة للدفاع عن نفسها. ولكن الأمر يتعلق بحالة الدفاع الشرعي الوقائي والتي لم يرد لها تنظيم في ميثاق الأمم المتحدة، ويبدو أن الرئيس الأمريكي جون كينيدي قد أشار إلى ذلك عندما أعلن أن الهدف من الإجراءات والتدابير الأمريكية هو الدفاع عن أمن الولايات المتحدة الأمريكية وعن أمن القارتين الأمريكيتين، وهذه العبارة تعتبر إشارة إلى قيام حالة الدفاع الشرعي الوقائي التي تبرر استخدام القدر اللازم والمناسب من القوة العسكرية لمواجهة الحالو. وقد أشار الرئيس الأمريكي إلى الشروط التي تؤدي إلى قيام حالة الدفاع الشرعي الوقائي حين أعلن "أننا لم نعد نعيش في عالم يكون فيه إطلاق الأسلحة فقط هو الذي يمثل تهديداً كافياً لأمن أمة (دولة) إلى درجة العجز الأقصى أو الكامل فالأسلحة النووية تعتبر مدمرة جداً والصواريخ الموجهة تعتبر سريعة جداً إلى درجة أن أي زيادة في إمكانية استخدامها أو أي تغيير مفاجئ في أماكن وضعها يجوز جداً أن يعتبر تهديداً مؤكداً للسلم.

ويعتبر تصرف منظمة الدول الأمريكية وإصدارها لتوصية أشارت صراحة إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للدفاع المشترك عن الدول

الأمريكية مؤيداً للرأي القائل بوجود حالة الدفاع الشرعي الوقائي التي  
بررت الإجراءات والتدابير العسكرية الأمريكية المتخذة ضد كوبا.

ولكن إذا كان لنا أن نناقش الحالة المعروضة هنا بطريقة موضوعية  
فإنه يجب أن نتساءل : هل حقاً تتوافر شروط الدفاع الشرعي الوقائي هنا  
بالقدر الذي يبرر الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة  
الأمريكية؟ وهل حقاً كانت كوبا ستقوم بهجوم مسلح نووي ضد الولايات  
المتحدة الأمريكية وكان وقوع هذا الهجوم أمراً محققاً؟ أم هل كانت  
الأراضي الكوبية ستستغل لشن هجوم نووي سوفيتي على الولايات المتحدة  
الأمريكية وغيرها من دول القارتين الأمريكيتين وكان هذا الهجوم يعتبر  
أمراً محقق الوقوع؟ أم أن المشكلة هنا هي مشكلة سياسية كبرى يجب على  
القانون أن يتنحى جانباً أمامها ويترك لقواعد ولعبة السياسة تقرير  
مشروعية أو عدم مشروعية الإجراءات والتدابير الأمريكية؟ وما هو أثر  
أو تأثير الحل الذي تم توصل الأطراف إليه على مشروعية الأعمال  
والتدابير والإجراءات العسكرية الأمريكية التي اتخذت ضد كوبا؟  
وهل المشكلة تتعلق بالصراع السياسي بين الدولتين العظميين للسيطرة على  
مناطق النفوذ؟

كما قدمنا فإن الإجراءات والتدابير الأمريكية تعتبر إجراءات وتدابير ذات طبيعة عسكرية حربية ولكن بالرغم من أن هناك رأياً قوياً بين علماء وفقهاء القانون الدولي يرى أن استخدام القوة في هذه الحالة كان استخداماً مشروعاً تبرره حالة الدفاع الشرعي الوقائي.

إلا أننا نذهب مع جانب آخر من علماء وفقهاء القانون الدولي إلى أن التدابير والإجراءات التي أعلنتها الولايات المتحدة لم تكن مشروعة أو مبررة في ظل حالة الدفاع الشرعي الوقائي، كما أنها لم تكن مشروعة أو مبررة قانوناً لأي سبب قانوني آخر على المستوى القانوني الدولي. ولم يكن للحل الذي انتهت إليه المشكلة أن يؤدي إلى إضفاء المشروعية على الأعمال والتدابير والإجراءات الأمريكية المتخذة ضد كوبا. ويقتضي الأمر معالجة شروط وجود حالة أو حق الدفاع الشرعي الوقائي بالنسبة للمشكلة، أي هل تتوفر في مشكلة أو أزمة الصواريخ الكوبية الشروط التي تخلق أو تنشئ حالة تبرر استخدام القوة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية دفاعاً عن النفس دفاعاً شرعياً وقائياً طبقاً للمعايير السائدة في القانون الدولي العرفي؟



### أولاً : من ناحية شرط اللزوم أو الضرورة :

قدمنا أنه لا بد وأن يشترط وجود خطر داهم أو محقق يهدد أمن وسلامة الدولة إلى درجة يتعذر معها التآني في التفكير والمساومة أو المفاوضة وأن يؤدي هذا الخطر الداهم المحقق إلى ضرورة اتخاذ تدابير وإجراءات تتضمن استخدام قدر معين من القوة المسلحة لمعالجة الحالة ودرء الخطر الداهم المحقق؟ ويعني هذا أن استخدام القوة المسلحة يكون هو البديل الوحيد للدولة المعرضة للخطر الداهم المحقق وأنه لا يمكن منع وقوع الضرر وإزالة الخطر بدون استخدام القوة المسلحة وأنه لا يمكن الانتظار بأي حال من الأحوال وتحت أي ظرف من الظروف.

وبافتراض صحة المعلومات التي أذاعتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن الوضع الذي أدى إلى قيام الرئيس الأمريكي باتخاذ التدابير والإجراءات العسكرية، فهل يؤدي هذا الوضع إلى وجود خطر داهم ومحقق وتهديد مؤكد بوقوع عدوان مسلح على الولايات المتحدة الأمريكية؟ كل ما يمكن أن يقال في هذا المجال هو أن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في فرض سيطرتها على كوبا كمنطقة نفوذ أمريكية وفي فرض إرادتها على الشعب الكوبي سوف تقل إلى حد كبير. كما أن النفوذ السوفيتي من

الممكن أن يزيد إلى حد ملحوظ، وبالإضافة إلى هذا فإن دور كوبا سوف يتزايد في القارتين الأمريكيتين. هذا فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها كانت تملك أسلحة نووية قادرة على الرد والردع وقادرة على تدمير كوبا بأكملها ولهذا ليس من المقبول منطقياً أن تدعي أن حيازة السلاح النووي يعتبر في حد ذاته تهديداً خطيراً لأمن وسلامة الولايات المتحدة مما يبرر اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لإزالة هذا الخطر، وذلك لأن الولايات المتحدة نفسها تحوز السلاح النووي ولا يقبل أن تدعي لنفسها حق احتكار حيازة السلاح النووي وفرض الوصاية على شعوب العالم.

وحقيقة الأمر أن الخيارات التي طرحت للبحث أمام الإدارة الأمريكية تضمنت عدة خيارات كان يمكن اللجوء إلى إحداها لتسوية الموقف والوصول إلى تسوية للأزمة تقبلها جميع الأطراف المعنية. فالخيار المتعلق بالطرق الدبلوماسية وبذل الجهود الدبلوماسية. مع كل من كوبا والاتحاد السوفيتي كان يمكن أن يؤدي إلى تسوية سلمية للأزمة. والقول بأن الاتحاد السوفيتي لم يكن أميناً وإنما اتبع أسلوب الغش والخداع والتدليس حينما وعد بعدم وضع أسلحة أو معدات هجومية في كوبا وقام

سراً ببناء القواعد اللازمة لنصب الصواريخ النووية الموجهة فيها في أماكن معينة في كوبا، هذا القول لا يدحض الحجة القائلة بضرورة اللجوء إلى الطرق والوسائل السلمية وبالذات المفاوضات والمشاورات وغير ذلك من الطرق الدبلوماسية لتسوية النزاع، وذلك لأن الخطر لم يكن داهماً والعدوان لم يكن وشيكاً إلى الحد الذي يمتنع معه التصرف من خلال الوسائل والطرق الدبلوماسية الأخرى.

كما أنه بالإضافة إلى ذلك فقد كان يمكن اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي لتسوية الأزمة الناشئة، وذلك لأن مجلس الأمن هو الجهة التي نيط بها حفظ السلم والأمن الدولي واتخاذ أي إجراءات أو تدابير عسكرية لازمة لإعادة السلم والأمن الدولي إلى نصابه إذا حدثت مخالفات له.

وحتى إذا لم تفلح هذه الوسائل في إقناع السوفيت بسحب الأسلحة والمعدات التي تعتبرها الولايات المتحدة أسلحة هجومية فإنه لم يكن للإدارة الأمريكية أن تستخدم القوة المسلحة في تحقيق ذلك. وذلك لأنه لا يوجد سند قانوني يجعل تصرف الولايات المتحدة الأمريكية مشروعاً بناءً على توافر حالة الدفاع الشرعي. وإذا انتفى شرط اللزوم أو الضرورة الملجئة لاتخاذ إجراءات عسكرية دفاعية فإنه ينتفي بالتأكيد أي وجود لحق الدفاع الشرعي

الوقائي الذي يبرر اتخاذ إجراءات عسكرية دفاعية وقائية، ولا يصبح للولايات المتحدة في هذه الحالة أي حق من الناحية القانونية في اتخاذ أي إجراءات أو تدابير عسكرية ضد كوبا استناداً لحق الدفاع الشرعي الوقائي. ويترتب على ذلك ضرورة القول بأن التدابير والإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا والمتمثلة في فرض الحظر أو الحصر ضد كوبا وزيادة وتكثيف العمليات الاستخبارية ضد كوبا إنما تعتبر غير مشروعة وغير مستندة إلى أي أساس قانوني وتخالف القانون الدولي مخالفة صارخة.

ولا يجوز في هذه الحالة القول أن تصرفات وأعمال الولايات المتحدة الأمريكية تستند إلى نظرية الضرورة القائلة بأن ضرورة حفظ سلامة وأمن الدولة وحمايتها تقتضي إتخاذ الإجراءات والتدابير المسلحة اللازمة لحفظ سلامة وأمن الدولة وحمايتها لتعارض هذا صراحة مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة (ولا نود أن نخوض هنا في دراسة نظرية الضرورة حيث أنها تخرج عن نطاق هذا البحث).

ولكن هل يجوز القول بأن عدم اتخاذ مجلس الأمن لأي تدابير أو إصداره لأي قرارات أو توصيات تتعلق بالمشكلة يمكن أن يفسر على أنه

إقرار بمشروعية الإجراءات والتدابير العسكرية الأمريكية التي اتخذت ضد كوبا؟ وهل يمكن القول كذلك بأن الاتفاق الذي — تم بموجبه سحب وتفكيك بعض المعدات والأسلحة السوفيتية في كوبا في مقابل إعلان الولايات المتحدة احترامها لسلامة وأمن واستقلال كوبا، وعدم قيامها بالاعتداء على كوبا يعتبر إقراراً لمشروعية الأعمال والتدابير والإجراءات العسكرية الأمريكية التي اتخذت ضد كوبا؟ أو هل يعتبر هذا الاتفاق إقراراً لاحقاً على الأقل بمشروعية هذه الأعمال والتدابير استناداً إلى حالة الدفاع الشرعي الوقائي؟ وبالرغم من أن بعض الكتاب يرون أن عدم اتخاذ مجلس الأمن لقرار يدين استخدام القوة العسكرية لدولة معينة يعتبر إقراراً من مجلس الأمن لمشروعية استخدام القوة العسكرية لهذه الدولة في تلك الحالة، إلا أننا نذهب إلى أن عدم قيام مجلس الأمن بتبني أي توصية أو اتخاذ أي قرار بصدد استخدام دولة للقوة العسكرية في موقف معين لا ينهض دليلاً على أن هذا الاستخدام للقوة يعتبر مشروعاً أو غير مشروع، ونرى أ، الرأي الأول يتميز بالبساطة والسطحية من ناحية، وبالتحيز من ناحية أخرى. فمن الناحية الأولى فإن هذا الرأي الأول يتميز بالسطحية والبساطة لأنه يتجاهل تكوين مجلس الأمن وطريقة اتخاذ القرار أو التوصية فيه حيث

تملك الدول الخمس الدائمة حق الفيتو، وبالطبع لن تسمح الولايات المتحدة بصدور قرار أو توصية تدينها أو تدين الأعمال والتدابير التي اتخذتها. وهو متحيز من ناحية أخرى لأن قائله ينادي به فقط في الأحوال التي يكون فيها محل البحث مشروعية أو عدم مشروعية عمل أو تدبير أو إجراء اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل أما غير ذلك فإن قائل هذا الرأي يغوص في دراسته للعمل ذاته ولمشروعيته طبقاً للقواعد المقررة أو السائدة.

وكذلك فإن الاتفاق الذي تم بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية لتسوية هذه الأزمة يجوز أن يفسر على أنه إقرار لشرعية استخدام القوة في هذه الحالة أو إقرار من الطرفين بوجود حالة دفاع شرعي تبرر للولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ التدابير التي اتخذتها، وذلك أن الاتفاق نفسه لم يتضمن أي نصوص يمكن أن تفسر بهذا المعنى، كما أن استخدام القوة غير المشروع لا يجوز أن يعتبر مشروعاً بناءً على اتفاق لاحق لمخالفة ذلك لقواعد وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ولأنه لو قيل بإضفاء المشروعية اللاحقة على العمل العسكري غير المشروع لأدى ذلك إلى فتح الباب لاستخدام القوة على مصراعيه اعتماداً على أن الدول القوية

تستطيع فرض إرادتها في النهاية الوصول إلى اتفاقات تقتضي المشروعية على أعمالها المتضمنة لاستخدام القوة.

وفي حقيقة الأمر فإن تقويمنا الذي انتهى بعدم وجود حالة دفاع شرعي وقائي بالنسبة لهذه القضية يتفق مع ما انتهى إليه مندوب غانا في بيانه الذي ألقاه أمام مجلس الأمن.

## المبحث الخامس

### الدفاع الشرعي الوقائي وحرب السويس (١٩٥٦)

#### **تمهيد:**

بعد أن رفضت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة في تمويل مشروع السد العالي، قامت مصر بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ووضعت القناة تحت إدارة مصرية. وبعد رفض مصر للمقترحات التي أعدها مؤتمر لندن للدول المستعملة للقناة قامت كل من فرنسا والمملكة المتحدة بإخطار مجلس الأمن بأن العمل المصري قد هدد حرية مرور السفن في قناة السويس وأنه إذا ترك الموقف فإن تهديداً خطيراً ومؤكداً للسلم والأمن سوف يترتب على ذلك. وفي المقابل أعلن الاتحاد السوفيتي أن الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها كل من إنجلترا وفرنسا للقيام بضغط على مصر تعد عملاً عدوانياً ضد مصر وتشكل مخالفة جسيمة لميثاق الأمم المتحدة.

وفي ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ أصدر مجلس الأمن قراراً متضمناً للأسس والشروط التي يجب أن تركز عليها تسوية مسألة تأميم قناة السويس. وقام السكرتير العام للأمم المتحدة ببذل الجهود لمحاولة تطبيق



قرار مجلس الأمن وكاد أن ينجح بعد أن قبلت مصر معظم مقترحاته. غير أن المفاوضات توقفت بسبب بدء الأعمال العسكرية في المنطقة وذلك بقيام كل من إسرائيل والمملكة المتحدة وفرنسا بالهجوم على مصر. وقد بدأت هذه الأعمال العسكرية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ بهجوم شنته القوات المسلحة الإسرائيلية على مصر حيث توغلت هذه القوات إلى مسافة كبيرة في داخل سيناء بحجة إزالة قواعد الفدائيين المتواجدة في شبه جزيرة سيناء والتي تستغل لشن الهجمات تلو الهجمات ضد إسرائيل. وقد ادعت إسرائيل أن هجومها على مصر واستخدامها لقواتها المسلحة للتوغل في سيناء لم يكن إلا استخداماً مشروعاً للقوة المسلحة في نطاق حق الدفاع الشرعي (الوقائي). وبقية القصة المتعلقة بالهجوم الفرنسي البريطاني المشترك ضد مصر ومحاولة الاستيلاء على قناة السويس معلومة ولن نخوض فيها إلا بالقدر اللازم فقط لإلقاء الضوء على بضع الأمور التي قد تحتاج إلى توضيح في بحثنا لموضوع الدفاع الشرعي الوقائي الذي إدعته إسرائيل.

#### دفاع إسرائيل المتعلق بوجود حالة الدفاع الشرعي الوقائي :

أعلنت إسرائيل أن قيامها باستخدام القوة المسلحة ضد مصر والتوغل في شبه جزيرة سيناء ابتداء من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ كان

استخداماً مشروعاً للقوة وضرورياً وأملتة حالة الدفاع الشرعي التي توافرت وأعطت لإسرائيل الحق في استخدام القوة كما هو مقرر قانوناً ومقبول دولياً. ففي الاجتماع رقم ٧٤٨ لمجلس الأمن الذي انعقد في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الثلاثاء الثلاثين من أكتوبر سنة ١٩٥٦ تحدث المندوب الإسرائيلي فادعى أن ثلاثة وحدات من الفدائيين المصريين قاموا بغزو إسرائيل والتوغل فيها في يوم الأحد الثامن والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٥٦ وبهذا تكون مصر قد خرقت السلام، وقد أكد المندوب الإسرائيلي أن إسرائيل قد أسرت وحدتين من الوحدات الثلاث بينما أجبرت الوحدة الثالثة على العودة إلى مصر. وقد أضاف المندوب الإسرائيلي في بيانه أن هذا الغزو الفدائي المصري لإسرائيل تم عقب اجتماع عمان الذي تم بين رؤساء أركان القوات المسلحة لمصر وسوريا والأردن، والذي تم التوصل فيه إلى ضرورة تكثيف العدوان ضد إسرائيل بطريقة عاجلة وكبيرة. وفي مساء التاسع والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٥٦ اتخذت إسرائيل تدابير أمنية لإزالة قواعد الفدائيين المصريين الموجودة في شبه جزيرة سيناء.

وفي الاجتماع التالي الذي انعقد في الرابعة بعد الظهر من نفس يوم  
الثلاثين من أكتوبر سنة ١٩٥٦ أضاف المندوب الإسرائيلي مفسراً أن  
التدابير التي اضطرت إسرائيل إلى اتخاذها في شبه جزيرة سيناء كانت  
ضرورية وفي حدود حق الدفاع الشرعي لأصيل لإسرائيل (والمقصود هنا  
هو ممارسة حق الدفاع الشرعي الوقائي). ذلك أن الهدف من العمليات  
العسكرية الإسرائيلية في سيناء كان إزالة قواعد الفدائيين المصريين والتي  
كانت تنطلق منها وحدات مسلحة مصرية لغزو الأراضي الإسرائيلية تحت  
قيادة وعناية المستر ناصر شخصياً، وكان الهدف من هذه الحملات  
والغزوات هو القتل والتخريب وخلق حالة عدم أمان وانعدام أمن كامل  
وخرق للحياة السلمية في إسرائيل. وتساءل المندوب الإسرائيلي عما إذا  
كانت التزامات إسرائيل طبقاً لميثاق الأمم المتحدة تتطلب منها الوقوف  
صامتة ومكتوفة الأيدي إزاء النشاط المستمر غير الموقوف للوحدات  
العسكرية التي تتخذ قواعدا في سيناء وفي أماكن أخرى في الأقاليم  
والأراضي العربية المحيطة بإسرائيل وتقوم بعملياتها في جنوب وشمال  
وشرق إسرائيل وتقوم بعمليات غزو منظم بعناية للمنازل والأراضي  
الإسرائيلية وتهدد حياة الإسرائيليين أنفسهم؟ أم أن إسرائيل عليها أن تمارس

حقها الأصلي في الدفاع عن نفسها وذلك لعدم وجود أي إجراء أو طريق آخر غير عبور الحدود ضد أولئك الذين لا يترددون في عبور حدود إسرائيل والقيام بأعمال القتل والتخريب ونشر عدم الأمان.

ووضح المندوب الإسرائيلي أن نظام شن الحرب ضد إسرائيل بواسطة الوحدات الفدائية هو نتاج لعقلية الرئيس ناصر. وأن هذا النظام يعتبر واحداً من إسهامات الرئيس ناصر للحياة الدولية والأخلاق في عالمنا المعاصر. وقد بدأ استخدام وحدات الفدائيين كسلاح جديد ضد إسرائيل في أغسطس سنة ١٩٥٥ بعد فترة إعداد مكثف في ربيع وصيف ذلك العام، وبذلك خرقت مصر فترة الاستقرار النسبي على الحدود المصرية الإسرائيلية في وقت كانت تجري فيه المفاوضات بين مصر وإسرائيل وهيئة الإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة بغرض التطبيق المتكامل لاتفاقات الهدنة العامة المعقودة في سنة ١٩٤٩. ولم تخف الحكومة المصرية هذه الأنشطة كما أنها لم تتف مسئوليتها عنها.

وأكد المندوب الإسرائيلي أنه قد وضح في الشهور الأخيرة أن الحكومات العربية وبالذات الحكومة المصرية قد اعتبرت سلاح الفدائيين من أهم الوسائل لتدمير إسرائيل حيث أكد ذلك الرئيس ناصر نفسه.

وأكد المندوب الإسرائيلي أن مجلس الأمن يجب أن يلاحظ أن الأسلوب المتمثل في استخدام مصر للفدائيين ضد إسرائيل يمثل امتداداً للعداوة العسكرية المصرية ضد إسرائيل، كما أنه كان أداة لشن الحرب المستمرة ضد إسرائيل بطريقة آمنة. وكانت النظرية المصرية تتمثل في وجوب أن تكون الحدود المصرية الإسرائيلية مفتوحة من جانب واحد هو الجانب الإسرائيلي بحيث يكون للقوات أو الوحدات المصرية المسلحة أن تتوغل بعمق في إسرائيل كما يحلو لها وأن تحقق مهامها وتعود بعد ذلك، ويجب أن تغلق الحدود ضد أي رد دفاعي تقوم به إسرائيل.

وبناء على كل هذه الحقائق الواضحة الدامغة - من وجهة نظر مندوب إسرائيل - كان لابد لإسرائيل من مواجهة الموقف واتخاذ قرار مطبق لحق إسرائيل الأصيل في الدفاع الشرعي عن النفس وأن القوات الإسرائيلية دخلت سيناء لا غازية أو قاهرة ولكن لإزالة القواعد التي تستخدم في شن هجمات القتل والتحطيم والدمار ضد إسرائيل.

وقد ذهب المندوب الفرنسي إلى تأييد المندوب الإسرائيلي في كل ما قاله وفي حق إسرائيل في القيام بالهجوم على سيناء والتوغل فيها لإزالة التهديد الذي تمثله قواعد الفدائيين في سيناء وذلك تطبيقاً لحق الدفاع عن

النفس .

ولما عجز مجلس الأمن عن اتخاذ أي تدابير حيال العدوان الثلاثي على مصر نتيجة لاستخدام كل من إنجلترا وفرنسا لحق الفيتو (الاعتراض) تبنى مجلس الأمن قراراً بدعوة الجمعية العامة للانعقاد في أول جلسة عاجلة لها في تاريخها لبحث الموضوع وذلك بناء على قرار الاتحاد من أجل السلم، وتمت دعوة الجمعية العامة للانعقاد في تمام الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الأول من نوفمبر عام ١٩٥٦ . وفي اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة أعاد المندوب الإسرائيلي نفس ادعاءاته التي ذكرها في مجلس الأمن مع ذكر بعض التفاصيل. واستند إلى نص المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة لتبرير قيام إسرائيل بالهجوم على مصر وتوغل قواتها بعمق في شبه جزيرة سيناء حتى ضفاف قناة السويس واستند صراحة إلى حق الدفاع الشرعي الطبيعي أو الأيل في تبرير الأعمال العسكرية الإسرائيلية ضد مصر .

ويتضح من كل ذلك أن إسرائيل قد استندت إلى حق الدفاع الشرعي (الوقائي) لتبرير قيامها بالهجوم العسكري ضد مصر والذي بدا في التاسع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٥٦ ولكن هل حقاً توافرت شروط حالة

والدفاع الشرعي التي تمكن إسرائيل من استخدام القوة العسكرية المسلحة وتقوم بغزو أجزاء من الأراضي المصرية متمثلة في شبه جزيرة سيناء؟

تقويم الادعاءات الإسرائيلية بخصوص وجود حالة الدفاع الشرعي:

لكي يمكن تقويم الادعاءات الإسرائيلية المتعلقة بوجود حق لها في الدفاع الشرعي (الوقائي) عن النفس يبرر لها ما قامت به من هجوم على الأراضي المصرية ابتداء من التاسع والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٥٦ وقيام قواتها المسلحة بالتوغل داخل سيناء حتى شواطئ قناة السويس ينبغي أن نبحث مدى توافر شروط الدفاع الشرعي في الحالة محل البحث وهل تتوافر شروط الدفاع الشرعي الوقائي كما هو مقرر إذا قيل بقبول ذلك.

فالحالة السائدة قبل حدوث الغزو والتي أدت إلى حدوثه كما ادعت إسرائيل تمثلت في نشاط الفدائيين المصريين ضد إسرائيل وقيام حالة من التشدد والتوتر سببها الإعلانات العدائية المتكررة التي كان يرددها القادة المصريون في ذلك الوقت ضد إسرائيل وكذلك قيام تنسيق عسكري بين مصر وبعض الدول العربية الأخرى. والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل تكفي كل هذه الأمور لخلق حالة تبرر لإسرائيل فيها الاستخدام الشامل للقوة المسلحة ضد مصر بحجة أن ذلك يعد من قبيل الدفاع عن النفس أي هل

يتوافر شرط اللزوم والمتمثل كما سبق القول في ضرورة وجود خطر داهم ومصدق بحيث لا يترك حرية للتدبر والتفكير في الأمر ويصبح اللجوء إلى القوة المسلحة أمراً محتتماً وضرورياً. والمستعرض لحقائق الأمور يجد أن شرط اللزوم أو الضرورة غير متوافر في الحالة التي وجدت مباشرة قبل بدء الهجوم الإسرائيلي على مصر. بل أن مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في بيان له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول اجتماع عاجل لها لبحث العدوان الثلاثي على مصر أكد أن ما وجد من استفزازات من الجانب المصري تجاه إسرائيل أو غيرها من الدول لا يبرر استخدام القوة المسلحة ضد مصر من قبل إسرائيل أو فرنسا أو المملكة المتحدة، فقد تحدث المندوب الأمريكي المستر دالاس (وزير خارجية أمريكا في ذلك الوقت) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فذكر أن هناك تاريخاً طويلاً للإخلال باتفاقيات الهدنة بين الطرفين المصري والإسرائيلي وقد حدث هذا الإخلال من كلا الطرفين كما أن هناك تاريخاً طويلاً للاستفزاز بين الطرفين، وذكر أن مصر قد خالفت شروط وأحكام اتفاقية ١٨٨٨ المنظمة لحرية الملاحة في قناة السويس حينما قامت بمنع مرور السفن الإسرائيلية في قناة السويس، كما أنها خالفت قرار مجلس الأمن الصادر في سنة



١٩٥١ المنادي بضرورة مرور السفن والحمولات والبضائع الإسرائيلية في قناة السويس، وذكر أيضاً أن مصر كانت تقوم بتسليح وإعادة تسليح قواتها المسلحة إلى درجة كبيرة وقامت بالاستيلاء على شركة قناة السويس وقام المسؤولون المصريون بترديد العبارات العدائية ضد إسرائيل وضد عدد آخر من الدول التي كان لها علاقات وطيدة مع مصر، ولكنه بالرغم من كل ذلك فإنه - كما أكد المندوب الأمريكي المستر دالاس - لا يجوز أن تكون كل هذه الأمور والاستفزازات مبرراً للجوء كل من إسرائيل وبريطانيا وفرنسا إلى استخدام القوة المسلحة ضد مصر. وأكد المندوب الأمريكي كذلك أنه لا يجوز السماح لأي دولة أن تلجأ إلى استخدام القوة لتصحيح حالات ترى أنها غير عادلة. وأضاف المستر دالاس مؤكداً أن قيام كل من إسرائيل وفرنسا والمملكة المتحدة باستخدام القوة العسكرية ضد مصر لا يعتبر دفاعاً مشروعاً عن النفس بحسب نص المادة ٥١ لميثاق الأمم المتحدة وإنما هو ليس إلا خطأ جسيماً يتعارض تعارضاً صارخاً مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة كما أنه إذا استمر فإنه سوف يهدد مصر تهديداً بالغاً ويضر ضرراً خطيراً بمنظمة الأمم المتحدة ذاتها وميثاقها في نفس الوقت.

وكان المندوب الأمريكي هو الذي قدم مشروع القرار الذي لم يوافق عليه مجلس الأمن لاستعمال كل من فرنسا وبريطانيا لحق الفيتو أو الاعتراض والذي كان ينادي فيه بضرورة وقف القتال وسحب القوات المعتدية إلى ما وراء خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل على أن يتم ذلك بصفة فورية، كما كان المندوب الأمريكي هو الذي قدم المشروع الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاجلة الأولى والذي طالب فيه بضرورة وقف الأعمال الحربية فوراً وانسحاب القوات الانجليزية والفرنسية، وكذلك انسحاب القوات الإسرائيلية فوراً إلى ما وراء خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل.

كل هذه الأمور والوقائع تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تعتبر أن حالة دفاع شرعي من أي نوع قد نشأ لصالح إسرائيل وتؤكد خطأ الموقف الإسرائيلي في استناده للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة أو لحق الدفاع الشرعي الطبيعي أو الأصل لتبرير هجوم القوات المسلحة الإسرائيلية على مصر الذي بدأ من التاسع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٥٦ .

ولا شك أيضاً أن موقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن في ذلك الوقت يبين أن الغالبية العظمى من هذه الدول لم تؤيد وجهة النظر الإسرائيلية القائلة بأن هجوم إسرائيل العسكري على سيناء والتوغل فيها كان تطبيقاً لحق الدفاع الشرعي الوقائي. فالمستعرض لتصويت الدول الأعضاء في مجلس الأمن على مشروع القرار الأمريكي الذي كان ينادي بوقف الأعمال العسكرية وانسحاب القوات الإسرائيلية خلف خطوط الهدنة يجد أن دولتين فقط من الدول الأعضاء بمجلس الأمن وهما المملكة المتحدة وفرنسا قامتا بالاعتراض على مشروع القرار بينما امتنعت دولتان فقط عن التصويت وهما استراليا وبلجيكا في حين وافقت باقي الدول الأعضاء على مشروع القرار.

ويتضح من هذا العرض أنه بالرغم من عدم صدور قرار مجلس الأمن نتيجة لاستخدام كل من فرنسا والمملكة المتحدة (بريطانيا) لحق الاعتراض أو الفيتو إلا أن طريقة التصويت تؤكد أن الغالبية العظمى للدول لم تشر في الهجوم الإسرائيلي إلا عدواناً سافراً على مصر وليس استخداماً لحق الدفاع الشرعي عن النفس أياً كان نوعه وطبيعته، وتؤكد أيضاً أن الدولتين المعترضتين كانتا قد أعدتا العدة للعدوان على مصر (العدوان

الثلاثي) والذي بدأ بالفعل في الحادي والثلاثين من أكتوبر سنة ١٩٥٦ .  
وحقيقة الأمر أن شرط اللزوم كشرط من شرطي الدفاع الشعري  
الوقائي لم يتوافر بالنسبة لإسرائيل حتى يمكنها استخدام القوة ضد مصر  
وذلك لأن مصر لم تقم بأي عمل عسكري عدواني ضد إسرائيل في الفترة  
السابقة على بدء الهجوم الإسرائيلي على سيناء ولمدة طويلة قبل ذلك. كما  
أن حوادث الحدود التي كانت تحدث بين مصر وإسرائيل أو عبر الحدود  
المصرية والإسرائيلية كانت تقع من الجانبين ومخالفات اتفاقية الهدنة كانت  
تحدث من الطرفين كما أكد ذلك المندوب الأمريكي نفسه أمام الجمعية  
العامة للأمم المتحدة. ولكل ذلك لا يمكن القول أن استخدام إسرائيل للقوة  
المسلحة ضد مصر كما حدث في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ وما تلاه من أيام كان  
أمراً ضرورياً ومحتماً ولازماً لإزالة خطر محقق داهم أو تهديد خطير يبلغ  
من الجسامة والخطورة حداً لا يترك معه مجالاً للتدبر والاختيار بين  
الوسائل. وبذلك ينتفي بالطبع شرط اللزوم أو الضرورة ويصبح غير مجدٍ  
البحث في شرط التناسب لانتفاء الدفاع الشرعي من أساسه. ولعل هذا هو  
ما انتهت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة حينما وافقت على المشروع  
الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية والذي قضى بضرورة وقف

جميع الأعمال العسكرية التي تقوم بها إسرائيل والمملكة المتحدة وفرنسا ضد مصر فوراً وسحب جميع قوات الدول الثلاث خارج حدود مصر وقد تمت الموافقة على هذا المشروع بأغلبية ٦٤ صوتاً ضد ٥ أصوات وامتناع ست دول عن التصويت.

ويلاحظ القارئ أننا استخدمنا في هذا التقويم موقف الحكومة الأمريكية الرسمي وذلك لأنه كما أكدت الحكومة الأمريكية نفسها تعتبر الدول الثلاث إسرائيل وفرنسا وبريطانيا أكثر الدول تحالفاً مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعتبر كذلك أكثر قرباً إليها وقد أكد هذا المندوب الأمريكي في بيانه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأول من نوفمبر سنة ١٩٥٦ وهذا المندوب كان يشغل في ذلك الوقت منصب وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وكان هذا الوزير نفسه قد أعلن أن الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الثلاث هو خلاف في المبدأ ذلك أن الولايات المتحدة لم تقر استخدام القوة من قبل الدول الثلاث ضد مصر على النحو الذي تم به واعتبرته مخالفاً بطريقة جسيمة لميثاق الأمم المتحدة. وبذلك يكون عدم قبول الولايات المتحدة الأمريكية لتكليف إسرائيل لهجومها على مصر وقيامها بالاستيلاء على سيناء على أنه عمل دفاعي مبرر في

حدود الدفاع الشرعي الطبيعي والوقائي عن النفس ويعتبر أمراً ذا أهمية قانونية خاصة نظراً للعلاقات الوطيدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ونظراً لقوة ونشاط جماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية.

## المبحث السادس

### حرب يونيو ١٩٦٧م والدفاع الشرعي الوقائي

تعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ بين إسرائيل من ناحية وبين مصر وسوريا والأردن من ناحية من أهم الحروب التي أثارت فيها إسرائيل موضوع الدفاع الشرعي الوقائي. والواقع أن الكثير من أنصار نظرية الدفاع الشرعي الوقائي يعتبرون أن حرب سنة ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل تعد نموذجاً مثالياً لتطبيق هذه النظرية. والواقع أن الفترة السابقة لحرب يونيو ١٩٦٧ قد سادها الكثير من اضطرابات وحوادث الحدود المتكررة بين إسرائيل من ناحية والدول العربية المجاورة وبالذات سوريا والأردن ولبنان من ناحية أخرى. وزادت تلك الحوادث حدة في أواخر عام ١٩٦٦ والشهور الأولى من عام ١٩٦٧ حيث قامت إسرائيل بهجمات متعددة على كل من الأردن وسوريا، كما وجدت اتهامات إسرائيلية بحدوث هجمات عليها من قبل تلك الجارتين. غير أن شهر مايو عام ١٩٦٧ شهد تطورات خطيرة إذ أعلنت الحكومة الإسرائيلية على لسان رئيس وزرائها أنها سوف تقوم بالدفاع عن نفسها إزاء هجمات الفدائيين الذين يستخدمون الأراضي السورية لبدء عملياتهم الفدائية الهجومية ضد إسرائيل. وفي نفس

الوقت نفت سوريا مسئوليتها عن أعمال الفدائيين وأكدت أن إسرائيل تقوم بخلق الأسباب التي تمكنها من القيام بهجوم واسع النطاق على سوريا والاستيلاء على أجزاء كبيرة من الإقليم السوري وبالذات تلك الأجزاء التي تقع فيها منابع مياه نهر الأردن لتحويل المياه العذبة إلى منطقة صحراء النقب لكي تقوم باستزراعها. وظهرت في نفس الفترة معلومات تفيد بقيام إسرائيل بإرسال حشود عسكرية كبيرة على الحدود بينها وبين سوريا كما ظهرت معلومات تفيد بأن إسرائيل قد أعدت خطة للهجوم الشامل على سوريا في يوم ١٧ مايو سنة ١٩٦٧ . وإزاء كل ذلك أعلنت مصر على لسان رئيسها الأسبق جمال عبد الناصر أنها ستضع اتفاق الدفاع المشترك بينه وبين سوريا والمعقود في ١٩٦٦/١١/٤ موضع التنفيذ، وذلك لدفع المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها سوريا كما اتخذت مصر خطوات عملية لتنفيذ ذلك الاتفاق. وفي السادس عشر من مايو سنة ١٩٦٧ أرسل رئيس أركان الجيش المصري رسالة إلى قائد قوات الطوارئ التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (قوة الطوارئ الدولية) يطلب فيها سحب جميع قوات الطوارئ من على طوال خطوط الحدود المصرية في أسرع وقت ممكن. كما طلب القائد المصري الذي قام بتسليم رسالة رئيس الأركان



المصري إلى قائد قوات الطوارئ ضرورة السحب الفوري لقوات الطوارئ الموجودة في منطقتي الصبحة وشرم الشيخ في ليلة السادس عشر من مايو سنة ١٩٦٧ وذلك لوجوب قيام القوات المسلحة المصرية بالسيطرة على هذين الموقعين في نفس الليلة. ولكن قائد قوات الطوارئ الدولية أبلغ القائد المصري أنه لا يملك أن يأمر قواته بالانسحاب من الموقعين المذكورين بناء على أوامر من القائد المصري وإنما يملك ذلك فقط بناء على أوامر من السكرتير العام للأمم المتحدة وأنه بناء على ذلك فإن قوات الطوارئ سوف تستمر في عملياتها إلى أن تصدر إليها أوامر صريحة من السكرتير العام للأمم المتحدة غير أن القائد المصري رد على ذلك بالقول بأن قوات الطوارئ الدولية في صبحه وشرم الشيخ عليها أن تلتزم تكثاتها في تلك الليلة لكي تتمكن القوات المصرية من إتمام سيطرتها على الموقعين وإلا فإن صداماً قد يحدث بين القوات المصرية وقوة الطوارئ الموجودة في الموقعين، وأصر قائد القوات الدولية على ضرورة قيامها بوظائفها وعملياتها كما نيط بها وأنها لن تلتزم تكثاتها وصرح بأنه لا يمكن له أن يصدر لقواته مثل هذا الأمر إلا بناء على تعليمات مباشرة من السكرتير العام. وقام قائد قوات الطوارئ الدولية بإخطار السكرتير العام للأمم

المتحدة ومقترحاً ضرورة استمرار أنشطة وعمليات القوات الدولية حتى تأتي تعليمات جديدة من السكرتير العام.

وبعد عدة ساعات من نفس يوم السادس عشر من مايو سنة ١٩٦٧ تم عقد اجتماع بني الكسرتير العام للأمم المتحدة وبين ممثل مصر الدائم لدى الأمم المتحدة حيث طلب السكرتير العام الحصول على توضيح للموقف من قبل الحكومة المصرية ووضح في نفس الوقت أن أي طلب خاص بسحب قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة يجب أن يوجه مباشرة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بواسطة الحكومة المصرية.

غير أنه قبيل نهاية ذلك اليوم بوقت قليل أفاد قائد قوات الطوارئ الدولية أن نشاطاً عسكرياً مصرية ملحوظاً بدأ يظهر في منطقة العريش منذ ظهر ذلك اليوم. كما أفاد في صبيحة اليوم التالي السابع عشر من مايو أن جنوداً من الجيش المصري قاموا باحتلال منطقة الصبحة في سيناء وأن قوات مصرية وضعت في المواقع المحيطة مباشرة بنقطة مراقبة قوات الطوارئ الدولية هناك، وأفاد كذلك بأن وحدات من الجيش المصري قد قامت بإحاطة معسكر الوحدة اليوغسلافية من قوات الطوارئ الدولية في معسكر العمر من جهتي الشمال والجنوب. وبالإضافة إلى ذلك قامت

وحدات مصرية بأخذ مواقع في بعض المناطق على خط الهدنة. وفي ضحى ذلك اليوم أفاد قائد قوات الطوارئ الدولية بأن القوات المصرية قد احتلت بالفعل موقع قوات الطوارئ الموجودة في منطقة صبة وأن الوحدات اليوغسلافية التي تشكل جزءاً من قوات الطوارئ الموجودة في منطقتي صبة والقسيمة قد أصبحت خلف مواقع الجيش المصري. وبعد ذلك في ظهر ذات اليوم تم إبلاغ قائد القوات الدولية بضرورة سحب القوة اليوغسلافية من سيناء في خلال ٢٤ ساعة وسحب كل قوة الطوارئ من شرم الشيخ في خلال ٤٨ ساعة ورد قائد القوات الدولية بأن ذلك الأمر يتطلب تعليمات صريحة من السكرتير العام للأمم المتحدة وعلى ذلك لا يمكنه تنفيذ طلب قائد أركان الجيش المصري ما لم تصدر إليه تلك التعليمات من السكرتير العام. وبعد الظهر تحركت القوات المصرية إلى منطقة قوات الطوارئ الواقعة في الكانتيل.

وفي مساء ذلك اليوم عقد السكرتير العام للأمم المتحدة اجتماعاً غير رسمي في نيويورك مع ممثلي الدول المساهمة في قوات الطوارئ الدولية، وقد أكد السكرتير العام في هذا الاجتماع أنه سوف يستجيب لطلب مصر بسحب القوات الدولية إذا قدم إليه مثل هذا الطلب وذلك لأن هذه القوات

متواجدة في أراضي مصرية بموافقة ورضاء الحكومة المصرية بهذا الاستمرار ولا تستطيع تلك القوات البقاء في الأراضي المصرية بغير ارتضاء حكومة مصر فإذا رفضت الحكومة المصرية بقاء هذه القوات أو استمرارها فيتعين سحبها فوراً.

وفي الثامن عشر من مايو سنة ١٩٦٧ بدأت الأحداث تتلاحق بسرعة كبيرة إذ أبلغت وزارة الخارجية المصرية سفراء الدول المشاركة في قوات الطوارئ الدولية أن عمل تلك القوات في مصر وفي قطاع غزة قد انتهى وأن على تلك القوات أن تتسحب فوراً، وفي نفس الوقت كانت وحدات من القوات المسلحة المصرية تقوم بالاستيلاء على بعض مواقع تلك القوات في صبة والكانتيل والعمر ورأس نصراني ومواقع أخرى ووصلت الحدود الدولية في مناطق متعددة.

وقد اعترض الندوب الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة على حق مصر في طلب سحب قوات الطوارئ الدولية بإرادتها المنفردة مدعياً أن إسرائيل لها صوت في تقرير هذا الأمر غير أن السكرتير العام للأمم المتحدة أكد للمندوب الإسرائيلي حق مصر الثابت في هذا الأمر وطلب منه سحب موضوع وضع تلك القوات على الانب الإسرائيلي من خط الحدود (أي في

داخل الحدود الإسرائيلية) ولكن المندوب الإسرائيلي رد بأن هذا الموضوع يعتبر مرفوضاً رفضاً تاماً من قبل حكومته.

وفي ظهر نفس اليوم بتوقيت نيويورك استلم السكرتير العام للأمم المتحدة رسالة عاجلة من وزير الخارجية المصري عبر المندوب الدائم لمصر في الأمم المتحدة، وقد طلبت مصر في هذه الرسالة ضرورة اتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة لسحب قوات الطوارئ الدولية فوراً من الأراضي المصرية وقطاع غزة حيث أن الحكومة المصرية قد قررت إنهاء وجود هذه القوات على الأراضي المذكورة، وقد حاول السكرتير العام عرض الأمر على الرئيس ناصر لإعادة النظر في قرار مصر الخاسر بسحب قوات الطوارئ الدولية إلا أنه أخبر عن طريق المندوب المصري لدى الأمم المتحدة أن وزير الخارجية المصرية قد أخبره بأن يطلب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة أن لا يقدم هذا الطلب إلى الرئيس ناصر لأنه سيرفض رفضاً قطعياً وبشدة ولكن مصر أعلنت في نفس الوقت بترحيبها بزيارة السكرتير العام لها. وبعد مشاورات مكثفة في نفس اليوم أعلن السكرتير العام في رسالة بعث بها إلى الحكومة المصرية أن الطلب المصري سيتم الاستجابة له وأنه سيتم اتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة

لسحب تلك القوات في أسرع وقت ممكن وأعلن أنه سيعد تقريراً يرفعه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وآخر يرفعه إلى مجلس الأمن. وفي مساء الثامن عشر من مايو تم إصدار الأوامر الرسمية بانسحاب قوات الطوارئ الدولية بواسطة السكرتير العام الذي أعد تقريره ورفعها إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وفي الثاني والعشرين من مايو سنة ١٩٦٧ أعلن الرئيس المصري عن نيته في إعادة فرض الحظر على مرور السفن الإسرائيلية وسفن الدول الأخرى التي تحمل مواد استراتيجية إلى إسرائيل عبر مضيق تيران وذلك في نفس الوقت الذي كان فيه السكرتير العام للأمم المتحدة متجهاً في طريقه إلى القاهرة.

وقد ادعت إسرائيل أن سير الأحداث بالطريقة التي كانت تسير عليها وما تلا ذلك من أحداث تؤكد أن مصر كانت تعد لهجوم وشيك وشامل على إسرائيل واعتبرت إسرائيل أن غلق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية إنما يعد عملاً من أعمال الحرب التي قامت بها مصر ضد إسرائيل، وذلك لأن الآراء قد اتفقت على اعتبار الحظر أو الحصر البحري يشكل عملاً حربياً. وأضافت إسرائيل إلى ذلك أن قيام مصر في الأيام

التالية بإرسال تعزيزات عسكرية كبيرة على طول خط الحدود مع إسرائيل وفي مناطق متعددة من سيناء وقيامها بإعلان التعبئة الكاملة ومحاولتها القيام بتوحيد الدول العربية للقيام بعمل حربي مشترك ضد إسرائيل وقيام كل من مصر والأردن بعقد اتفاقية للدفاع المشترك وبدء النقل الجوي لقوات مصرية كبيرة ومواد عسكرية أخرى إلى الأردن وقيام قوات عراقية كبيرة بالتحرك صوب الأردن، كل ذلك أكد بما لا يدع مجالاً للشك أن عدواناً وشيكاً سيثبته العرب ضد إسرائيل أصبح أمراً محتماً وأنه أصبح محتماً على إسرائيل القيام بإجراء عسكري دفاعي لمنع وقوع هذا العدوان الوشيك وخصوصاً أن إسرائيل قد استنفدت جميع الخطوات والإجراءات الدبلوماسية ولأسلمية المتاحة والممكنة من خلال أجهزة الأمم المتحدة ومن خلال توسط بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية.

وفي صبيحة الخامس من يونيو قامت إسرائيل بهجومها العسكري الشامل ضد كل من مصر والأردن وسوريا واستطاعت الاستيلاء على شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية لنهر الأردن ومرتفعات الجولان مدعية أن هذا الهجوم وما أسفر عنه من انتصارات لها إنما كان من قبيل الإجراءات والتدابير الدفاعية اللازمة لمنع وقوع العدوان الحتمي الذي كان وشيك

الوقوع على إسرائيل من قبل جاراتها العربيات الثلاث.

تقدير الادعاءات الإسرائيلية بوجود حالة الدفاع الشرعي الوقائي التي بررت القيام بالهجوم الشامل على الدول العربية :

يتضح من العرض السابق أن الادعاءات الإسرائيلية المتمثلة في وجود حق دفاع شرعي وقائي لها قد أسست على عدد من الأمور:

**أولها:** تمثل في أن الوضع على الحدود السورية برر ضرورة قيام إسرائيل باتخاذ تدابير وإجراءات دفاعية ضد سوريا وذلك لأن الأراضي السورية كانت تستخدم كقاعدة لشن الهجمات الفدائية المتتالية على شمال إسرائيل عبر الحدود السورية الإسرائيلية، وقد زادت هذه الهجمات الفدائية زيادة كبيرة جداً في عامي ١٩٦٦، ١٩٦٧ إلى الحد الذي تشكل معه نوعاً من العدوان المسلح المستمر أو المتكرر. ومن الجدير بالذكر أن سوريا قد نفت مسؤوليتها عن أعمال الفدائيين ولكنها لم تنف استخدام أراضيها بواسطة الفدائيين لشن الهجمات على الأراضي الإسرائيلية. ولما بدأت إسرائيل تعد العدة للقيام بإجراءات وتدابير دفاعية وقائية وضرورية للحفاظ عن كيان إسرائيل ككل ضد هذه الهجمات الفدائية الإرهابية وذلك بالقضاء على قواعد هؤلاء الفدائيين الموجودة داخل الحدود السورية بالقرب من إسرائيل إذا



بمصر تتخذ خطوات عدوانية بالغة الخطورة.

ثانياً : ويتمثل هذا الأمر في قيام مصر باتخاذ عدة خطوات تمثل أدلة واضحة وقاطعة في أنها تبيت لشن عدوا مسلح على إسرائيل وتمثلت هذه الإجراءات والخطوات في قيام مصر بإعلانها الوقوف إلى جانب سوريا وقيامها بتنفيذ معاهدة الدفاع المشترك وهذا من ناحية لا يجوز لأن الإجراءات والتدابير التي كانت إسرائيل ستقوم باتخاذها ضد سوريا لم تكن إلا إجراءات وتدابير دفاعية داخلية في حدود ونطاق الدفاع الشرعي الوقائي التي تتخذها إسرائيل لضرورتها للقضاء على قواعد الفدائيين الموجودة في سوريا والتي تعتبر نقط انطلاق للفدائيين ضد إسرائيل، وبالطبع لا يجوز الدفاع ضد الدفاع. وبالإضافة إلى هذا فقد قامت مصر بتزويد وتعزيز قواتها المسلحة في سيناء بالأفراد والمعدات بطريقة مكثفة كما قامت بإجبار قوات الطوارئ الدولية على الانسحاب ثم بإعلان الحصر البحري على إسرائيل ومنع عبور السفن الإسرائيلية والسفن التي تحمل مواداً استراتيجية متجهة إلى إسرائيل وفرض الحظر أو الحصر البحري يعتبر عملاً من أعمال الحرب ويشكل عدواناً على إسرائيل. ويضاف إلى كل ذلك قيام مصر بمحاولة توحيد الدول العربية لاتخاذ إجراء أو عمل عسكري ضد

إسرائيل وقيامها بعقد اتفاقية دفاع مشترك مع الأردن وقيامها بإعلان نواياها العدوانية ضد إسرائيل على نحو مستمر ومتصاعد هذا فضلاً عن قيام مصر وسوريا والأردن بعدم إنهاء حالة الحرب ضد إسرائيل وإصرارهم على استمرار هذه الحالة حتى يمكن تحقيق النصر وإزالة دولة إسرائيل من الوجود، بالرغم من أن استمرار حالة الحرب يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة.

ولا شك - من وجهة نظر إسرائيل - أن كل هذه الوقائع والأمرؤ تؤكد أن هجوماً محتماً وشيك الوقوع على الأراضي الإسرائيلية سيتم وأنه لابد من قيام إسرائيل باتخاذ التدابير الدفاعية الوقائية لتفادي وقوع هجوم محقق وشامل قد يؤدي إلى فناء تلك الدولة الجديدة.

ولكن هل تعتبر هذه الادعاءات الإسرائيلية صحيحة من الناحية القانونية الدولية؟ وما هو موقف القوى المختلفة من هذه الادعاءات وباختصار هل يعتبر الهجوم الإسرائيلي على الدول العربية في الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ واحتلاله أراض من مصر وسوريا والأردن من قبيل التدابير المشروعة والمقررة وفقاً لحق الدفاع الشرعي المشروع قانوناً، وهل هذا الهجوم الشامل يعتبر من قبل تدابير الدفاع الشرعي الوقائي كما

ادعت إسرائيل؟ قد يبدو لأول وهلة أن إجابة بسيطة بالنفي أو بالإيجاب تكفي، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة والسهولة ذلك أن عدداً ملحوظاً من علماء القانون الدولي قد أكد مشروعية الهجوم الإسرائيلي على الأراضي العربية واعتبروه من قبيل تدابير الدفاع الشرعي الوقائي المبررة قانوناً واستندوا إلى نفس الحجج التي قدمتها إسرائيل للقول بمشروعية هذا الهجوم وقد عرضنا لها في الصفحات السابقة وقد أضاف البعض إلى تلك الحجج أن المجتمع الدولي نفسه ممثلاً في مجلس الأمن لم يتخذ قراراً بإدانة إسرائيل كدولة معنّدية مما يفيد بالضرورة أن إسرائيل كانت تتصرف في داخل إطار حقها المشروع في الدفاع الشرعي الوقائي عن النفس.

ولكن جانباً آخر من الفقه الدولي - تؤيده القرارات والتوصيات والأعمال التي صدرت بعد ذلك من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن مجلس الأمن ومن كثير من المنظمات والهيئات الدولية - يذهب إلى أن الهجوم الشامل الذي شنته إسرائيل على الدول العربية في الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ لم يكن من قبيل الإجراءات والتدابير الدفاعية المشروعة طبقاً لأحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة كما أن هذا الهجوم لا يعتبر مشروعاً بالتطبيق لنظرية الدفاع الشرعي الوقائي وذلك على التفصيل

الآتي:

أولاً: أن استعدادات إسرائيل لشن هجوم شامل على سوريا قبيل عدوانها الشامل على الدول العربية الثلاث - مصر وسوريا والأردن - في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ لم تكن من قبيل الاستعدادات التي تبررها حالة الدفاع عن النفس، وذلك لأن حوادث الحدود بين العرب وإسرائيل كانت تتكرر بطريقة تظهر التعنت والصلف الإسرائيليين. وعلى سبيل المثال في ١٤/١١/١٩٦٦ قامت إسرائيل بشن هجوم كبير ومركز على قرية السموع الأردنية ثم قامت في ٧/٤/١٩٦٧ بشن هجوم بري وجوي كبير على الحدود السورية بالقرب من بحيرة طبرية ثم قامت بعد ذلك بهجوم مماثل في ١١/٤/١٩٦٧م وقامت بهجوم آخر في اليوم التالي. وقد كانت النوايا الإسرائيلية من قبيل هذه الهجمات وكذلك من قبيل الاستعدادات الكبيرة والمكثفة للعدوان على سوريا تهدف إلى الاستيلاء على منابع نهر الأردن وإتمام مشروع خطة إسرائيلية تهدف إلى تحويل المياه العذبة إلى منطقة النقب واستزراع أراضيها والتوسع في الاستيلاء على أراض عربية جديدة.

ثانياً: أن قيام الفدائيين بعبور الحدود وشن هجمات على الجانب الإسرائيلي لم يكن إلا استخداماً لحقهم المشروع في استرداد أراضيهم التي استولى

عليها العدو بالقوة وذلك لأن قيام إسرائيل بالاستيلاء على أراض خارج حدود التقسيم التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ لم يكن إلا عدواناً مستمراً ويجوز اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير - بما في ذلك استخدام القوة - للعمل على وقفه وإزالته وإعادة الأرض المغتصبة لأصحابها الشرعيين.

**ثالثاً:** أن مصر كانت تتصرف في حدود سيادتها الإقليمية على أراضيها حينما قامت بإرسال تعزيزات لقواتها المسلحة الموجودة في سيناء وكذلك حينما طلبت سحب قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة من الأراضي المصرية كما أ، هذه التصرفات كانت تدخل في نطاق الاستعداد للدفاع الشرعي إذا لزم الأمر ولم تبدأ مصر باتخاذ أي إجراء هجومي أو عدواني في خلال هذه الأزمة كما أن الاتفاقيات المتعلقة بالدفاع المشترك وبالذات الاتفاقية المعقودة بين مصر والأردن قبيل عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ مباشرة تدخل في إطار التدابير الدفاعية الجماعية المنصوص عليها في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ويضاف إلى ذلك أن قيام مصر بفرض حظر على مرور السفن الإسرائيلية والسفن التي تحمل بضائع استراتيجية إلى إسرائيل عبر مضيق تيران يعد مسألة تدخل في صميم السيادة المصرية على

أراضيها حيث أن مضيق تيران لم يكن إلا مضيقاً مصرياً ومياهه مياهها  
مصرية وذلك كله على التفصيل الذي سيرد بعد قليل.

رابعاً : أن ادعاء إسرائيل بأن هجومها الشامل على الدول العربية في  
الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ كان إجراءً دفاعياً عن النفس وتدبيراً من  
تدابير الدفاع الشرعي الوقائي مردود عليه بأمرين أولهما يتعلق بفكرة حق  
الدفاع الشرعي الوقائي ذاتها إذ أنه وإن كان مقبولاً قبل عقد ميثاق الأمم  
المتحدة القول بوجود حق دفاع شرعي وقائي في أضيق الحدود الممكنة  
طبقاً للقانون الدولي العرفي الذي كان يسود قبل ذلك الوقت إلا أن ميثاق  
الأمم المتحدة لم يجز اللجوء للدفاع الشرعي الوقائي ولم يقر إلا الدفاع  
الشرعي ضد أي هجوم مسلح وثانيهما أنه حتى وإن قيل بمشروعية الدفاع  
الشرعي الوقائي إلا أن الهجوم الشامل الذي قامت به إسرائيل على كل  
الدول العربية الثلاث وقيامها باحتلال سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية  
لنهر الأردن، وكذلك مرتفعات الجولان يعتبر تجاوزاً خطيراً لحدود الدفاع  
الشرعي الوقائي وشروطه مما يجعل هذا الهجوم مجرد عدوان بحث على  
تلك الدول الثلاث ويقتضي بحث النقطتين ثالثاً ورابعاً بحث عدة أمور  
بشيء من التعطيل وذلك على النحو التالي :

أولاً : التعزيزات العسكرية المصرية في سيناء وطلب سحب قوات الطوارئ الدولية.

ثانياً: غلق مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية.

ثالثاً: عقد اتفاقات دفاع مشترك ونقل وحدات عسكرية مصرية وعربية إلى مواقع على الجبهات الثلاث.

رابعاً : مدى توافر شروط الدفاع الشرعي الوقائي في الهجوم الإسرائيلي الشامل على الدول العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧ . ولكن بالنسبة لموضوع عدم مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي فهو موضوع بحث في مواضع أخرى من هذا الكتاب. والسبب في بحث الموضوعات الثلاث الأولى هو استناد إسرائيل إليها للقول بأن العرب قد أعدوا خطتهم العدوانية وأوشكوا على القيام بهجومهم الشامل المدمر على إسرائيل مما بات معه لازماً على إسرائيل أن تقوم بهجومها الشامل الذي بدأ في الخامس من يونيو ١٩٦٧ كتدبير دفاعي ضروري لمنع وقوع ذلك العدوان العربي الشامل المدعي عليها. وسوف نبحت كل موضوع من هذه الموضوعات في فرع مستقل على النحو الآتي :

## الفرع الأول

### التعزيزات العسكرية المصرية في سيناء

#### وطلب سحب قوات الطوارئ الدولية

ادعت إسرائيل أن قيام مصر بإرسال تعزيزات عسكرية كبيرة إلى سيناء وقيامها بطلب سحب قوات الطوارئ الدولية كان بغير سند قانوني يؤيد حق مصر في ذلك. وأضافت إسرائيل أن سحب القوات الدولية من الأراضي المصرية لا يمكن أن يتم من الناحية القانونية بالإرادة المنفردة لمصر وإنما يجب أن تتوافر إرادة كل من مصر وإسرائيل لإمكان تحقيق ذلك من الناحية القانونية، كما ادعت إسرائيل أن قيام مصر بإجبار قوات الطوارئ الدولية على الانسحاب يعد دليلاً من بين الأدلة الواضحة القاطعة على أن مصر قد بينت النية وأعدت بالتعاون مع بعض الدول العربية الأخرى للقيام بعدوان شامل ومدمر على إسرائيل. وقد كان الموقف المصري بالنسبة لهذه النقطة واضحاً وتمثل في أن قيام مصر بإرسال التعزيزات العسكرية للمواقع المصرية على طول خط الهدنة بين مصر وإسرائيل، وفي أماكن أخرى من سيناء وكذلك قيامها بطلب سحب قوات الطوارئ الدولية إنما يستند إلى حق مصر غير القابل للنقاش في سيادتها



على أراضيها كلها وكذلك حقها وواجبها في اتخاذ الإجراءات والاستعداد والتدابير اللازمة والضرورية للدفاع عن نفسها وعن الدول العربية الأخرى ضد أي هجوم أو عدوان إسرائيلي ضد الدول العربية، وذلك تطبيقاً لحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي المنصوص عليه في المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة، واستناداً لاتفاقيات الدفاع المشترك بني مصر والدول العربية الأخرى. ولا شك أن قيام مصر بتحريك قواتها المسلحة من مكان إلى مكان آخر داخل الحدود المصرية، وكذلك قيامها بتعزيز بعض المواقع في داخل تلك الحدود يعد أمراً من الأمور الداخلية لمصر وممارسة لحقها في سيادتها على إقليمها وجميع أراضيها دون أن يعتبر ذلك عدواناً بأي حال من الأحوال على أي قوة أخرى خارجية. وفي نفس الوقت فإن التحركات العسكرية للقوات المسلحة لدولة ما داخل حدود تلك الدولة يعد أمراً من الأمور التي تدخل في نطاق التدابير الدفاعية والأمنية داخل تلك الدولة والتي لا يجوز أن تكون محل تساؤل طالما أن هذه القوات لم تستخدم في القيام بهجوم عدواني مسلح على دولة أخرى. والجدير بالذكر أن القوات المصرية لم تبدأ بالقيام بأي هجوم مسلح على إسرائيل بل كانت إسرائيل هي البائدة بهجومها العدواني المسلح على مصر

وبعض الدول العربية الأخرى في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ .

كما أن قيام صمر بتحريك قواتها إلى سيناء وبالذات إلى منطقة الحدود على طول خط الهدنة بين مصر وإسرائيل وقيام مصر بطلب سحب قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة قد استند إلى حق مصر في السيادة على إقليمها بكل أراضيها من ناحية وكذلك حقها في اتحاد التدابير اللازمة للدفاع الشرعي الجماعي ضد أي هجوم تقوم إسرائيل بشنه على سوريا أو الأردن أو مصر من ناحية أخرى.

والواقع أن حق مصر في طلب سحب القوات الدولية أو قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة كان موضع نقاش في الفترة التي سبقت طلب مصر بسحب القوات والفترة التي أعقبت هذا الطلب كما ورد ذلك في تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٧، وكذلك ثار هذا الموضوع قبل ذلك عند تشكيل هذه القوة وتوجهها للتمركز في بعض الأراضي المصرية عقب العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ . ففي السابع عشر من مايو ١٩٦٧ عقد السكرتير العام للأمم المتحدة اجتماعاً غير رسمي مع ممثلي الدول المشاركة في قوات الطوارئ الدولية وأكد السكرتير العام في هذا الاجتماع أنه إذا طلبت مصر رسمياً

سحب تلك القوات فإن عليه أن يستجيب لهذا الطلب لأن هذه القوات موجودة على أراضي مصرية وبرضاء الحكومة المصرية وأنه لا يمكن لهذه القوات أن تستمر في الأراضي المصرية بغير رضاء الحكومة المصرية.

وفي الثامن عشر من مايو سنة ١٩٦٧ أكد المندوب الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة في اجتماع له مع السكرتير العام للأمم المتحدة أن سحب قوات الطوارئ الدولية لا يجب أن يتم بالإرادة المنفردة لمصر ولكن يجب أن يتم باتفاق إرادتي كل من مصر وإسرائيل أي أن إسرائيل يجب أن يكون لها حق الاعتراض على سحب هذه القوات. ولكن في نفس اليوم قدمت مصر طلبها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بضرورة سحب قوات الطوارئ الدولية من الأراضي المصرية وقطاع غزة في أسرع وقت ممكن، وعقب تقديم هذا الطلب عقد السكرتير العام اجتماعاً عاجلاً مع اللجنة الاستشارية لقوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، وكذلك مع ثلاثة من مندوبي الدول الثلاث غير الأعضاء في هذه اللجنة ولكنها تشارك في قوات الطوارئ الدولية. وقد ذهب رأي في هذا الاجتماع إلى أن طلب مصر للسحب الفوري لقوات الطوارئ الدولية يعتبر أمراً غير مقبول وأن

سلطة اتخاذ قرار الانسحاب نيّطت بالأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة. بينما ذهب رأي آخر إلى أن السكرتير العام عليه أن يستجيب للطلب المصري وأنه لا توجد أمامه خيارات أخرى غير ذلك. وقد سادت هذه الوجهة من النظر وقد انتهى الاجتماع وقد فهم الحاضرون جميعاً أن السكرتير العام للأمم المتحدة سيستجيب للطلب المصري ويتخذ الإجراءات اللازمة لسحب قوات لاطوارئ الدولية. وقد أكد السكرتير العام للأمم المتحدة مرة أخرى حق مصر المنفرد في طلب سحب قوات الطوارئ الدولية في الرسالة التي بعث بها إلى وزير الخارجية المصري رداً على رسالة الوزير المصري والتي ورد بها طلب سحب تلك القوات.

ولم يكن طلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية بغير أساس قانوني فالواقع أن هذه المشكلة قد ثارت عند توجه هذه القوات لمصر عقب تكوينها نتيجة — الجمعية العامة للأمم المتحدة لضمان انسحاب قوات الدول المعتدية على مصر في عام ١٩٥٦ (وهي إسرائيل وبريطانيا وفرنسا). فقد جاء في تقرير أعده السكرتير العام للأمم المتحدة ورفعته إلى الجمعية العامة ما يلي : بينما مكنت الجمعية العامة من تكوين القوة إلا أنه لا يمكن لتلك

القوة أن توضع في إقليم دولة أو تعمل في هذا الإقليم بدون رضا حكومة تلك الدولة. وقد حاول السكرتير العام للأمم المتحدة حينذاك المستر داج همرشيلد أن يحصل على اعتراف من مصر يقضي بعدم سحب قوات الطوارئ الدولية من مصر قبل أن تكمل تلك القوات مهمتها، غير أن مصر لم تقبل بهذا وكان موقفها واضحاً وهو أنه يجب سحب هذه القوات متى انتهت رغبة مصر في بقاء تلك القوات على أراضيها. وقد أكد وزير الخارجية المصري هذا الموقف في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في السابع والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

وقد حاولت كل من المملكة المتحدة وفرنسا تقييد حرية مصر في طلب سحب قوات الطوارئ الدولية، فقد قامت الدولتان بتقديم مشروع يتضمن تكوين قوة تابعة للأمم المتحدة وتكون مستمرة حتى يتم الوصول إلى اتفاق تسوية ساسية بين العرب وإسرائيل وحتى يتم الوصول إلى اتفاق مرضي بخصوص الترتيبات المتعلقة بقناة السويس على أن تقوم الأمم المتحدة بضمان الاتفاقين وضمان تنفيذهما. ولم توافق الجمعية العامة للأمم المتحدة على المقترحات البريطانية الفرنسية المشتركة. وانتهى الأمر إلى تكوين قوات الطوارئ الدولية وتمركزها في بعض المواقع داخل الأراضي

المصرية بعد حصول مصر على تأكيدات من السكرتير العام للأمم المتحدة بأن هذه القوات سوف تحترم السيادة الإقليمية لمصر وسوف تتسحب من مصر فوراً عندما تطلب مصر ذلك. وبذلك يتضح أن مصر احتفظت منذ البداية بحقها في طلب سحب قوات الطوارئ الدولية وضرورة تنفيذ هذا الطلب عندما تطلب مصر ذلك، وقد أصرت مصر على ذلك حتى في الوقت الذي كانت تتعرض فيه بالفعل للعدوان العسكري المسلح من قبل كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل.

ومن ناحية أخرى فإنه لا يحق لإسرائيل أن تدعي أن لها حقاً في الموافقة أو عدم الموافقة على طلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية كما أنه لا يحق لإسرائيل أن تدعي بأنه لا يجوز سحب هذه القوات إلا بناء على موافقة كل من مصر وإسرائيل معاً وأن طلب مصر وحدها سحب هذه القوات يعتبر عملاً من قبيل الأعمال العدائية الموجهة ضد إسرائيل، مما يجعل لإسرائيل الحق في اتخاذ كافة التدابير الدفاعية اللازمة أو الضرورية لمواجهة الموقف. فقد حاولت إسرائيل نفسها الحصول على تأكيدات بأن تقوم بعض قوات الطوارئ الدولية بالتمركز على طولالشاطئ الغربي لخليج العقبة من أجل أن تكون قوة مانعة للأعمال العدائية التي تأتي ضد إسرائيل

من هذه المنطقة كما طالبت إسرائيل بضرورة استمرار تمركز تلك القوات على هذا الشاطئ حتى يتم الوصول إلى اتفاق بين الأطراف (مصر وإسرائيل) بخصوص وسيلة فعالة أخرى لضمان الحرية الدائمة للملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة وكذلك ضمان منع كل الأعمال العدائية في تلك المنطقة.

غير أن السكرتير العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت المستر داج همر شيليد قد أكد أن هذا الطلب الإسرائيلي مرفوض حيث أنه يخرج عن نطاق الاتفاق الذي تم مع مصر بخصوص تمركز قوات الطوارئ الدولية على أراضيها، كما أن مصر لم توافق على هذا الطلب الإسرائيلي. ومما يؤكد حق مصر دون غيرها في طلب سحب قوات الطوارئ الدولية وضرورة موافقة السكرتير العام على تنفيذ هذا الطلب دون أن يكون لأي سلطة أو منظمة أو هيئة أو جهاز دولي حق في الاعتراض ما أثير حول تمركز قوات الطوارئ الدولية على جانبي خط الهدنة بين مصر وإسرائيل، وما انتهى إليه الموقف، إذ أن السكرتير العام للأمم المتحدة كان قد اقترح في تقرير له قدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع والعشرين من يناير سنة ١٩٥٧ أن تقوم وحدات من قوة الطوارئ التابعة للأمم

المتحدة بالتمركز على الجانب الإسرائيلي من خط الهدنة. وبصفة خاصة فقد اقترح السكرتير العام أن تقوم وحدات من تلك القوات بالتمركز في منطقة العوجة المنزوعة السلاح والتي احتلتها القوات الإسرائيلية، وأشار في تقرير بأنه إذا عادت منطقة العوجة مرة أخرى منزوعة السلاح طبقاً لاتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل وقامت قوات الأمم المتحدة بالتمركز فيها إلى انب تمركزها في مواقع أخرى على الجانب الإسرائيلي من خط الهدنة فإن مصر سوف تستجيب بطبيعة الحال لهذا الموقف ولا تقوم بوضع قوات لها على الجانب المصري من خط الهدنة مما يساعد على خلق مناخ أنسب لتحقيق حلول وتسويات سلمية. غير أن إسرائيل لم تستجب لهذه المقترحات ولم تقم بسحب قواتها من منطقة العوجة التي كانت منزوعة السلاح بحسب اتفاقية الهدنة بين الطرفين كما لم تسمح بوضع أي من وحدات قوات الطوارئ الدولية على أي نقطة على الجانب الإسرائيلي من خط الهدنة. وبالإضافة إلى هذا فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أوصت في الثاني من فبراير سنة ١٩٥٨ بتمركز قوات الطوارئ الدولية على جانبي خط الهدنة (المصري الإسرائيلي) حتى يمكن خلق حالة تؤدي إلى تحقيق السلام في المنطقة، غير أن إسرائيل رفضت رفضاً قاطعاً نزع



أو خفض تسليح منطقة العوجة كما رفضت وضع أو تمركز أي من وحدات قوات الطوارئ الدولية في أي نقطة على الجانب الإسرائيلي من خط الهدنة.

من كل ذلك يتضح أن مصر قد احتفظت بحقها في سحب قوات الطوارئ الدولية من أراضيها وأنها لم تتخل أبداً عن حقها في ذلك سواء قبل تكوين القوة أو عند تكوينها أو في أي وقت لاحق وأن إسرائيل ليس لها أي حق في الاعتراض على سحب قوات الطوارئ الدولية من الأراضي المصرية كما أن إسرائيل نفسها قد رفضت استقبال قوات الطوارئ الدولية للتمركز على الجانب الإسرائيلي من خط الهدنة وقامت كذلك بتسليح المناطق التي كانت تعتبر مخففة أو منزوعة السلاح على طول خط الهدنة وذلك بالمخالفة لأحكام اتفاقية الهدنة. وينتج عن ذلك أنه لا يصح لإسرائيل أن تدعي بأن طلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية يعتبر مخالفاً للقانون الدولي ومهدداً لأمن وسلام إسرائيل. كما لا يصح لها القول بأن قيام مصر بتعزيز بعض المواقع على طول خط الهدنة ومناطق أخرى في سيناء يعتبر عملاً عدائياً ضد إسرائيل ويجعل لإسرائيل الحق في اتخاذ تدابير عسكرية وقائية ضد مصر (بما في ذلك القيام بهجوم مسلح ضد مصر)

وذلك لأن الأعمال المصرية في حد ذاتها هي من قبيل الأعمال والتدابير الدفاعية المتخذة ضد هجوم إسرائيلي محتمل، كما أن إسرائيل ذاتها كانت قد استمرت في تعزيز وتسليح كل النقاط والمواقع على طول خط الهدنة بالمخالفة لأحكام اتفاقية الهدنة وبالمخالفة لتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي أشرنا إليها سابقاً.

### الفرع الثاني

#### غلق مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية

ادعت إسرائيل كذلك أن قيام مصر بغلق مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية وإعادة فرض مصر الحظر على مرور السفن الإسرائيلية والسفن الأخرى التي تحمل مواداً استراتيجية إلى إسرائيل في مضيق تيران وخليج العقبة يعتبر عملاً عدوانياً عسكرياً ضد إسرائيل يبرر قيام إسرائيل باتخاذ الإجراءات والتدابير الدفاعية الضرورية لإزالته أو إزالة أثره وأنه حيث أن إسرائيل قد استنفدت جميع الإجراءات الدبلوماسية والطرق السلمية الأخرى الممكنة لإعادة فتح مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية ولما لم تفلح كل هذه الإجراءات والتدابير أصبح لزاماً على إسرائيل أن تقوم بإجراء أو تدبير عسكري لإعادة فتح مضيق تيران للملاحة الإسرائيلية. كما

ادعت إسرائيل كذلك أن غلق خليج العقبة ومضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن مصر قد اعتزمت القيام بعدوان مسلح شامل ضد إسرائيل (وخصوصاً إذا أخذ في الاعتبار كذلك قيام مصر والدول العربية الأخرى باستعدادات وتدابير مسلحة غير عادية في نفس الفترة) وهو ما يبرر قيام إسرائيل بهجوم دفاعي وقائي ضد مصر وهو ما حدث في الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ . كما ادعت إسرائيل كذلك أن فرض الحظر البحري على دولة ما يعد عملاً من قبيل الأعمال الحربية وادعت بناء على ذلك أن مصر هي التي بدأت بالعدوان ضد إسرائيل ويؤيد الإسرائيليون وجهة نظرهم هذه بالقول بأن مضيق تيران يعتبر ممراً مائياً دولياً ولا تستطيع مصر من الناحية القانونية القيام بمنع السفن الإسرائيلية أو السفن المتجهة إلى إسرائيل من المرور فيه وإلا أصبح هذا المنع أو الحظر عملاً من الأعمال الحربية العدوانية ضد إسرائيل. وذهبت إسرائيل كذلك إلى أن مصر لا تستطيع الاستناد إلى وجود حالة حرب بينها وبين إسرائيل لتبرير غلق مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، وذلك لأن إعلان مصر بوجود حالة حرب مستمرة بينها وبين إسرائيل واستمرار وجود هذه الحالة يتنافى تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة ويتناقض مع مبادئ

وأهداف هذا الميثاق ويتعاض مع حالة السلم التي يجب أن تسود العلاقات الدولية ويجب أن تعتبر الأصل في العلاقات بين العرب وإسرائيل. وخلصت إسرائيل من كل ذلك إلى أن هجومها الذي شنته على العرب في الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ لم يكن إلا تدبيراً دفاعياً وقائياً وضرورياً يقره القانون الدولي.

والواقع أن بعض الدول قد شاركت إسرائيل في القول بأن قيام مصر بإغلاق مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية يعتبر عملاً عدوانياً ومنافياً للقانون الدولي، كما أيدت وجهة النظر الإسرائيلية القائلة بأن مضيق تيران يعتبر مضيقاً دولياً ويجب أن يظل مفتوحاً للملاحة الدولية بدون قيود أو شروط. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في مقدمة لادول التي أعلنت صراحة عدم موافقتها على غلق مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية باعتبار أن ذلك عملاً عدائياً وغير مشروع. ففي ذات اليوم الذي أعلنت فيه مصر إعادة غلق مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، أعلن الرئيس الأمريكي ليندون جونسون أن هذا التصرف المصري يعتبر عملاً عدوانياً وغير مشروع ويعتبر تهديداً خطيراً للسلام، وأضاف أن الولايات المتحدة تعتبر مضيق تيران ممراً مائياً دولياً. وأعلن في اليوم التالي أن

الولايات المتحدة تضمن سلامة وأمن إسرائيل كما تضمن حق إسرائيل في المرور عبر خليج العقبة بما في ذلك مضيق تيران. كان السفير الأمريكي في القاهرة قد طالب الحكومة المصرية في نفس اليوم الذي أعلن فيه غلق مضيق تيران بأن تقوم بإصدار إعلان رسمي يؤكد حرية الملاحة في مضيق تيران بدون أي قيود، وأعلن السفير أن الولايات المتحدة تعتبر أن إغلاق المضيق أو فرض أي قيد على حرية الملاحة في خليج العقبة يعد عملاً عدوانياً غير مشروع ويعتبر أمراً له عواقبه البعيدة والوخيمة. كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك أنها قد تقوم باستخدام القوة المسلحة لفتح مياه خليج العقبة ومضيق تيران للملاحة الدولية ولكن لم تجد الولايات المتحدة تأييداً من دول أخرى في استخدام القوة ما لم يقرر مجلس الأمن ذلك وذلك بالرغم من اعتراف الدول الكبرى بأن مضيق تيران يعد ممراً مائياً دولياً. وكانت بريطانيا الدولة الحليفة الوحيدة للولايات المتحدة المؤيدة لاستخدام نوع معين من القوة لفتح لخليج أمام الملاحة الدولية وكان رئيس وزراء بريطانيا قد أعلن في الرابع والعشرين من مايو سنة ١٩٦٧ عن رأي حكومته وانضمامها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في تأييد الموقف الإسرائيلي القائل بدولية مضيق تيران وحرية مرور السفن

والملاحة فيه بدون أي قيد أو شرط.

ولكن هل يعتبر العمل المصري المتمثل في غلق مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية عملاً عدوانياً غير مشروع وعملاً من أعمال الحرب يبرر لإسرائيل القيام باتخاذ هجوم عسكري دفاعي وقائي لضمان إعادة فتح هذا المضيق للملاحة الإسرائيلية؟

ذهب رأي ملحوظ في الفقه الدولي الغربي والأمريكي بصفة خاصة إلى تأييد موقف إسرائيل والاستشهاد بحججها وكذلك بتأييد الدول الكبرى لإسرائيل في خصوص دولية مضيق تيران وضرورة فتحه أمام الملاحة الإسرائيلية والدولية بدون قيد ولا شرط. وقد أكد جانب من هذا الفقه مشروعية الهجوم الإسرائيلي على العرب في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ .

ولكن الموقف المصري كان مختلفاً عن هذا إذ أن الموقف المصري أكد أن مضيق تيران يعتبر مضيقاً مصرياً يضم مياه مصرية وأن لمصر حق فرض حظر على مرور السفن الإسرائيلية والسفن التي تحمل مواداً استراتيجية متجهة إلى إسرائيل. وقد استندت مصر إلى الاعتبارات الآتية:

أولاً: أن الجزء الصالح للملاحة في مدخل خليج العقبة هو الجزء الذي يدخل بأكمله في المياه الإقليمية المصرية إذ أن المسافة بين جزيرة

تيران والساحل المصري المقابل لا تزيد على ثلاثة أميال وأن الممر الصالح للملاحة في مدخل الخليج هو ذلك الممر المحصور بين جزيرة تيارن والساحل المصري. والجدير بالذكر أن مصر قد أخذت بقاعدة الـ ١٢ ميلاً لقياس عرض أو اتساع بحرهما الإقليمي وذلك بمقتضى القرار الجمهوري رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٥٨ ، والجدير بالذكر أيضاً أن قاعدة الـ ١٢ ميلاً أصبحت القاعدة السارية الآن من الناحية العرفية وهي القاعدة التي وضعت في اتفاقية قانون البحار الموقعة في ديسمبر سنة ١٩٨٢. والقاعدة هي أن الدولة هي التي تحدد لنفسها عرض أو اتساع بحرهما الإقليمي. ولكن حتى إذا كانت قاعدة الثلاثة أميال هي التي كانت سائدة في ذلك الوقت فإن مضيق تيران كان سيدخل كله في نطاق البحر الإقليمي المصري.

**ثانياً :** أن خليج العقبة له وضع تاريخي خاص وهو يعتبر بحراً أو خليجاً داخلياً ومياهه داخلية تخص الدول العربية المطلة عليه وهي مصر والمملكة العربية السعودية، وكذلك المملكة الأردنية الهاشمية، والقانون الدولي يعترف بوضع الخلجان التاريخية باعتبار مياهها مياهاً تاريخية داخلية تخص الدولة أو الدول المحيطة به ولا يقجح في ذلك الحكم

الذي جاء في اتفاقية جنيف لأعالي البحار والذي وضع خصيصاً لكي ينطبق على خليج العقبة، وذلك لأن هذه الاتفاقية لم تحوز على رضاء أو قبول معظم دول العالم كما أن مصر وهي دولة معنية بالنسبة لخليج العقبة لم تتضمن إلى هذه الاتفاقية ولذلك لا يمكن تطبيقها اتفاقاً. كما أن هذه القاعدة لا يمكن تطبيقها استقلالاً وذلك لأنها لم تحوز رضاء الأطراف المعنية كما أن الاتفاقية لم تصبح ممثلة للعرف الدولي أو القانون الدولي العرفي الواجب التطبيق نظراً لعدم موافقة معظم دول العالم عليها وعدم قبولهم لها. وكما هو معلوم قانوناً فإن المياه الداخلية بصفة عامة لا يرد عليها أي قيود لصالح دول أو أطراف أجنبية بما في ذلك حق المرور البري، وعلى ذلك فإن خليج العقبة يعتبر مياه داخلية بالنسبة لكل من مصر والمملكة العربية السعودية والأردن. ويترتب على ذلك أنه لا يوجد من الناحية القانونية لأي دولة غير تلك الدول الثلاث أي حق على مياه الخليج باعتبارها مياهها داخلية مشتركة لتلك الدول الثلاث. ويتفرع من ذلك أنه لا يجوز لأي دولة أن تدعي بوجود حق مرور بري لها ولغيرها، كما أنه لا يجوز لأي دولة أن تنادي بحرية الملاحة في الخليج وبالذات في مضيق تيران. ولما كانت مياه الخليج بهذا الوضع تعتبر مياهاً داخلية فإنه يجوز



لمصر وقف مرور السفن أو منع مرورها فيه بالنسبة لمضيق تيران باعتباره مياهاً داخلية مصرية ولا يوجد قيد يرد على حق مصر في خصوص هذا الموضوع. ويترتب على ذلك أيضاً عدم وجود أي حق للسفن الإسرائيلية بالمرور في مضيق تيران لأن مياه المضيق هي مياه مصرية داخلية، كما أن وجود إسرائيل في حد ذاته على جزء من شاطئ خليج العقبة هو وجود غير مشروع من الناحية القانونية وهو ليس إلا وجوداً عسكرياً بحتاً، وذلك لأن الجزء الذي تحتله إسرائيل من الناحية العسكرية على خليج العقبة لا يقع ضمن حدود إسرائيل حسب قرار التقسيم، ولأن اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل وجاراتها العربيات لم تغير من هذا الوضع إذ أنها تعلقت بوقف إطلاق النار ولم تمس أصل الحقوق المختلفة لكافة الأطراف ويظل بذلك الوجود العسكري الإسرائيلي على شاطئ العقبة في منطقة إيلات وجود غير مشروع من الناحية القانونية.

**ثالثاً :** أنه حتى إذا اعتبرت مياه مضيق تيران مياهاً إقليمية مصرية بحسب ما جاء في البند (أولاً) فإنه لا يمكن فرض أي قيود على سلطة الدولة وسيادتها على مياهها الإقليمية غير قيد حق المرور البري، وأنه يجوز لمصر بناء على ذلك منع المرور غير البري في مضيق تيران،

وحيث أن إسرائيل كانت تعتبر في ذلك الوقت دولة معادية وكانت تقوم بأعمال وتعزيزات عسكرية كبيرة تستهدف الإعداد لشن عدوان شامل على بعض الدول العربية فلا يمكن في ظل هذا الوضع اعتبار مرور السفن الإسرائيلية والسفن التي تحمل مواداً استراتيجية موجهة لإسرائيل من خلال مياه مضيق تيران على أنه مرور برى وبصفة خاصة إذا أخذ في الاعتبار حالة الحرب المعلنة بين الدول العربية بما فيها مصر من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى، وهناك الكثير من السوابق الدولية التي قامت فيها دول بمنع مرور سفن دول أخرى في مياهها الإقليمية باعتبار أن هذا المرور غير بري في أوقات الأزمات وإعلان الحرب وغير ذلك من الحالات المشابهة.

رابعاً : يمكن أن يضاف إلى ذلك أن وجود إسرائيل على خليج العقبة كما قدمنا هو وجود غير مشروع وبناء عليه لا يحق لها أن تستفيد من هذا الوضع غير المشروع بالمطالبة بحقوق قانونية لها بالنسبة للمرور في مياه مضيق تيران للوصول إلى منطقة يعتبر الوجود الإسرائيلي فيها غير مشروع من الناحية القانونية.

ولما كان قيام مصر بمنع الملاحة الإسرائيلية من المرور في مضيق

تيران يعتبر عملاً مشروعاً من الناحية القانونية بناء على كل هذه الاعتبارات فإنه لا يمكن أن يكون لإسرائيل أي مبرر أو حجة من الناحية القانونية للقيام بشن هجوم دفاعي وقائي ضد مصر بسبب قيامها بإغلاق مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، ويترتب على ذلك أن الهجوم الذي قامت به إسرائيل على مصر والدول العربية الأخرى في الخامس من يونيو ليس إلا مجرد عدوان غاشم وغير مشروع ولا صلة له بالدفاع الشرعي عن النفس. ولجدير بالذكر أيضاً أن عدداً كبيراً من دول العالم قد وافقت على رأي مصر في أن مياه مضيق تيران مياه مصرية وأن التصرف المصري بمنع الملاحة الإسرائيلية من المرور في هذا المضيق هو تصرف مشروع.

## الفرع الثالث

### اتفاقات دفاع مشترك بين الدول العربية

#### وتحركات الوحدات العسكرية المصرية والعربية

ادعت إسرائيل أيضاً أنه إلى جانب قيام مصر بتعزيزات وتحركات عسكرية كبيرة وكثيفة في سيناء وقيامها بإجبار قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة وقيامها بغلق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية فقد عقدت مصر وبعض الدول العربية الأخرى في نفس الفترة التي مرت بها الأزمة الأخيرة اتفاقات وترتيبات تهدف للقضاء على إسرائيل وإزالتها من الوجود، ففي الثلاثين من مايو سنة ١٩٦٧ قامت مصر والأردن بعقد اتفاق دفاع مشترك بينهما وقد انضمت إليه العراق في الرابع من يونيو من نفس العام، وقبل ذلك بأيام قليلة كانت مصر قد أعلنت في السادس عشر من مايو سنة ١٩٦٧ استعدادها لوضع معاهدة الدفاع المشترك الثنائية بينها وبين سوريا موضع التنفيذ وكانت هذه المعاهدة قد عقدت في الرابع من نوفمبر عام ١٩٦٦ . وبالإضافة إلى كل هذا فقد كانت هناك ترتيبات سرية تتم بين هذه الدول العربية، وكان هدف تلك الاتفاقات والترتيبات هو الإعداد للقيام بتدمير إسرائيل والقضاء عليها

قضاء نهائياً. وفضلاً عن كل ذلك فقد ادعت إسرائيل أيضاً أن مصر وبعض الدول العربية الأخرى قد بدأت في نفس الفترة بالقيام بعمليات لنقل قوات مشتركة إلى الخطوط المتقدمة المتاخمة لخطوط الهدنة الإسرائيلية العربية فإلى جانب التحركات والتعزيزات المصرية في سيناء والسورية في المنطقة الجنوبية فقد قامت مصر بعمليات نقل جوي مكثفة لوححدات من قواتها المسلحة لتتضم إلى القوات الأردنية في الجبهة الأردنية كما تم نقل وحدات من الجيش العراقي إلى كل من الأردن وسورية، وقامت بعض وحدات من القوات المسلحة لدول عربية أخرى بالتوجه نحو الجبهات المختلفة. كل ذلك أكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الدول العربية قد أعدت العدة والتجهيز اللازم لشن هجوم مدمر وشيك الوقوع ضد إسرائيل وأصبح لزاماً على إسرائيل أن تقوم بتدبير دفاعي لازم وضروري لدرء هذا الخطر الجسيم المدمر ومنع وقوع هذا العدوان الوشيك، وقد تمثل هذا التدبير الدفاعي في الهجوم الدفاعي الوقائي الذي بدأ في الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ والذي كان التدبير الدفاعي الوحيد الممكن والمناسب لدرء الخطر ومنع تدمير دولة إسرائيل وذلك في ظل الظروف السائدة في المنطقة والعالم في نفس الفترة.

ولكن هل تعتبر هذه الادعاءات الإسرائيلية صحيحة من الناحية الواقعية أم أن إسرائيل قد قلبت الحقائق والوقائع وفسرتها لصالحها لكي تبرر مشروعية هجومها الشامل على الدول العربية؟ وهل صحيح أن اتفاقات الدفاع المشترك التي أبرمتها الدول العربية تعتبر غير مشروعة من الناحية القانونية لأنها عقدت بهدف القضاء على دولة إسرائيل؟ وهل كل الوقائع التي ذكرتها إسرائيل تبرر لها القيام بهجوم دفاعي وقائي شامل على الدول العربية على النحو الذي تم به في الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧؟ أم أن الوقائع المشار إليها كانت من قبيل التدابير الدفاعية اللازمة لصد أي عدوان إسرائيلي محتمل؟ فالحقيقة كما تذكرها المراجع الإسرائيلية والمراجع التي ألفها يهود متعصبون هي أن إسرائيل هي التي كانت تدبر وتخطط وتعد العدة لشن هجوم شامل على سوريا، وقد قصد بهذا الهجوم إخضاع سوريا إخضاعاً كاملاً للإرادة السياسية والعسكرية لإسرائيل، وقد أخذ التخطيط لهذا الهجوم فترة ليست بالقصيرة. وقد كانت إسرائيل تريد الاستيلاء على مصادر المياه العذبة كما كانت ترغب في إضافة أراض جديدة إلى أراضيها وكانت تريد كذلك الاستيلاء على كل موقع يمكن أن يكون للفدائيين الفلسطينيين فيه أي وجود. وقد أكدت مصادر المعلومات

الإسرائيلية والأمريكية أن إسرائيل كانت قد حشدت وحدات عسكرية كبيرة على الحدود السورية وقد صاحب ذلك إعلانات من قبل المسؤولين الإسرائيليين برغبتهم في اجتياح الأراضي السورية والاستيلاء على دمشق وإقامة نظام موال لإسرائيل. وقد كانت الخطة الإسرائيلية مبنية على أساس أن مصر لن يكون لها دور في مساندة سوريا نظراً لهدوء الجبهة المصرية لفترة تزيد على عشر سنوات نظراً لوجود قوات الطوارئ الدولية وكذلك وجود وحدات عسكرية كبيرة من الجيش المصري في اليمن. ولكن مصر هبت لاتخاذ إجراءات وتدابير دفاعية لمواجهة الخطر الجسيم المهدد لسوريا. وكان من بين هذه التدابير والإجراءات وضع معاهدة الدفاع المشترك بين مصر وسوريا موضع التنفيذ. ولم يكن إبرام اتفاقيات الدفاع المشترك التي أشير إليها إلا من قبيل التدابير الدفاعية التي تستهدف إعداد العدة لصد أي هجوم تتعرض له سوريا أو الأردن أو مصر ذاتها أو أي دولة عربية أخرى من قبل أي قوى معادية وكذلك صد أي محاولة لغزو أي جزء في الدول العربية. وبهذا يتضح أن تلك الاتفاقيات لم تكن إلا اتفاقات مشروعة من الناحية القانونية الدولية ومطبقة لميثاق الأمم المتحدة.

اتفاقيات الدفاع المشترك بين الدول العربية هي :

### اتفاقات مشروعة وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة :

لعل ادعاءات إسرائيل القائلة بأن اتفاقيات الدفاع المشترك التي أبرمتها الدول العربية تخالف القانون الدولي وتعتبر غير مشروعة قانوناً لأنها تهدف إلى تدمير دولة إسرائيل ادعاءات مجافية للحقيقة ومخالفة للقانون وذلك لأن اتفاقيات الدفاع المشترك التي أبرمتها الدول العربية هي اتفاقات مشروعة ومتوافقة مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة والأحكام العامة في القانون الدولي العام. فاتفاقيات الدفاع المشترك العربية ليست موجهة ضد أي دولة وليست ذات صفة هجومية أو عدوانية ولا تستهدف جميع الدول العربية أو دول بذاتها لشن هجوم عدواني ضد أي دولة ولا يوجد بها نص ينبئ عن أي هدف عدواني أو ينبئ عن الطبيعة العدوانية التي تدعيها إسرائيل. والحقيقة هي عكس ما تدعيه تماماً حيث تعتبر هذه الاتفاقيات ذات طبيعة دفاعية بحتة كما أن أهدافها تمثلت في تدعيم القوة المسلحة العربية لصد أي عدوان مسلح تتعرض له أي دولة طرف وهي بهذا تعتبر أهدافاً دفاعية. كما أن التدابير التي اتخذت في ظل هذه الاتفاقيات لم تكن إلا تدابير تستهدف الاستعداد للدفاع المشترك بين الدول الأطراف إذا تعرضت



كلها أو أحداها لعدوان مسلح. فالحقيقة هي أن هذه الاتفاقيات قد عقدت من أجل إيجاد التنسيق والتعاون بين الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات وذلك من أجل تدعيم ورفع كفاءة القوات والأجهزة الدفاعية لهذه الدول حتى إذا ما تعرضت إحداها أو بعضها أو كلها للعدوان أمكن اتخاذ التدابير الدفاعية لصد هذا العدوان وفقاً لأحكام المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة التي تعترف بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي وذلك حتى يقوم مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي. والواقع أن هناك سوابق دولية عديدة لاتفاقيات دولية دفاعية اعتبرت مشروعة في ظل ميثاق الأمم المتحدة ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية المساعدة المتبادلة بين الدول الأمريكية المعقودة سنة ١٩٤٧ والمعروفة باسم اتفاقية ريو وكذلك اتفاقية منظمة الدول الأمريكية المعقودة في سنة ١٩٤٨ (مادة ٢٤، ٢٥). ومن هذه الاتفاقيات أيضاً اتفاقية حلف شمال الأطلسي (١٩٤٩) واتفاقية حلف وارسو (١٩٥٥). ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتي كان قد أثار عدة اعتراضات على مشروعية اتفاقية حلف شمال الأطلسي وذلك بحجة أنها موجهة ضد الاتحاد السوفيتي وذات هدف عدواني وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. إلا أن الدول

الأعضاء في حلف شمال الأطلسي وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية قد أكدوا مشروعية اتفاقية الحلف مستندين إلى أسباب مشابهة لما ذكرناه بالنسبة لاتفاقيات الدفاع المشترك العربية وقد انتهى الأمر بالاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية الشيوعية إلى إبرام الاتفاقية المنشئة لحلف وارسو وانتهى الأمر من الناحية الفعلية إلى اعتبار أن كل من الاتفاقيتين تعتبر ذات طبيعة دفاعية بالنسبة لأطراف كل اتفاقية.

ومن هذا يتضح مشروعية اتفاقيات الدفاع المشترك التي عقدتها الدول العربية وتوافقها مع ميثاق المم المتحدة والقانون الدولي، وعلى هذا فلا يحق لإسرائيل أن تعتبر أن عقد اتفاقات دفاع مشترك بواسطة الدول العربية بمثابة عمل عدواني ضدها. يبرر قيامها بهجوم دفاعي وقائي بسببه. والواقع أنه يصعب تصور وجود الدفاع الشرعي الجماعي المنصوص عليه كحق طبيعي أصيل للدول في ميثاق الأمم المتحدة بدون وجود اتفاق أو ترتيب دفاعي بين الدول المعنية في حالة الدفاع الشرعي الجماعي. ولذلك يمكن القول بأن واضعي الميثاق كانوا قد وضعوا في اعتبارهم وجود اتفاقات وترتيبات دفاعية بين الدول سابقة على وقوع أي عدوان مسلح ولذلك لوضع الترتيبات وتنسيق الإجراءات والتدابير العسكرية

المشتركة بين تلك الدول واللازمة لصد أي هجوم يمكن أن يقع على أي من هذه الدول أو على بعضها أو كلها. والقول بغير ذلك من شأنه أن يجعل الحكم الوارد في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالدفاع الشرعي الجماعي خاو من المعنى في الكثير من الأحيان.

ولكن هل تعتبر الترتيبات والتدابير التي قامت بها مصر والدول العربية الأخرى تطبيقاً لتلك الاتفاقيات ولترتيبات الدفاعية أعمالاً عدوانية ضد إسرائيل تنبئ عن القيام بهجوم عدواني مسلح وشيك الوقوع ومحتّم وداهم ضد إسرائيل مما يبرر لها القيام بهجوم دفاعي وقائي ضد الدول العربية على النحو الذي تم بهفي الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧؟ التدابير والتحركات التي تشير إليها إسرائيل في هذا الخصوص هي عبارة عن قيام مصر بعملية نقل جوي لبعض وحدات قواتها المسلحة إلى الأردن لكي تشارك مع القوات الأردنية على الجبهة الأردنية الإسرائيلية وكذلك قيام العراق بإرسال وحدات من قواتها المسلحة إلى الجبهتين الأردنية والسورية وقيام بعض الدول العربية الأخرى بإرسال بعض وحدات من جيوشها إلى الجبهات الأردنية والسورية والمصرية. وحقيقة الأمر هي أن هذه التدابير والإجراءات التي اتخذتها الدول العربية لم تكن إجراءات وتدابير عدوانية

ضد إسرائيل كما ادعت بذلك إسرائيل، ولكنها كانت تدابير وإجراءات تتخذ بغرض تنسيق الجهد العربي ضد هجوم عدواني إسرائيلي محتمل ضد الدول العربية وقد كان واضحاً أن هذه التدابير والإجراءات قد اتخذت بعد تصعيد إسرائيل للموقف كما أنها قد اتخذت بعد وليس قبل قيام إسرائيل بحشد عدد كبير من وحداتها المسلحة على الحدود العربية وبالذات على حدود خط الهدنة مع سوريا وذلك كما أعلنت المصادر الرسمية الإسرائيلية ذاتها وكما أعلنت تقارير الكتاب الموالين لإسرائيل ذاتهم هذه الحقائق الدامغة والتي تؤكد أن هذه الإجراءات والتدابير التي اتخذتها مصر والدول العربية الأخرى بغرض تطبيق اتفاقات الدفاع المشترك ووضعها موضع التنفيذ إنما هي إجراءات وتدابير قصد بها الاستعداد للدفاع عن الدول العربية ضد الهجوم العدواني الإسرائيلي الوشيك الوقوع وذلك بالرغم من الادعاءات الإسرائيلية المناقضة. ومما يؤكد الهدف الدفاعي لهذه التدابير والإجراءات التي اتخذتها الدول العربية ما استجابت له مصر والدول العربية الأخرى من طلبات لضبط النفس وألا تكون البادئة بإطلاق النار، وقد استجابت مصر والدول العربية الأخرى لهذه الطلبات بالرغم من الحشود والاستعدادات الإسرائيلية الكثيفة على الجبهات العربية المختلفة

وكذلك بالرغم من التحركات المكثفة للأساطيل الأمريكية والبريطانية المعادية لمصر والدول العربية الأخرى في منطقة شرق البحر المتوسط وقيام كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بممارسة ضغوط عسكرية وسياسية واقتصادية مكثفة ضد مصر في الفترة السابقة على عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ . كل ذلك يدل على أن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها مصر والدول العربية الأخرى كانت إجراءات وتدابير دفاعية بحتة وكانت قد اتخذت بقصد الاستعداد للدفاع عن النفس إذا حدث عدوان مسلح، وبذلك تكون هذه التدابير والإجراءات مشروعة من الناحية القانونية ولا يحق لإسرائيل من الناحية القانونية أن تستند إليها للقول بأن الدول العربية وعلى سبيل الخصوص مصر كانت قد اتخذت هذه التدابير والإجراءات لكي نبداً هجومها العدواني على إسرائيل وأنه أصبح لزاماً على إسرائيل أن تقوم بهجوم دفاعي وقائي ضد مصر والدول العربية الأخرى لتفادي وقوع عدوان عليها من قبل تلك الدول العربية. ويتبع ذلك القول بأن الهجوم الإسرائيلي الذي تم على الدول العربية (مصر والأردن وسوريا) في الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ ليس إلا عدواناً مسلحاً غاشماً ضد هذه الدول وهو بهذا يكون عملاً غير مشروع.

## الفرع الرابع

### مدى توافر شروط الدفاع الشرعي الوقائي في الهجوم الإسرائيلي

#### على الدول العربية في الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧

قدمنا في الفروع الثلاثة السابقة أن التعزيزات والتحركات العسكرية المصرية في سيناء وقيام مصر بطلب سحب قوات الطوارئ الدولية وإتمام تنفيذ طلب السحب وقيام مصر بغلق مضيق تيران أمام الملاحه الإسرائيلية وعقداتفاقات وترتيبات دفاع مشترك وترتيبات دفاعية أخرى بين بعض الدول العربية والقيام بنقل وحدات عسكرية مصرية وعربية إلى مواقع على الجبهات الثلاث تنفيذا لتلك الترتيبات الدفاعية تعتبر من قبيل الأعمال والتدابير المشروعة من ناحية القانون الدولي العام وهي لا تعد أعمالاً وتدابير عدوانية ولا تنهض دليلاً حاسماً على وجود خطر داهم بوقوع عدوان مسلح مدمر ومحتم ووشيك الوقوع تقوم بهالدول العربية ضد إسرائيل لأن هذه العمال والتدابير تدخل في نطاق التدابير والاستعدادات الدفاعية وذلك من أجل الإعداد لصد أي هجوم متوقع تقوم به إسرائيل على الدول العربية. وبذلك ينتفي الشرط الأول الأساسي من شروط الدفاع الشرعي الوقائي المتمثل في شرط اللزوم أو الضرورة الذي يفترض أن

اللجوء إلى القوة المسلحة وشن هجوم دفاعي وقائي هو لازم أو ضروري لدرء خطر داهم بوقوع عدوان مسلح محتم ضد الدولة المتخذة للتدابير الهجومية الدفاعي الوقائي. والحقيقة كما قدمنا أن الأعمال والتدابير التي اتخذتها الدول العربية لم تكن إلا استعدادات دفاعية رداً على التدابير والاستعدادات العدوانية الهجومية الإسرائيلية، وقدمنا أن إسرائيل كانت قد أعلنت صراحة عن نواياها العدوانية ضد بعض الدول العربية وبالذات سوريا وذلك على لسان زعمائها الذين عبروا عن رغبتهم في غزو سوريا واحتلال دمشق وإسقاط نظام الحكم السوري.

غير أن البعض قد اعتبر أن غلق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية يعد في حد ذاته عملاً عسكرياً من أعمال الحرب غير المشروعة الموجه ضد إسرائيل وأنه يجوز لإسرائيل بناء على ذلك أن تتخذ التدابير العسكرية اللازمة لإعادة فتح الخليج أمام الملاحة الإسرائيلية وأنه يجوز للدول الأخرى استخدام القوة المسلحة لإعادة فتح الخليج أمام الملاحة الدولية وذلك لأن العمل المصري يعد اعتداء على حرية الملاحة في أعالي البحار أو في المياه الدولية وليس عملاً مشروعاً في ظل أحكام القانون الدولي العام، وقد تعرضنا لهذا الرأي وناقشناه فيما سبق. ولكن حتى بزعم

صحة وسلامة هذا الرأي من الناحية القانونية فهل يبرر ذلك قيام إسرائيل بهجومها الشامل على الدول العربية في الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧؟ وهل يبرر ذلك قيام إسرائيل باحتلال أراض شاسعة تمثلت في سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن والجولان السورية ومدينة القدس الشرقية؟ لا شك أن شرط اللزوم يقتضي عدم اللجوء إلى القوة دفاعاً عن النفس إلا بعد استفاد كل الوسائل السلمية الممكنة أو الواجبة الاتباع منها وعلى رأسها قيام مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته لحفظ السلم والأمن الدولي، وقد نيط به القيام بحفظ السلم والأمن الدولي كما نيط به اتخاذ تدابير القمع أو القسر إذا لزم الأمر، ولا يجوز للدولة أن تلجأ مباشرة إلى استخدام القوة المسلحة إلا إذا استحال اللجوء إلى مجلس الأمن نتيجة لوقوع العدوان الهجومي المسلح بالفعل. كما أن شرط التناسب يعتبر شرطاً أساسياً من شروط الدفاع الشرعي ويشترط توافره في الأعمال أو التدابير الدفاعية ويجب توافره سواء في حالة التدابير الدفاعية ضد هجوم مسلح وقع بالفعل أو في حالة الدفاع الشرعي الوقائي كما يذهب إلى ذلك أنصار الرأي القائل بوجود ومشروعية الدفاع الشرعي الوقائي والتطور القانوني الدولي العرفي لحالة الدفاع الشرعي الوقائي قبل ميثاق الأمم المتحدة. وشرط التناسب هذا



يقتضي القول بأن الهجوم الإسرائيلي الشامل الذي وقع ضد الدول العربية في الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ يتجاوز بكثير حدود شرط التناسب ويصبح بالتالي مجرد عدوان بحت وجسيم ضد هذه الدول العربية إذ أن القوة المطلوبة لفتح خليج العقبة للملاحة الدولية هي أقل بكثير من القوة التي استخدمت بالفعل للقيام بغزو شامل للدول العربية والاستيلاء على أراض واسعة من تلك الدول واستمرار الاحتفاظ بتلك الأراضي. وتنتهي في النهاية إلى القول بأنه سواء قبلت نظرية الدفاع الشرعي الوقائي أو لم تقبل فإن الهجوم الإسرائيلي على الدول العربية في الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ لم يكن إلا عدواناً غاشماً غير مشروع كما أن أعمال الأمم المتحدة لا تؤيد وجهة نظر إسرائيل وأنصارها ولا تقرر اعتبار الهجوم الإسرائيلي بمثابة هجوم دفاعي وقائي مشروع.

## المبحث السابع

### الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي

#### تقديم :

في يوم الأحد السابع من يونيو سنة ١٩٨١ قامت إسرائيل بهجوم جوي على المفاعل النووي العراقي الذي كان جارياً إنشاؤه في منطقة تويثة أو التويثة التي تقع جنوبي شرق بغداد والذي كان يسمى بأوسيراك. ولم يتم الإعلان عن هذا الهجوم الذي نجح في تدمير المفاعل النووي إلا بعد ظهر اليوم التالي. ولقد كانت دار الإذاعة الإسرائيلية أول من أعلن عن هذا الهجوم وذلك بإعلانها بيان الحكومة الإسرائيلية الذي صيغ بعناية فائقة وتضمن اعتراف إسرائيل بقيامها بالهجوم وأسبابه ودوافعه. ولأهمية هذا البيان في مجال هذه الدراسة القانونية نورد نصه فيما يلي :

(( قامت القوة الجوية الإسرائيلية البارحة بهجوم على المفاعل النووي في أوسيراك قرب بغداد ودمرته، ثم عادت جميع طائراتنا إلى الوطن بسلام ))

إن الحكومة تجد نفسها ملزمة بالشرح وإثارة الرأي العام عن سبب قرارها بهذه العملية الخاصة.

إننا منذ زمن بعيد تابعنا بقلق عظيم تشييد المفاعل النووي أوسيراك. وقد أخبرتنا مصادر موثوقة غير مسئولة أنه كان معد، رغم التصريحات المناقضة، لإنتاج القنابل النووية.

إن هدف هذه القنابل كان إسرائيل، وقد صرح بهذا على نحو حل حاكم العراق، وبعد أن أحدث الإيرانيون ضرراً في المفاعل، أبدى صدام حسين ملاحظته قائلاً أنه لمن الحماسة أن يهاجم الإيرانيون المفاعل لأنه كان يُبنى ضد إسرائيل وحدها.

أن القنابل التي كان هذا المفاعل قادراً على إنتاجها، باليورانيوم المخصب، أو البلوتونيوم، كانت من نموذج تلك التي أُقُت فوق هيروشيما. وبهذا المعنى فإن وجود إسرائيل كان مهدداً بالخطر.

وقد زودتنا مصادر موثوقة جداً بتاريخين لإتمام المفاعل وتشغيله الأول بداية يوليو ١٩٨١ والثاني بداية سبتمبر من هذا العام.

وفي خلال فترة قصيرة، يكون المفاعل العراقي في العمل ساخناً وفي مثل هذه الظروف لا يمكن لأي حكومة إسرائيلية أن تقرر نفسه لأن ذلك سيؤدي إلى سحابة هائلة من الإشعاعات فوق مدينة بغداد ويكون مواطنوها الأبرياء قد أُوذوا.

ولذا فقد كنا مضطرين لحماية أنفسنا ضد عمل قنبلة ذرية في العراق الذي لن يتردد في استخدامها ضد إسرائيل ومراكز سكانها. ولذلك قررت الحكومة الإسرائيلية أن تقوم بالعمل دون أي تأخير آخر لتضمن أمن شعبها.

كانت الخطة دقيقة ونفذت العملية في يوم أحد على فرض أن ١٠٠-١٥٠ خبيراً أجنبياً يعملون في المفاعل، لن يكونوا هناك، (في يوم راحة مسيحي) وثبت صحة هذا الافتراض حيث لم يصب أي خبير أجنبي. وقد كانت هناك حكومتين أوريبتين تقدمان المساعدة للطاغية العراقي لتصنيع أسلحة نووية في مقابل الحصول على النفط. ومرة أخرى ندعوهاما للكف عن مثل هذا العمل غير الإنساني والمرعب. ومهما يكن السبب فلن نسمح لعدو أن يطور أسلحة الدمار الشامل ضد شعب إسرائيل)).

انتهى البيان الإسرائيلي الذي كان قد أضيع من دار الإذاعة الإسرائيلية في تمام الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الإثنين الثامن من يونيو سنة ١٩٨١ والذي كان الأول الذي نقل إلى العالم كله نبأ الهجوم على المفاعل النووي العراقي وتدميره بواسطة القوات الجوية الإسرائيلية.

وعلى الفور تناقلت وكالات الأنباء والصحف في جميع أنحاء العالم هذا النبأ ونقلت أيضاً إعلانات وبيانات الإدانة الصادرة من مختلف الدول، والمنظمات والوكالات الدولية المعنية. والواقع أن العبارات التي جاءت في هذا البيان الإسرائيلي قد تضمنت النقاط الرئيسية والأساسية التي قام عليها الدفاع القانوني الإسرائيلي فيما يتعلق بهذا الهجوم على المفاعل النووي العراقي تأسيساً على حق الدفاع الشرعي الوقائي وعدم مخالفة هذا الهجوم لأحكام الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

وبالرغم من أن إدانة هذا الهجوم على المستويات الدولية والوطنية كانت جماعية إلا أننا نجد أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن بنفس الوضوح الذي كانت عليه مواقف الدول الأخرى في هذا المجال. فالوضع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لم يكن سهلاً على الصعيد القانوني كما أن نقاشاً حاداً نشب داخل تلك الدولة لتقرير ما إذا كانت إسرائيل قد خالفت القانون الدولي. والواقع أن هذا النقاش كان له أهمية قصوى إذ أن النتيجة المترتبة عليه تؤدي إلى آثار قانونية داخلية (داخل الولايات المتحدة الأمريكية) وخارجية بعيدة المدى وواسعة النطاق وبالغة الأهمية والخطورة على جميع المستويات.

ونقطة البدء في هذا النقاش تتمثل في الالتزام الذي يفرضه قانون تنظيم تصدير السلاح الأمريكي الصادر عام ١٩٧٦ على رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الكونجرس الأمريكي بخصوص تقرير ما إذا كانت هناك مخالفة جسيمة لهذا القانون وما إذا كانت هذه المخالفة توجب منع تصدير السلاح الأمريكي إلى الدولة المخالفة (إسرائيل) وكذلك منع التسهيلات والضمانات التي تمنح لتلك الدولة وتمكنها من الحصول على السلاح الأمريكي.

ولا ينبغي للبعض أن يظن أن هذه النقطة تتعلق بالقانون الأمريكي الداخلي فقط ولا علاقة لها بالقانون الدولي، فالحقيقة كما سنوضحها تؤكد أن القانون الدولي له الدور الأساسي والرئيسي في هذا المجال. فمن جهة أولى فإن قانون تنظيم تصدير السلاح الأمريكي المشار إليه ينظم ويحدد شروط تصدير السلاح الأمريكي للدول الأخرى، وكذلك شروط وأحوال استعماله بواسطة الدولة المصدر إليها. وبهذا يحكم هذا القانون علاقات دولية ثنائية بين الولايات المتحدة من ناحية وبين أي دولة مستوردة للسلاح الأمريكي من ناحية أخرى.

ومن الجهة الثانية فإن القانون الأمريكي لتنظيم وتصدير السلاح ينظم ويحكم الاتفاقات التي تبرمها الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الأخرى في مجال استيراد السلاح الأمريكي. وطبقاً لهذا القانون تلتزم الولايات المتحدة بعدم عقد اتفاقات مع دول أخرى تخالف أحكامه وتلتزم كذلك بإخضاع جميع اتفاقات بيع وتصدير السلاح الأمريكي لأحكامه. وقد عقدت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل اتفاقية ثنائية خاصة بتبادل المساعدة الدفاعية بين الدولتين وأحكامها لا تتعارض مع أحكام قانون تنظيم تصدير السلاح الأمريكي بالرغم من أنها عقدت قبل إصدار هذا القانون بما يقارب ربع قرن من الزمان.

وقد تضمن كل من القانون والاتفاقية المشار إليهما حكماً يقضي بأن تستخدم الأسلحة الأمريكية المصدرة إلى إسرائيل في حالة الدفاع الشرعي عن النفس المشروع في ظل أحكام ميثاق الأمم المتحدة وبخاصة أحكام الدفاع الفردي والجماعي عن النفس كما يفهم من نصوص الميثاق والقانون الأمريكي والاتفاقية الثنائية المشار إليهما. فإذا خالفت دولة هذا الحكم وقرر رئيس الولايات المتحدة أو الكونجرس الأمريكي أن هذه المخالفة جسيمة وتتطلب ضرورة منع بيع وتصدير السلاح إلى هذه الدولة واعتبارها غير

جديرة بالحصول على السلاح الأمريكي فإنه يترتب على ذلك منع بيع وتصدير هذا السلاح إلى الدولة المخالفة وكذلك منع إعطاء هذه الدولة تسهيلات و ضمانات تسهل أو تتيح لها فرصة أو إمكانية شراء أو الحصول على السلاح الأمريكي واستيراده.

ولقد كان من أهم ردود الفعل الأمريكية الأولى تجاه الغارة الإسرائيلية هو قرار وزير الدفاع الأمريكي كاسبروا ينبرجر بوقف تسليم إسرائيل ٤ طائرات من طراز F١٦ والتي تعد - إذا جهزت تجهيزاً كاملاً بحسب الاتفاق بين البلدين - من أحدث وأقوى الطائرات في العالم في ذلك الوقت، وإذا ما أضيفت إليها طائرات F١٥ فينتج عن ذلك نظام هجومي جوي من أقوى الأنظمة العالمية وخصوصاً إذا كانت كاملة التسليح. وقد كان مقررًا أن تصل تلك الطائرات الأربع إلى إسرائيل في نفس الأسبوع الذي قامت فيه إسرائيل بالهجوم على المفاعل النووي العراقي أي بعد عدة أيام قلائل بعد الهجوم. وقد استند وزير الدفاع الأمريكي إلى أن الطريقة التي استخدمت بها إسرائيل السلاح الأمريكي (طائرات أمريكية من طراز F١٥, F١٦ بلغ عددها ستة عشر طائرة إلى جانب أسلحة مساعدة أخرى)، تؤكد حدوث مخالفة للقانون الأمريكي الخاص بتنظيم تصدير السلاح



وللاتفاقية الثنائية لتبادل المساعدة الدفاعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وطالب وزير الدفاع الأمريكي باعتبار إسرائيل دولة غير جديرة باستلام السلاح الأمريكي. وقد نجح الوزير الأمريكي فقط في الحصول على موافقة القيادة السياسية على تأخير إرسال الأربع طائرات الأمريكية إلى إسرائيل لبعض الوقت.

أما بالنسبة للرئيس الأمريكي رونالد ريغن ومساعديه ووزير خارجيته في ذلك الوقت "الكسندر هيج" فإن الأمر لم يكن بهذه السهولة ذلك أن كلاً من الرئيس ريغن ووزير خارجيته هيج كانا من أشد أنصار إسرائيل ولهما تاريخ حافل وطويل في مناصرتها ضد العرب قبل شغلها لمنصب الرئيس بالنسبة للأول ووزير الخارجية بالنسبة للثاني. وقد عرف الرئيس ريغن بميوله المؤيدة للصهيونية العالمية وللحركات والمنظمات اليهودية منذ أن كان ممثلاً ثم عضواً في بعض نقابات المهن التمثيلية وقد ذاعت هذه الميول عندما دخل الحياة السياسية كحاكم لولاية كاليفورنيا لعدة مرات وعندما رشح نفسه لانتخابات الرئاسة الأمريكية لأربع مرات انتهت بانتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية. وعلى سبيل المثال نجد أنه في خلال حملته الانتخابية التي انتهت بانتخابه رئيساً لفترته الأولى كان منحازاً

انحيازاً كاملاً إلى جانب إسرائيل وافتقد الحيادة والنزاهة في حكمه لكل ما  
نوقش من أمور تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي ووصالاً إلى حد التعصب  
المطلق لصالح إسرائيل ضد العرب. والجدير بالذكر أن ريجن لم يذكر  
العرب بحسنة واحدة خلال تلك الحملة الانتخابية ولكن الرئيس ريجن عبر  
عن موقفه المعادي للعرب وللمناصر لإسرائيل والصهيونية العالمية في أول  
مؤتمر صحفي له عقب تسلمه مقاليد السلطة بطريقة تحمل كل معاني  
الغطرسة والكبرياء حين أشار إلى منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين  
ومن يناصرون كفاحهم المشروع من أجل حصولهم على حقوقهم في تقرير  
المصير وإقامة دولة خاصة بهم على أنهم مجموعة أو عصابة من  
المجرمين والإرهابيين. من كل ذلك يتضح مدى صعوبة الموقف الذي وجد  
فيه الرئيس الأمريكي نفسه على الأقل من الناحية العلنية. وكان ذلك موقف  
لا يحسد عليه إذ أنه كان عليه ألا يُغضب إسرائيل، وأنصارها في الولايات  
المتحدة والذين تربطهم به صداقة وطيدة وكان عليه في نفس الوقت أن  
يسعى إلى حماية المصالح الأمريكية في العالم العربي التي كانت ستتأثر  
حتماً لو أظهر الرئيس الأمريكي تأييداً علنياً وصريحاً للهجوم الجوي  
الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي، وبالإضافة إلى ذلك كان على

الرئيس الأمريكي أن يسعى لتنفيذ التزاماته طبقاً للقانون الأمريكي. لكل ذلك لم يستطع الرئيس الأمريكي إلا أن يصدر إدانة مخففة للهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي، بينما قام وزير خارجيته بإبلاغ الكونجرس بأن إسرائيل قد ارتكبت مخالفة حقيقية لاتفاقية الأسلحة بينها وبين الولايات المتحدة بسبب استخدامها أسلحة وطائرات أمريكية لقصف المفاعل النووي العراقي.

ولكن الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس ريجن لم تر ضرورة لاتخاذ أي إجراء ضد إسرائيل ولم توافق على اقتراحات وزير الدفاع الذي نادى صراحة بضرورة امتناع الولايات المتحدة عن إرسال السلاح إلى إسرائيل لمخالفتها لكل من القانون الأمريكي والقانون الدولي كما سبق التوضيح. وقد أعلن الرئيس الأمريكي صراحة أن العلاقات الخاصة والوطيدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وكذلك السياسة الأمريكية الخاصة بحفظ تفوق إسرائيل العسكري بالنسبة للعرب لن تتأثر على الإطلاق وستظل سياسة الولايات المتحدة في هذا المجال تسير نحو تعميق العلاقات الوطيدة بينها وبين إسرائيل.

وكان لابد للنقاش القانوني أن ينتقل إلى الكونجرس الذي شهد  
وجهات نظر متعددة قدمت بشأنها بحوث قانونية متعمقة.  
وسوف ندرس المواقف القانونية لأطراف النزاع وتقدير هذه  
المواقف وذلك في ثلاث مطالب متتالية : ففي المطلب الأول ندرس الموقف  
الإسرائيلي والادعاءات الإسرائيلية الخاصة بمشروعية الهجوم الإسرائيلي  
على المفاعل النووي العراقي استناداً إلى حق الدفاع الشرعي الوقائي،  
وندرس أيضاً في هذا المطلب الآراء القانونية التي أبدت الموقف الإسرائيلي  
وبالذات آراء رجال القانون الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية والتي  
جاءت في شهاداتهم أمام الكونجرس الأمريكي. وفي المطلب الثاني ندرس  
الموقف العراقي ومواقف الدول الأخرى التي تأثرت بهذا الهجوم بصفة  
مباشرة وهي الدول التي كانت تتعاون مع العراق بشأن برنامجها النووي.  
وفي المطلب الثالث ندرس تقدير وتقويم المواقف المختلفة للأطراف.

## المطلب الأول

### الموقف الإسرائيلي والآراء المؤيدة له فيما يتعلق

#### بمشروعية الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي

لا شك أن البيان الرسمي الإسرائيلي الأول الذي أذيع من الإذاعة الإسرائيلية عن هذا الموضوع والذي سبق لنا ذكر نصه يوحى باستناد إسرائيل إلى نظرية الدفاع الشرعي الوقائي لتبرير مشروعية هجومها على المفاعل النووي العراقي. وقد تأكد هذا الدفاع على لسان المندوب الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة حيث أكد مراراً وتكراراً على أن الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي كان تدبيراً دفاعياً شرعياً في حدود حق الدفاع الشرعي الوقائي. وقد أضاف المندوب الإسرائيلي أن الجهود الدبلوماسية التي قامت بها إسرائيل لإنهاء التعاون النووي بين العراق وبعض الدول الأوروبية قد باءت بالفشل ولم يكن أمام إسرائيل إلا أن تواجه خطر الفناء إذا لم تقم بتدمير هذا المفاعل. كما أضاف بأن حق الدفاع الشرعي الوقائي توافر لإسرائيل في نفس الوقت الذي تمت فيه مهاجمة وتدمير المفاعل العراقي حيث لم يكن باقياً إلا أقل من شهر حتى يصبح المفاعل ساخناً. وأشار إلى أنه لو كانت إسرائيل قد انتظرت حتى

يصبح المفاعل ساخناً ثم قامت بتدميره بعد ذلك فإن الإشعاعات النووية والآثار النووية الأخرى الناتجة كانت ستصيب عشرات الألوف من العراقيين بضرر بالغ لا يمكن توقيه.

وقد أضاف المندوب الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة في نفس جلسة مجلس الأمن التي عقدت لبحث الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي أن العراق التي تعد نفسها في حالة حرب مع إسرائيل تقوم بالإعداد لحرب نووية ضد إسرائيل وأنه لعجيب أن تقوم العراق بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن بسبب قيام إسرائيل باستخدام حقها في الدفاع عن النفس والعمل على منع حدوث كارثة نووية تدمر إسرائيل. وأكد أن العراق قد حصل على يورانيوم غني صالح لإنتاج القنابل النووية من السوق الدولية السوداء، كما قام بالحصول على يورانيوم من خلال المعاملات الثنائية، وحصل على أجهزة متقدمة لتصنيع اليورانيوم المشع الغني وقام كذلك بعمليات بحث مكثفة على أراضيها لاكتشاف اليورانيوم. كما أكد المندوب الإسرائيلي أن العراق لا يحتاج إلى برنامج طاقة نووية سلمية وذلك لأن لديه مصادر بترولية كثيرة وغنية وأنه لا يمكن أن يكون غرض العراق من برنامجه النووي إلا إنتاج الأسلحة النووية.

ويعد ذلك في بيان آخر أمام مجلس الأمن أكد المندوب الإسرائيلي أن إجراءات الفحص التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة النووية غير كافية.

وأضاف المندوب الإسرائيلي في عبارة هامة رفضه للربط بين حادثة الكارولين، التي سبقت ضرب هيروشيما بالقنبلة الذرية بمائة وثمانية أعوام وبين حادثة الهجوم على المفاعل النووي العراقي وقال أن الإدعاء بتطبيق مبادئ الكارولين على دولة مواجهة بتهديد التدمير النووي يؤدي إلى تفريغ حق الدولة الطبيعي والأصيل في الدفاع الشرعي عن النفس من أي مضمون أو قيمة. ثم أكد أنه بالرغم من أن مفهوم حق الدفاع الشرعي عن النفس لم يتغير عبر التاريخ المعروف إلا أن هذا المفهوم قد اتسع إتساعاً كبيراً من ناحية التطبيق مع قدوم العصر النووي. وأكد المندوب الإسرائيلي كذلك أنه ستكون هناك مخالفة خطيرة لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة إذا أجبرت دولة مدافعة على السماح لعدو ما بأن يضرب الضربة الأولى والتي من المحتمل أن تكون الضربة القاضية وأنه إذا فسرت المادة ٥١ على نحو غير ذلك فسوف يعني ذلك حماية حق المعتدي في أن يوجه الضربة الأولى. وكان المندوب الإسرائيلي قد أكد في البداية أن دول الشرق الأوسط

تتنام في راحة أكثر منذ أن علمت بتدمير المفاعل النووي العراقي .  
وبذلك يتضح أن المندوب الإسرائيلي قد فعل الأسانيد القانونية  
للادعاءات التي وردت في بيان الحكومة الإسرائيلية عن هذا الهجوم على  
المفاعل العراقي وقد حاول أن يبين أن حق الدفاع الشرعي الوقائي قد  
توافر بشروطه (اللزوم والتناسب) لدى إسرائيل والتي استعملت هذا الحق  
في حدوده. وقد حاول البعض أن يقدم بعض الحجج والاعتبارات التي يجب  
من وجهة نظرهم - أن توضع في الحسبان عند بحث مشروعية الهجوم  
الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي وذلك لأن هذه الأمور  
والاعتبارات تؤثر على تقييم الباحث للموضوع وتوضح له الرؤية الحقيقية  
(لصالح إسرائيل) حتى يستطيع أن يصل إلى النتيجة السليمة من وجهة نظر  
القانون الدولي وأن يتجنب اتخاذ مواقف وتبني آراء لا تستند إلى وضوح  
في حقائق الموضوع وإلمام بكل الأمور الموضحة للوقائع الخاصة بالحالة  
موضوع البحث. وسوف نعرض هذه الأمور والاعتبارات فيما يلي كما  
أوردها أصحابها حتى يمكننا مناقشتها وتقييمها في الموضع المناسب من  
هذا البحث لكي يتم تحقيق التوازن الموضوعي وعمل التقييم السليم :  
الاعتبار الأول : أن العراق لم يعترف بإسرائيل كدولة لها حق البقاء



والوجود داخل حدود آمنة ومُعترف بها دولياً بالرغم من أن إسرائيل دولة عضو في الأمم المتحدة. وقد قامت العراق بإعلان حالة الحرب المستمرة ضد إسرائيل وأعلنت مراراً وتكراراً أن العراق تعمل من أجل القضاء على الكيان الصهيوني أو ما يسمى (بدولة إسرائيل المزعومة). والجدير بالذكر أن احتفاظ دولة ما بحالة حرب مستمرة ضد دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة هو أمر غير مشروع طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، كما أن استمرار هذه الحالة يتعارض مع قرارات وتوصيات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالنزاع العربي الإسرائيلي خاصة قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ والتي تتضمن ضرورة احترام حق كل دولة من دول المنطقة في الوجود والبقاء داخل حدود آمنة ومُعترف بها دولياً. وكما هو واضح فإن إعلان العراق لحالة الحرب المستمرة ضد إسرائيل يتعارض مع أحكام المادتين الأولى والثانية من ميثاق الأمم المتحدة (مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة) كما يتعارض هذا الإعلان مع أحكام الفصل السادس من الميثاق ويتعارض بالذات مع أحكام المادة ٣٣ التي يبدأ بها هذا الفصل والتي تتضمن الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في حالة وجود نزاع بينها وذلك باللجوء إلى وسائل التسوية السلمية للمنازعات الدولية والتي من أهمها كما

جاء بنص المادة ٣٣ التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية. وقد رفضت العراق دعوات إسرائيل المستمرة للتفاوض معها أو اللجوء إلى أي وسيلة أخرى من هذه الوسائل لتسوية أي نزاع بين الدولتين بالرغم من التزام كل منهما بأحكام الميثاق وبأحكام الفصلين الأول (المتضمن للمقاصد والمبادئ) والسادس (المتضمن لأحكام التسوية السلمية للمنازعات).

الاعتبار الثاني: أن العراق قد اشترك بالفعل في أعمال حربية ضد إسرائيل، فقد اشترك في الحلف العربي لاجتياح إسرائيل عام ١٩٤٨ كما شارك في حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وأرسل فرقاً من قواته المسلحة للقتال ضد إسرائيل عبر الجبهة السورية وفرقاً أخرى قاتلت مع الأردنيين ضد إسرائيل عبر الجبهة الشرقية. ويعد اشتراك العراق اشتراكاً فعلياً في الحرب ضد إسرائيل تطبيقاً لقرارها غير المشروع بإعلان حالة الحرب المستمرة ضد إسرائيل. وقد رفض العراقيون في كل مرة قبول وقف إطلاق النار مع إسرائيل قبولاً رسمياً، ورفضوا كذلك مبدأ قبول اتفاقية هدنة مع إسرائيل. وكما سبق القول فقد رفضوا قبول قرارات مجلس الأمن الرئيسية المتعلقة بالنزاع العربي الإسرائيلي. والواقع أنه "في نهاية كل

صراع يسحب العراقيون قواتهم بعيداً ببساطة باتجاه وطنهم، ثم سرعان ما يظهرون في الماشهد كلما دعت الحاجة أو عندما تنفجر حرب جديدة، لهذا وذاك من وجهتي نظر عملية وأخرى شرعية يبقى العراق الدولة العربية الوحيدة في حالة حرب مستمرة ضد إسرائيل". وقد رفض العراق توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل.

**الاعتبار الثالث :** أن دولة العراق أيدت ومولت وتستمر في تأييد وتمويل العمليات الإرهابية ضد إسرائيل، كما أنها تؤيد وتمول المنظمات والفرق والجماعات الإرهابية التي تمارس أعمالاً إرهابية ضد إسرائيل والتي أعلنت أن هدفها هو القضاء على دولة إسرائيل و— دولة فلسطين مكانها وذلك بالرغم من أن إسرائيل دولة عضو في الأمم المتحدة.

**الاعتبار الرابع :** أن العراق قد أعلن صراحة على لسان رئيسه صدام حسين أن البرنامج النووي العراقي موجه ضد إسرائيل وأنه ليس موجهاً ضد أي دولة مجاورة للعراق (كايران مثلاً).

**الاعتبار الخامس :** أن إسرائيل قد دعت الدول العربية بما فيها العراق للدخول في مفاوضات مباشرة معها من أجل الوصول إلى اتفاق يضمن بقاء منطقة الشرق الأوسط كلها منطقة خالية من الأسلحة النووية.

غير أن الدول العربية لم تقبل دعوة إسرائيل السلمية هذه، وكانت العراق من بين الدول التي رفضت العرض الإسرائيلي رفضاً قاطعاً.

#### الاعتبار السادس : أن إسرائيل تعتبر معرضة للخطر الشديد الذي

يهدد وجودها كدولة إذا تعرضت للضربة الأولى وذلك بسبب مساحتها الصغيرة وقاعدتها الاقتصادية المتواضعة. وهذا صحيح حتى لو كانت القنابل أو الرؤوس النووية المستخدمة في تلك الضربة الأولى من النوع البدائي. وأنه لمن الواضح أن الضربة النووية الثانية التي يمكن أن ترد بها إسرائيل كضربة رادعة تصبح غير ممكنة التحقيق من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية وذلك بسبب الدمار الذي تحدثه بها الضربة الأولى. وليس بخاف على الكثير أن إسرائيل تثير دائماً تلك الحجة المبنية على صغر مساحتها لتبرير نظريتها المعروفة بنظرية الأمن الإسرائيلي التي تقوم على أساس أن أمن إسرائيل لا يمكن ضمانه إلا عن طريق تفوق إسرائيل على كل الدول العربية في جميع المجالات العسكرية بما في ذلك القوة النووية الرادعة حتى يمكن ضمان أن الدول العربية لن تفكر مطلقاً في القيام ولن تقوم فعلاً بهجوم عسكري على إسرائيل يهدف إلى احتلال الأراضي الإسرائيلية أو إزالة دولة إسرائيل من الوجود. كما أن

وجود قوة ردع نووية إسرائيلية ضاربة وعدم وجود مثل هذه القوة لدى العرب يمكن إسرائيل من إقناع الدول العربية بعقد معاهدات صلح وسلام معها منشأناً أن تضمن لها السيادة الفعلية في منطقة الشرق الأوسط. والواقع أن أي محاولة من قبل أي دولة عربية لتقوية نفسها عسكرياً تعتبرها إسرائيل تهديداً مباشراً وخطيراً لأمنها ولوجودها، الأمر الذي يبرر - من وجهة نظر إسرائيل - ضرورة القيام باتخاذ الأعمال والتدابير الكفيلة بإزالة هذا التهديد حتى ولو أدى الأمر إلى استعمال القوة العسكرية الضاربة لها تنفيذاً لمقتضيات حالة الدفاع الشرعي الوقائي عن النفس.

**الاعتبار السابع:** أن إسرائيل ليس لديها اختيارات سياسية تمكنها من اللجوء إلى الأمم المتحدة لحماية احتياجاتها ومصالحها الأمنية كما أنها لا يمكنها اللجوء إلى أي وسائل سياسية دولية أخرى لتحقيق نفس الغرض. ويرجع ذلك من ناحية إلى عدم وجود علاقات بين إسرائيل والعراق. ويرجع ذلك - من وجهة نظر إسرائيل ومؤيديها - إلى تعنت العراق وعدم قبولها التفاوض مع إسرائيل ورفضها الاعتراف بها أو إقامة أي علاقات معها وإعلانها المستمر بضرورة القضاء على إسرائيل، ومن ناحية أخرى فإن الأمم المتحدة غير مؤهلة للقيام بأي دور سياسي في هذا الخصوص

نظراً لوجود حق الاعتراض (الفيتو) الذي تتمتع به الدول الدائمة في مجلس الأمن والذي يقوم الاتحاد السوفيتي باستعماله باستمرار ليحمي العراق ونظراً لأن الجمعية العامة تسيطر عليها الأغلبية الأوتوماتيكية التي تصوت دائماً ضد إسرائيل من قبيل المصالح الساييسية وليس تأسيساً على حجج قانونية سليمة.

**الاعتبار الثامن :** أن العراق قد أثبت بهجومه العدواني على إيران أنه لا يبالي بأحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحظر استخدام القوة وذلك إذا سنحت له فرصة تحقيق مصالح أو أهداف وطنية عن طريق استخدام الاستراتيجية العسكرية، الأمر الذي يؤدي إلى اقتناع إسرائيل باستخدام العراق لقوته العسكرية النووية ضدها إذا استطاع أن ينتج أو يحصل على مثل هذا النوع من الأسلحة مما يؤدي إلى تدمير كبير بإسرائيل وشعبها.

**الاعتبار التاسع :** أن الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي لم يكن يهدف إلى تدمير العراق أو المساس بوحدة أراضيه كما أنه لم يهدف إلى المساس باستقلاله السياسي، وكل ما هدف إليه الهجوم هو تحقيق المقنضيات والمصالح والاعتبارات الدفاعية الضرورية التي تشعر بها إسرائيل. فواقع الأمر أن إسرائيل لم تستول على أي قطعة أوجزء من

أراضي العراق، ولم يؤثر الهجوم على وحدة الأراضي العراقية ولم يتعرض الاستقلال السياسي للعراق لأي تأثير على الإطلاق، ولم يتحدث أحد عن انتقاص السيادة العراقية في مواجهة الدول الأخرى ذات السيادة بسبب هذا الهجوم. وبعبارة أخرى فإن هذا الهجوم الإسرائيلي لم يكن عدوانياً.

الاعتبار العاشر: أن الهجوم الإسرائيلي كان مخططاً له أن يكون محدوداً في الوقت وفي الأثر وكذلك كان مخططاً له أن يقلل من الخسائر البشرية. ويمكن مقارنة هذا الهجوم بالهجوم المتميز بالطابع الإنساني.

الاعتبار الحادي عشر: أن الهجوم الإسرائيلي نفذ قبيل أن يصبح المفاعل العراقي حاراً. وقد كان ذلك ضرورياً من أجل تجنب أي خسائر بشرية كان يمكن أن تحدث فيما لو انتظرت إسرائيل حتى يصبح المفاعل حاراً ويبدأ في العمل، الأمر الذي كان سيهدد بخسائر بشرية جسيمة ويعد هذا الأمر العنصر الأساسي الذي أثر في تقدير إسرائيل واستشعارها للتهديد الحال الذي يحيق بها. ومفاد هذا المبرر أن إسرائيل قدرت أن الوقت الذي يعتبر فيه الخطر أو التهديد حالاً ومباشراً هو ذلك الوقت السابق لبدء عمل المفاعل وصيرورته حاراً، وهو نفس الوقت الذي يتعين على إسرائيل أن

تقوم فيه بإزالة الخطر أو التهديد تنفيذاً لمقتضيات وضرورات الدفاع الشرعي وذلك لأن أي تأخير في ذلك وتأجيل إلى وقت يتحدد بعد أن يبدأ المفاعل في العمل ويصبح حاراً يؤدي بالضرورة إلى خسائر جسيمة تصيب سكان بغداد والمناطق المحيطة بها نتيجة للإشعاعات الناجمة وغير ذلك من آثار ضارة.

تلكم هي الاعتبارات التي ساقها أنصار إسرائيل من رجال القانون الدولي الأمريكي وقد ذكرناها كما أوردناها أصحابها حتى يمكن معالجتها بطريقة موضوعية علمية سليمة. وقد كان هدفهم من وراء ذكر هذه المبررات الوصول إلى خلق مناخ ملائم لكي يمكن القول بتوافر حالة الدفاع الشرعي لدى إسرائيل وبأن هجومها على المفاعل النووي العراقي لا يتعارض مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة وذلك لأنه بحسب وجهة نظر هذا الفريق من كتاب القانون الدولي في أمريكا لم يكن لدى إسرائيل أي وسيلة أخرى لدرء الخطر وإزالة التهديد الحالي الذي يحيق بدولة إسرائيل ويهدد أمنها. وسلامتها ووحدة أراضيها ويهدد شعبها بالزوال والفناء الكامل.

وقد أضاف البعض إلى ذلك خطأ آخر من الحجج والاعتبارات التي تبرر مشروعية الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي وتدميره



استناداً إلى أن هذا الاستخدام للقوة يعد متفقاً مع أحكام الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة. ويعتبر أنطوني دمانو من المنادين بمشروعية هذا الهجوم على المفاعل النووي العراقي وهو من رجال القانون الدولي الذين أدلوا بشهادتهم أمام لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكي وقد استند بصفة رئيسية في تبرير هذا الهجوم إلى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة والتي تقضي بحظر استخدام القوة وحظر التهديد باستخدامها ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة.

ويبني ماتوراية القائل بمشروعية الهجوم الإسرائيلي على أساس أن ميثاق الأمم المتحدة لا يحرم استخدام القوة في العلاقات الدولية تحريماً مطلقاً وإنما يجيزها في بضع حالات لا تقتصر فقط على حالة الدفاع الشرعي المنصوص عليها في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وإنما تمتد إلى حالات أخرى يكون فيها استخدام القوة غير متعارض مع نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق وذلك حينما يكون استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ليس موجهاً ضد وحدة أراضي الدولة المستخدم ضدها القوة وليس موجهاً ضد استقلالها السياسي، وكذلك يمكن استخدام القوة في

الحالات التي لا يكون فيها هذا الاستخدام متعارضاً مع مقاصد الأمم المتحدة.

وحقيقة الأمر تتمثل في وجود وجهتي نظر مختلفتين حول تفسير نص ميثاق الأمم المتحدة المحرم لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية وهو نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، وهو النص الذي يجرم على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة. فوجهة النظر الأولى تحرم استخدام القوة في العلاقات الدولية في جميع الحالات ويستثني من ذلك حالة فقط هي حالة الدفاع الشرعي المنصوص عليها في المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة. أما وجهة النظر الأخرى فهي تفسر نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق على أساس أنه يجيز استخدام القوة في العلاقات الدولية في حالات أخرى غير تلك الواردة في المادة الحادية والخمسين والمعروفة بحالة الدفاع الشرعي. وأنصار هذه الوجهة الأخيرة من النظر يضربون مثلاً لذلك حالات التدخل الإنساني أي التدخل من أجل إنقاذ أرواح إنسانية، والمثال

الذي يضربونه دائماً في هذا المجال هو عملية عنيتيبي الإسرائيلية المشهورة. ويطلق على التدخل الإنساني أو التدخل من أجل غرض إنساني الاصطلاح الانجليزي Humanitarian intervention غير أن أنصار هذه الوجهة من النظر لا يقصرون حالات استخدام القوة المشروعة كما يرونها على حالة التدخل من أجل غرض إنساني أو التدخل الإنساني فقط وإنما يجيزون استخدام القوة في حالات أخرى كثيرة غير محددة شريطة ألا يتعارض استخدام القوة مع مقاصد الأمم المتحدة المذكورة في المادة الأولى من الميثاق. ويذهب جانب ملحوظ من الفقه القانوني الدولي الأمريكي إلى تأييد هذه الوجهة من النظر. كما أن الممارسات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي تؤكد أنها من بين عدد محدود جداً من الدول الذي يؤيد وينفذ في الواقع هذا الاتجاه.

وقد ذهب دماطو إلى أن الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي لا يتعارض بل يتفق وأحكام الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة من ناحيتين: الناحية الأولى تتمثل في أن هذا الهجوم لا يعتبر من قبيل استخدام القوة ضد وحدة وسلامة الأراضي العراقية أو ضد الاستقلال السياسي للعراق وذلك لأن إسرائيل لم تأخذ أو تستول على أي

جزء من الأراضي العراقية، فكل ما حدث - من وجهة نظر دمانو - هو أن إسرائيل تدخلت فقط لوقف استخدام المفاعل العراقي ومع ذلك فقد ظلت وحدة وسلامة الأراضي العراقية كما هي لم تتعرض لأي خطر. وكذلك فإن الاستقلال السياسي لدولة العراق لم يتعرض بسبب هذا الهجوم لأي خطر. ويقدم دمانو اقتراحه الطريف الذي يقول فيه أنه لو كان هذا الهجوم الإسرائيلي على المفاعل العراقي بداية أو مقدمة لحملة عسكرية موجهة ضد وحدة وسلامة الأراضي العراقية وضد الاستقلال السياسي للعراق لكان من الممكن اعتبار هذا الهجوم غير مشروع في ظل أحكام الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق، ولكن الأمر واضح هنا في أن إسرائيل لم يكن لها من غرض سوى تدمير المفاعل النووي فقط الأمر الذي يجعل هذا الهجوم شبيها بالتدخل الإنساني.

أما الناحية الثانية فهي تتمثل في أن الهجوم الإسرائيلي لا يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ولكنه - على العكس - يحقق تلك المقاصد من عدة وجوه، الوجه الأول هو أن هذا العمل يعتبر عملاً ضرورياً لبقاء دولة إسرائيل وحفظ وجودها وحماية شعبها من الفناء المحقق إذا استخدمت ضدها أسلحة نووية. ويمثل الوجه الثاني العلاقة بين هذا الهجوم والنتيجة

التيكان يمكن أن تتحقق لو لم تقم إسرائيل به، ومفاد ذلك أن العراق كان سيمضي قدماً ويتمكن من صناعة الأسلحة النووية والتي ستعرض في النهاية الوجود الإسرائيلي كله لخطر الإزالة الحتمية مما يجعل الهجوم الإسرائيلي معالجة ناجحة ومشروعة قصد بها استئصال المرض أو الداء الذي يمكن أن يستخدم بواسطة دولة معروفة بممارساتها الإرهابية وأعمالها العدوانية والتي تؤدي إلى وجود مظهر يدل على أن وجود هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل لدى مثل تلك الدولة يعتبر خطراً مهنياً يجب الوقاية منه قبل أن يبدأ حيث لا تفلح المعالجة اللاحقة، فالوقاية هنا لا العلاج - هي الأسلوب الوحيد المتاح الذي يحقق النتيجة المرجوة وهي بقاء الدولة. أما الوجه الثالث فيتمثل في أن الهجوم الإسرائيلي قد ساهم في تحقيق مقصد أو غرض أساس من مقاصد أو أغراض الأمم المتحدة إلا وهو ضمان عدم قيام دولة معينة - وهي العراق - بامتلاك أسلحة نووية في المستقبل القريب وهو يفيد في تحقيق دعوة الأمم المتحدة لنزع السلاح وإنقاص التسلح كما يفيد في تحقيق أهداف معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وواقع الأمر أن المجتمع الدولي عامة والدول المحيطة بالعراق والقريبة منه بشكل خاص باتت تتنفس بشكل أسهل بعد أن قامت إسرائيل بتدمير المفاعل

العراقي.

وبناء على كل ما تقدم يوضح أن الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي وتدميره لم يكن - من وجهة نظر أصحاب هذا الرأي - فيه اعتداء على وحدة وسلامة الأراضي العراقية كما لا يعتبر اعتداء على الاستقلال السياسي للعراق، ويتضح أيضاً أن هذا الهجوم كان متوافقاً ومحققاً لأهداف ومقاصد الأمم المتحدة، ومن ثم يعتبر متفقاً تماماً مع أحكام الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ومنتمياً بالمشروعية الدولية الكاملة.

والواقع أن صاحب هذا الرأي استخدم حججاً تشابه تلك التي استخدمها من قالوا بمشروعية الهجوم الإسرائيلي بناء على توافر حالة الدفاع الشرعي الوقائي كما ظهر من العرض السابق لكلا الرأيين.

## المطلب الثاني

### الموقف العراقي وموقف الدول الأخرى التي تأثرت

#### بالهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي

غني عن البيان أن العراق اعتبرت الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي عملاً عدوانياً غير مشروع وقدمت شكوى إلى مجلس الأمن. وقد أضاف إلى ذلك وزير خارجية العراق في ذلك الوقت السيد / سعدون حمادي في خطابه الذي ألقاه أمام مجلس الأمن أن العراق قد انضمت إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وذلك بالرغم مما في هذه المعاهدة من عدم توازن وتميز واضح، وأوضح أن العراق منذ انضمامها إلى هذه المعاهدة أخضعت برنامجها النووي للفحص الدوري الذي تجريه الوكالة الدولية للطاقة النووية. وقارن وزير الخارجية العراقي بين البرنامج النووي العراقي ذو الطبيعة السلمية والذي يخضع للفحص الدولي والبرنامج النووي الإسرائيلي الي لا يخضع لأي فحص دولي. وقد أكد الوزير العراقي أن مجرد إدانة العمل العدواني الإسرائيلي على المفاعل العراقي ليس أمراً كافياً ولكن يجب أن يقوم مجلس الأمن بالموافقة على أربعة أمور أولها تأكيد حق جميع الدول في تنمية وتطوير البرامج النووية السلمية، أما

الأمر الثاني فيتمثل في ضرورة قيام مجلس الأمن بفرض الجزاءات الجبرية ضد إسرائيل تطبيقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وذلك بغرض إزالة التهديد للسلم والأمن الدولي. وقد تمثل الأمر الثالث في ضرورة أن يقرر مجلس الأمن أنه على جميع الدول - وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية - أن تمتنع عن تزويد إسرائيل بالمواد العسكرية وأن تمتنع عن التعاون معها أو تزويدها بالمساعدة التقنية. كما طالب وزير الخارجية العراقية كأمر رابع بأن يقوم مجلس الأمن بالأمر بإخضاع جميع المنشآت والأجهزة النووية الإسرائيلية للفحص ولنظام الأمان الخاص بوكالة الطاقة النووية الدولية.

وفي اجتماع آخر للمجلس طالب الوزير العراقي بأن تدفع إسرائيل تعويضاً عاجلاً وكافياً عن الأضرار التي لحقت بالعراق بسبب الهجوم الإسرائيلي على المفاعل العراقي.

وقد كان موقف كل من إيطاليا وفرنسا مشابهاً لموقف العراق من ناحية إدانة الهجوم الإسرائيلي على المفاعل العراقي وإنكار أن يكون لإسرائيل أي حق دفاعي شرعي في الهجوم على المفاعل، وأكدت الطبيعة السلمية للبرنامج النووي العراقي الذي تسهم فيه كل من الدولتين : فقد أكد



المندوب الفرنسي في خطابه الذي ألقاه أمام مجلس الأمن رفض حكومته  
للدعاءات الإسرائيلية القائلة بأن المفاعل العراقي كان مقصوداً به إنتاج  
القنابل النووية وأكد أن الخلط بين الاستعمالات السلمية والاستعمالات  
العسكرية للطاقة النووية أمر غير مقبول، كما أكد أن الغرض الوحيد من  
المفاعل النووي العراقي كان ولا زال البحث العلمي، وأضاف أن الاتفاقات  
المعقودة بين فرنسا والعراق تمنع أي استخدام عسكري للمفاعل حتى ولو  
كان هذا الاستخدام غير مباشر.

وتساءل المندوب الفرنسي عن المصير الذي ينتظر العالم إذا قامت  
دولة بتتصيب نفسها قاضياً على نوايا دولة أخرى حتى إذا كانت الدولة  
الأخرى ملتزمة بقواعد وأنظمة المجتمع الدولي في مسألة بالغة الحساسية  
مثل مسألة الطاقة النووية؟ وأكد المندوب الفرنسي استخفاف إسرائيل بقواعد  
القانون الدولي في هذا المجال. وقد طالب المندوب الفرنسي في النهاية بأن  
يقوم مجلس الأمن بإدانة الهجوم العسكري الإسرائيلي على المفاعل، وأن  
يطلب من إسرائيل ضرورة أن لا تقوم بأعمال عسكرية من هذا القبيل  
مستقبلاً، كما طالب بضرورة أن تقوم إسرائيل بدفع تعويض عادل عن  
التدمير والأضرار التي اعترفت بها إسرائيل صراحة.

وقد قام المندوب الإيطالي أيضاً بإلقاء خطاب مشابه تماماً لما قام به المندوب الفرنسي وأكد فيه وطالب بنفس الطلبات التي قدمها المندوب الفرنسي.

### المطلب الثالث

#### تقدير وتقويم مواقف الأطراف هل الهجوم الإسرائيلي على

#### المفاعل النووي العراقي عمل دفاعي وقائي ؟

الواقع أن الطرفين الرئيسيين في هذا النزاع هما العراق وهي الدولة التي تعرضت للهجوم وإسرائيل التي قامت بالهجوم على المفاعل النووي العراقي وتدميره، وتعد إسرائيل من القوى العسكرية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط، وبالإضافة إلى ذلك فإن إسرائيل لديها برنامج نووي كبير، وقد بدأ هذا البرنامج في منتصف الخمسينيات من هذا القرن وذلك بعقد اتفاقيتين مع كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. ولم تشمل الاتفاقية الفرنسية الإسرائيلية على أي شروط تتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية كما أنها لم تشمل على أي شروط تتعلق بالفحص أو الرقابة من أي نوع، واتسمت هذه المعاهدة بسمة السرية. وقد عقدت الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية التي بدأ بها التعاون النووي بين كل من الولايات المتحدة

الأمريكية وإسرائيل في الثاني عشر من يوليو سنة ١٩٥٥، وقد تضمنت هذه الاتفاقية أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل منحة مالية كبيرة وكميات صغيرة من اليورانيوم المخصب (الغني) إلى إسرائيل من أجل إنشاء برنامج بحث نووي بالتعاون بين البلدين في إسرائيل. وقد بدأت إسرائيل تنمي وتطور برنامجها النووي إلى حد كبير بجميع الوسائل المتاحة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة عن طريق سرقة كميات كبيرة من اليورانيوم المشع أو الغني أو غيره من المواد النووية وسرقة العديد من الوثائق. ولم تقم إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ولم تقم في أي وقت من الأوقات بإخضاع برنامجها وأجهزتها النووية للفحص أو الرقابة الدولية أو غيرها من أنواع الفحص والرقابة. ويتردد بين الآونة والأخرى أن إسرائيل ربما حازت أو صنعت أسلحة نووية أو على الأقل لديها أسلحة نووية مفككة تستطيع تركيبها في لحظات بسيطة.

ومن ناحية أخرى فإن العراق وهي الطرف الرئيسي الآخر في هذا النزاع فقد بدأت برنامجها النووي في عام ١٩٧٥ وذلك بعقد اتفاقية مع فرنسا يتم بمقتضاها التعاون من أجل إنشاء برنامج نووي سلمي في

العراق. وبمقتضى هذه الاتفاقية تم تزويد العراق بمفاعلين نوويين لأغراض البحوث النووية أحدهما وهو المعروف بتموز ١ هو الذي تم تدميره بواسطة الهجوم الجوي الإسرائيلي وقد هدفت هذه الاتفاقية كذلك إلى إنشاء ما يسمى بجامعة نووية لتدريب العلماء والفنيين العراقيين على التكنولوجيا النووية. وتعد العراق دولة طرفاً في اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية كما أنها قامت بإخضاع برنامجها ومنشآتها النووية للفحص الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة النووية بصفة دورية.

ولكي يمكن تقويم وتقدير مواقف الأطراف المختلفة لأي نزاع دولي فإنه ينبغي أن ينظر إلى الأطراف وعما إذا كانوا يهدفون إلى تحقيق المصلحة الخاصة فقط أم أن مصلحة المجتمع الدولي تعد هدفاً من بين الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها طرف في نزاع دولي. ويتم تحقيق المصلحة العامة للمجتمع الدولي عادة عن طريق احترام قواعد القانون الدولي وإعلان قواعده ومبادئه وأحكامه. كما ينبغي أن ينظر فيما إذا كان تحقيق المصلحة الخاصة للدولة قد تم أو يتم من خلال الوسائل والأساليب القانونية المشروعة يوافق مع الأحكام والمبادئ القانونية الدولية السائدة أم أن تحقيق هذه المصلحة قد تم أو يتم عن طريق وسائل غير

مشروعة وأساليب لا تتفق مع أحكام القانون الدولي. وبالإضافة إلى كل ذلك ينبغي النظر فيما إذا اكنت مصلحة الدولة المراد تحقيقها في حد ذاتها مشروعة ومتوافقة مع أحكام القانون الدولي أم أنها غير مشروعة طبقاً لأحكام ذلك القانون.

وفي القضية محل البحث نجد أن إسرائيل قد تصرفت بطريقة تحقق لها مصلحتها الخاصة فقط دون اعتبار لمصلحة للمجتمع الدولي، وكذلك نجد أن الغاية أو المصلحة المبتغاة من هذا التصرف تعد في حد ذاتها غاية أو مصلحة غير مشروعة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الوسيلة المستخدمة لتحقيق هذه الغاية أو المصلحة غير مشروعة ومخالفة لأحكام القانون الدولي. وقيام العراق ببناء مفاعل نووي هو في حد ذاته مصلحة أو غاية مشروعة، وقد قامت العراق في نفس الوقت بتحقيق المصلحة العامة للمجتمع الدولي حينما انضمت إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وقامت بإخضاع برنامجها النووي لنظام الفحص الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة النووية. والحقيقة أن إسرائيل هي وحدها التي ادعت أن البرنامج النووي العراقي له طبيعة عسكرية عدوانية، ولم تقم أي دولة أخرى أو منظمة دولية مختصة بتأييد هذا الادعاء الإسرائيلي أو تأكيده،

وبذلك ينتفي شرط اللزوم كشرط ضروري ولازم من شروط الدفاع الشرعي حيث أن هذا المفاعل بطبيعته السلمية لا يمكن أن يكون مصدر خطر ضد إسرائيل.

ولكن حتى بافتراض وجود نوع من الخطر يمكن أن يهدد إسرائيل فإنه لا يجوز لها اللجوء إلى القوة المسلحة لتدمير هذا المفاعل العراقي إلا إذا ثبت أن جميع الوسائل السلمية الممكنة قد استخدمت ولم تفلح في درء الخطر وأن الخطر أصبح حالاً وداهما. وحقيقة الأمر أن إسرائيل لم تستخدم أيّاً من الوسائل أو الأساليب أو التدابير السلمية الممكنة لدرء ما تدعي بوجوده من خطر. فلم يحدث أن قامت إسرائيل بالاتصال بالعراق - ولو عن طريق طرف ثالث - كما أنها لم تقم في أي وقت من الأوقات بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن أو أي جهاز آخر من أجهزة الأمم المتحدة، ولم تقم بتقديم أي شكوى أو اقتراح للوكالة الدولية للطاقة النووية سواء بخصوص البرنامج النووي العراقي أو بخصوص الفحص الذي تقوم به تلك الوكالة فيما يتعلق بالبرنامج النووي العراقي أو فيما يتعلق بهذا النظام بصفة عامة بل إن إسرائيل نفسها لم تتضمن لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية كما أنها لم تخضع لبرنامجها النووي لنظام الفحص الذي تقوم به

هذه الوكالة الدولية. من كل ذلك يتضح أن إسرائيل لم تقم ولم ترغب في استخدام أي من الوسائل السلمية المتاحة والممكنة قبل اللجوء إلى استخدام القوة. وكون وجود وسائل سلمية يمكن إتباعها ينفي وجود شرط اللزوم كشرط لازم من شروط الدفاع الشرعي الوقائي وينفي بالتالي وجود حق لإسرائيل في استخدام القوة وتدمير المفاعل العراقي كتدبير دفاعي وقائي. والواقع أن شرط اللزوم يستتبع أن يكون الخطر أو التهديد حالاً وداهما بحيث لا يترك وقتاً للتفكير أو التدبر في الأمر ويصبح اللجوء للقوة هو الحل الوحيد المتاح لدرء الخطر، ويمكن القول بأن إسرائيل نفسها لم تدع أن خطر المفاعل النووي العراقي قد وصل إلى هذا الحد. ولا يوجد مبدأ قانوني أو قاعدة قانونية دولية تقرر لدولة الحق في استخدام القوة المسلحة والهجوم على دولة أخرى لمجرد استشعارها وجود خطر غير حال أو تهديد بعيد غير محتمل الوقوع بدرجة كبيرة. والواقع أن البيانات الرسمية الإسرائيلية نفسها لم تؤكد أن خطر قيام العراق بهجوم نووي مدمر على إسرائيل هو أمر حال وأن التهديد داهم ومحدد فالمستطلع لبيان الحكومة الإسرائيلية الذي أعلن نبأ الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي والذي أوردنا نصه فيما سبق، يجد أن هذا البيان لم يتضمن أي

فقرة تفيد بأن الخطر داهم ومحدد وكل ما جاء في البيان هو أن هذا المفاعل اكن يعد لإنتاج قنابل نووية في المستقبل وأن إسرائيل قد تصرفت لحماية نفسه ضد عمل قنبلة ذرية في العراق، كما أن البيانات التي جاءت على لسان المندوب الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة أثناء نظر مجلس الأمن لهذا الموضوع لا تؤكد حلول الخطر أو التهديد الداهم.

ومن كل ذلك يتضح أن إسرائيل لم تدع أن العراق قد قام بإنتاج أو حيازة قنابل نووية وكل ما ادعته هو أن العراق تستهدف حيازة قنابل نووية في المستقبل وهذا الادعاء كان مبنياً على مجرد افتراضات. كما أنها دعت أنه بعد أن تحوز العراق قنابل نووية فإنها ستستخدمها ضد إسرائيل. وقدمت إسرائيل هذا الادعاء بالرغم مما يتضمنه استخدام القنابل النووية من مخاطر بالنسبة للعرب المقيمين في داخل فلسطين المحتلة أو بالنسبة لسكان الدول العربية المجاورة. كل ذلك يؤكد أن الضرر لم يكن حالاً أو وشيك الوقوع وأن الخطر لم يكن داهماً أو محدقاً وبذلك ينتفي شرط اللزوم وهو الشرط الأول الأساسي لممارسة حق الدفاع الشرعي عن النفس.

وهناك حقيقة أخرى جديرة بالذكر وتضعف من موقف إسرائيل وادعائها بوجود حالة دفاع شرعي وقائي لصالحها، وهذه الحقيقة تمثلت في



أن الحكومة الإسرائيلية قد قدمت بعض العبارات غير الصحيحة والمضللة لكي تبرر قيام شرط اللزوم أو الضرورة لصالحها، وقد اتصلت هذه العبارات المضللة أو الخاطئة بعدة ادعاءات نذكرها على الوجه الآتي :

١ - ادعت إسرائيل على لسان رئيس وزرائها في ذلك الوقت مناحم بيجن أن العراق رفضت أن تسمح بإخضاع هذا المفاعل للفحص الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة النووية، ولكن ثبت أن هذا المفاعل قد فحص بالفعل في يناير من نفس العام ١٩٨١ وأنه كان سيفحص مرة أخرى في يونيو أي بعد أيام قليلة من التاريخ الذي وقع فيه الهجوم الإسرائيلي عليه.

٢ - ادعت الحكومة الإسرائيلية في بيانها الذي أذاعت فيه نبأ الهجوم على المفاعل العراقي وكذلك ادعى رئيس الوزراء الإسرائيلي أن صحيفة الثورة العراقية قد ذكرت أن الرئيس العراقي صدام حسين أعلن أن المفاعل النووي العراقي كان يعد للاستخدام ضد إسرائيل وليس ضد إيران وقد اعترف مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بعد ذلك أن ما نسب إلى صدام حسين في هذا الخصوص ليس صحيحاً وأنه لم يصدر هذا التصريح المنسوب إليه.

٣ - ادعى رئيس الوزراء الإسرائيلي كذلك أن غرفة كبيرة سرية بنيت تحت سطح الأرض أسفل هذا المفاعل بأربعين متراً لكي يمكن تجنب فحص الوكالة الدولية للطاقة النووية، ثم عدل بيان رئيس الوزراء في هذا الشأن ليقول أن هذه الغرفة قد بنيت أسفل المفاعل بأربعة أمتار. ولقد أنكر خبراء الذرة الفرنسيون وجود مثل هذه الغرفة أو الملحق. وتؤكد عدم صدق رئيس الوزراء الإسرائيلي في هذا الادعاء.

٤ - ادعى رئيس الوزراء الإسرائيلي أن مسئولين في المخابرات الأمريكية قد أخبروا الحكومة الإسرائيلية بأن العراق كانت تعد لإنتاج القنبلة الذرية. وقد اعترف رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية أنه لم يحدث أن قام أحد من المخابرات الأمريكية بتزويد مثل هذه المعلومات لإسرائيل.

٥ - بالإضافة إلى هذه الادعاءات فقد ادعى رئيس الوزراء الإسرائيلي أيضاً أن المفاعل النووي العراقي كان سيصبح ساخناً ويبدأ في العمل أما في أوائل يوليو أو أوائل سبتمبر من عام ١٩٨١ وأنه بناء على ذلك لم يمكن تأخير تدمير المفاعل حتى لا تحدث كارثة

للسكان العراقيين الأبرياء بسبب الآثار النووية التي ستتجم عن تدمير المفاعل وهو ساخن، وكان هذا الادعاء قد ورد أيضاً في البيان الرسمي الإسرائيلي الذي أذاع نبأ الهجوم الإسرائيلي على المفاعل العراقي والواقع أنه قد ثبت أن الخبراء الفرنسيين قد أكدوا أن المفاعل كان لن يبدأ في العمل ولن يصبح ساخناً قبل نهاية عام ١٩٨١ بأكملها.

٦- وأخيراً فإن الحكومة الإسرائيلية قد ادعت أن هذا المفاعل معد لإنتاج القنابل النووية وقد أنكرت كل من فرنسا وإيطاليا ذلك كما أنكرت ذلك أيضاً الوكالة الدولية للطاقة النووية ولم تقم أي حكومة أخرى في العالم بتأييد زعم لحكومة الإسرائيلية في هذا الخصوص.

وقد قدمت إسرائيل كل هذه الادعاءات السابقة لكي يمكن لها الاحتجاج بقيام حالة الدفاع الشرعي ووجود شرط اللزوم أو الضرورة الملجئة لاستخدام القوة. ولكن ثبوت كذب هذه الادعاءات وعدم صحتها جميعها يؤدي بالضرورة إلى القول أيضاً إلى انتفاء شرط اللزوم أو الضرورة وبالتالي ينتفي أي حق لإسرائيل في استخدام القوة وتدمير المفاعل العراقي دفاعاً

عن النفس في هذه الحالة.

ولقد حاول المندوب الإسرائيلي أن يوسع في نطاق الدفاع الشرعي الوقائي ودائرة تطبيقه إلى حد كبير جداً في دائرة التهديد النووي وادعى أن التهديد غير الحال أو التهديد غير المحتمل في المجال النووي يؤدي إلى توافر حالة الدفاع الشرعي الوقائي ويجيز للدولة التي تستشعر هذا التهديد أن تبادر باستخدام القوة لدرء هذا التهديد البعيد، وقد أراد أن يتحرر من مبادئ الكارولين. كما حاول المندوب الإسرائيلي كذلك أن يغالط ويضلل أعضاء مجلس الأمن حين أراد أن يؤيد وجهة نظره في مشروعية الهجوم الإسرائيلي على المفاعل العراقي عن طريق ثقل ما ذكره أحد كبار كتاب القانون الدولي والذي كان يشغل منصب قاض ثم رئيس لمحكمة العدل الدولية وهو السير همفري والدوك، وقد جاء النقل الذي قام به المندوب الإسرائيلي عن هذا الكاتب مشوهاً ومبتوراً ليخدم غرضه في تأييد الموقف الإسرائيلي ولكن بالرجوع إلى ما ذكره الكاتب أصلاً يثبت أن استناد المندوب الإسرائيلي إليه غير صحيح ويؤدي بالضرورة إلى عكس ما يريده المندوب الإسرائيلي.

والواقع أن مجلس الأمن قد أصدر قراراً يدين إسرائيل بشدة لقيامها بالهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي، ولا شك أن هذا يؤكد أن أعضاء مجلس الأمن قد إنتهوا إلى أن هذا الهجوم الإسرائيلي ليس هجوماً مشروعاً طبقاً لنظرية الدفاع الشرعي الوقائي.

وقد ادعت إسرائيل كذلك أنها هي التي تحدد لنفسها ما إذا كانت هناك حالة دفاع شرعي تبرر لها اتخاذ تدابير دفاعية وقائية ما دامت قد استشعرت وجود الخطر النووي. والواقع أ، هذا الادعاء الإسرائيلي يعيد إلى الأذهان محاكمات مجرمي الحرب العالمية الثانية حيث قررت محكمة نورمبرج العسكرية الدولية أن الغزو النازي لكل من النرويج والدانمرك لم يكن مبرراً بواسطة قانون الدفاع الشرعي الوقائي، ثم أضافت المحكمة في جزئية هامة أن ادعاء المانيا أن لها وحدها لاحق في تقرير ما إذا كان تصرف وقائي أو تصرف مانع معين يعتبر أمراً ضرورياً يعد غير مقبول وذلك لأن تقرير ما إذا كان الادعاء بأن عمل أو تصرف معين متخذ تطبيقاً للدفاع الشرعي لابد أن يخضع للتحقيق والتقاضي الدولي وذلك لتقرير ما إذا كان العمل يعتبر عملاً دفاعياً أو عدوانياً وهذا أمر ضروري لكي ينفذ القانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك فإن ميثاق الأمم المتحدة قد ناط بمجلس

الأمن سلطة تقرير ما إذا كان تصرف دولة معينة يعتبر عملاً دفاعياً أو عدوانياً. وفي هذه القضية رأينا مجلس الأمن قد أدان الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي، ولا شك أن هذه الإدانة تؤكد أن هذا الهجوم إنما مجرد عمل عدواني بحت.

وقد أكد الكثير من الكتاب أن الادعاء الإسرائيلي بأن قيام دولة عدو هي العراق ببناء مفاعل نووي معد لإنتاج قنابل نووية يعتبر عملاً عدوانياً بالغاً ضد إسرائيل ويجيز لإسرائيل القيام بهجوم وقائي لتدمير هذا المفاعل حتى لا يتم إنتاج أسلحة نووية يمكن أن تهدد إسرائيل يعد (هذا الادعاء الإسرائيلي) مهدداً للنظام الدولي كله حيث يمكن لأي دولة - على فرض قبول هذا الادعاء - أن تقوم بمهاجمة الإنشاءات والبرامج النووية لأي دولة أخرى مدعية أن هذه البرامج معدة ضدها، وقد أشار إلى ذلك أحد كبار أنصار إسرائيل نفسها والذي شغل منصب رئيس المؤتمر اليهودي العالي وكما شغل منصب وزير التجارة في الولايات المتحدة وهو فيليب م. كلتزنيك Ph.M. Klutznick حيث أكد خطورة التصرف الإسرائيلي على النظام العام العالمي كله.

أما بالنسبة للحجج والاعتبارات اليت قيل بأنه ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند بحث مشروعية الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي وقد كان القصد منها تأييد الموقف الإسرائيلي، فقد سبق تفنيد بعض هذه الحجج والاعتبارات : فما ورد تحت الاعتبار الرابع ثبت كذبه. وبالنسبة للاعتبار السابع فقد وجدنا أنه غير صحيح ومضلل وذلك لأن إسرائيل لم تكلف نفسه عناء الاستعانة بوسائل سلمية كثيرة ومتاحة. كما أن إسرائيل نفسها لها برنامج نووي قوي فلا يعقل أن تحرم غيرها من إنشاء برامج نووية سلمية مدعية بأنها ذات طبيعة عسكرية مهددة لإسرائيل، والجدير بالذكر أن إسرائيل نفسها لها برنامج نووي له الطبيعة العسكرية الواضحة. وقد ثبت أيضاً كذب الاعتبار العاشر كما ثبت أن الاعتبار الحادي عشر مضلل وليس صحيحاً.

والواقع أنه بالنسبة للاعتبار الأول وهو المتمثل في عدم اعتراف العراق بإسرائيل كدولة وإعلان حالة الحرب فالحقيقة هي أن الاعتراف أمر يدخل في نطاق السلطة التقديرية لحكومة الدولة ولا يجب أن تجبر عليه ولا يعد عدم قيام دولة بالاعتراف بدولة أخرى، أو بكيان آخر كدولة مبرراً لقيام الدولة الغير معترف بها أو الكيان الغير معترف به داخلياً

كعنصر في ما إذا كان عمل معين يعد عملاً دفاعياً أو عدائياً وذلك لأن تقدير تصرف معين بأنه تصرف دفاعي أو عدواني هو أمر يعتمد على معايير موضوعية. والواقع أن كون الاعتراف عمل يدخل في نطاق السلطة التقديرية لحكومة الدولة يعتبر أمراً متفقاً عليه وراسخاً في القانون الدولي بحيث لا يستوجب ذكر مراجع لتأييده. أما بالنسبة لإعلان حالة الحرب من قبل العراق ضد إسرائيل فإن العراق والدول العربية الأخرى قد قامت بإعلان العربي الفلسطيني والتي ما تزال مغتصبة حتى اليوم فهو ليس إلا دفاعاً ضد عدوان قائم ومستمر من قبل إسرائيل ضد الشعب العربي الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى. ومن العجب أيضاً أن يستند أنصار إسرائيل إلى قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ في هذا المجال في حين أن إسرائيل نفسها لم تقم بتنفيذ هذين القرارين وذلك بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب يونيو ١٩٦٧ .

ويرتبط الاعتبار الثاني الذي ذكره أنصار إسرائيل بالاعتبار الأول ارتباطاً واضحاً حيث يتعلق هذا الاعتبار الثاني باشتراك العراق اشتراكاً فعلياً في الأعمال الحربية ضد إسرائيل. وقد ذكر أنصار إسرائيل حروب ١٨٧٣، ٦٧، ٤٨ باعتبارها حروب شاركت فيها العراق فعلاً في الحرب



ضد إسرائيل. والحقيقة أن أنصار إسرائيل قد ذكروا هذه الحروب بقصد تضليل الرأي العام العالمي والأمريكي وذلك لأن اشتراك العراق في هذه الحروب كان من قبيل ممارسة حق الدفاع الشرعي ضد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والدول العربية وذلك تطبيقاً لحق الدفاع الجماعي عن النفس المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (المادة ٥١)، وبالرغم من أن العرب هم الذين قاموا بالبدء بالهجوم في حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلا أنهم كانوا في حالة دفاع شرعي ضد عدوان قائم ومستمر ومحتمل لأراضي شاسعة من دول عربية ثلاث. وبذلك يتضح مدى التضليل الذي يمارسه أنصار إسرائيل.

وبالنسبة للاعتبار الثالث والذي يتعلق بتأييد العراق وتمويله لفرق وجماعات إرهابية تمارس أعمالاً إرهابية ضد إسرائيل. فالواقع أن المنظمات والفرق المشار إليها وهي التي تدخل في مظلة منظمة التحرير الفلسطينية وقد درجت إسرائيل على تسميتها بمنظمات إرهابية بينما هي في الحقيقة منظمات مشروعة تمارس أعمال الكفاح المشروع، وفي الحقيقة فإن عدد الدول التي اعترفت بمنظمات التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني يفوق عدد الدول التي اعترفت بإسرائيل ذاتها كدولة.

ومعروف أيضاً أن الأمم المتحدة قد اعترفت لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفة مراقب دائم لدى لامنظمة باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطيني، وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من التوصيات والبيانات والأعمال التي تعترف للشعب الفلسطيني بحقه في النضال المسلح للحصول على جميع حقوقه المشروعة.

وقد أشرنا سابقاً إلى كذب الاعتبار الرابع، ولكن الاعتبار الخامس والذي يتمثل في دعوة إسرائيل للدول العربية ومن بينها العراق للدخول معها في مفاوضات من أجل الوصول إلى اتفاق يضمن بقاء منطقة الشرق الأوسط كلها منطقة خالية من الأسلحة النووية، فهو مردود عليه بأن العراق وبعض الدول العربية الأخرى قد انضمت بالفعل إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية وتقوم تلك الدول بإخضاع برامجها النووية للفحص الدولي الذي تجريه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفة دورية، ولكن على العكس من ذلك فإن إسرائيل لم تنضم إلى هذه الاتفاقية وترفض بإصرار الانضمام إليها وترفض إخضاع برامجها النووية للفحص الدولي. وهدف إسرائيل من توجيه هذه الدعوة ليس إلا مناورة تكتيكية للحصول على اعتراف الدول العربية بها كدولة.

وقد تعرض الاعتبار السادس لما يسمى للخطر الشديد الذي يهدد وجود إسرائيل كدولة نظراً لضيق مساحتها وضعف قاعدتها الاقتصادية، ولكن هذا الاعتبار لا ينهض مبرراً قانونياً مشروعاً للهجوم على الدول الأخرى دون الالتزام بأحكام حالة الدفاع الشرعي، والواقع أن هذا الاعتبار ليس إلا ادعاء لتضليل الرأي العام وإظهار إسرائيل دائماً في صورة الدولة المعرضة للهجوم والعدوان الدائم والمستمر وأنها هي التي تقف دائماً موقف المدافع، وهذه الأساليب تتبعها إسرائيل وأنصارها لتضليل الرأي العام بصفة مستمرة وليس ذلك إلا استمراراً لهذه السياسة. وكذلك الأمر بالنسبة للاعتبار السابع الذي سبق مناقشته.

وقدم الاعتبار الثامن العراق في صورة دولة عدوانية حيث قامت بالعدوان على إيران مما ينبئ عن الطبيعة العدوانية لتلك الدولة وعن استشعار إسرائيل خطر قيام العراق بهجوم نووي عليها إذا حازت أسلحة نووية. والعجيب أن مقدم هذا الرأي هو نفسه المنادي بأن عدم قيام مجلس الأمن بإدانة الهجوم الإسرائيلي على الدول العربية في يونيو سنة ١٩٦٧ هو تقرير لمشروعية هذا الهجوم كعمل دفاعي وقائي. وهذا في ذاته ينهض دليلاً على انحياز صاحب هذا الرأي انحيازاً أعمى إلى جانب إسرائيل دون

الاستناد إلى أسس قانونية واضحة وسليمة وموضوعية، وبالإضافة إلى هذا فإن جلس الأمن لم يحدد من الذي بدأ بالعدوان في الحرب الإيرانية العراقية، ويضاف إلى ذلك أ، هذا الرأي لا ينهض دليلاً على مشروعية الهجوم الإسرائيلي على المفاعل العراقي كعمل دفاعي وقائي حيث لا تتوفر شروط الدفاع الشرعي في هذه الحالة.

ولاشك أن الاعتبار التاسع ليس إلا تعبيراً عن سخافات غير مقبولة على الإطلاق، فأصحاب هذا الرأي يدعون بأن الهجوم الإسرائيلي على المفاعل السوري العراقي لمي وثر على وحدة وسلامة الأراضي العراقية ولم يتعرض أو يؤثر على الاستقلال السياسي للعراق ولم ينتقص من سيادة العراق على إقليمها. والحقيقة هي عكس ذلك تماماً فهذا الهجوم فيه عدوان سافر على وحدة وسلامة الأراضي العراقية وأثر تأثيراً خطيراً ومباشراً على الاستقلال السياسي والسيادة العراقية فقد حدث أن توغلت الطائرات الإسرائيلية في الأواء العراقية وقامت بقصف إنشاءات تقع في الأراضي العراقية ويمثل هذا لاهجوم عدواناً على حرية العراق في اتخاذ القرار السياسي في خصوص موضوع له أهمية خاصة وبالغة ويدخل في نطاق الشؤون الداخلية للعراق وهو بناء مفاعلات نووية. وماذا يحدث من أنصار

إسرائيل المنادين بهذا الرأي إذا قامت طائرات إحدى الدول بالتوغل في الأجواء الإسرائيلية والهجوم على أي هدف إسرائيلي؟ هل كانوا سيقولون أن هذا الهجوم ليس عدواناً على وحدة وسلامة الأراضي الإسرائيلية ولا يؤثر على الاستقلال السياسي لدولة إسرائيل وسيادتها على إقليمها؟ الإجابة واضحة لا تحتاج إلى تعليق أو توضيح. وقد سبق التعليق على الاعتبارين الأخيرين (العاشر والحادي عشر).

وقد ذهب نفر آخر من أنصار إسرائيل إلى القول بأن الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي مشروع لأنه ليس فقط غير مخالف لمقاصد الأمم المتحدة بل يحقق هذه المقاصد من عدة أوجه أولها هو أن هذا الهجوم يعتبر عملاً ضرورياً لبقاء دولة إسرائيل وحفظ وجودها وحماية شعبها من الفناء المحقق إذا استخدمت ضدها أسلحة نووية. والواقع أن صاحب هذا الرأي يفترض صحة ادعاء إسرائيل بأن المفاعل النووي العراقي كان معداً لإنتاج قنابل نووية تستخدم ضد إسرائيل، وقد سبق أن وضع كذب هذا الادعاء، كما أن هذا الرأي يفتح الباب أمام قيام أي دولة بتدمير المفاعلات النووية لدولة أو دول أخرى بحجة خطورتها وتهديدها لسلامة ووجود تلك الدولة، وهذا الوضع بالطبع من شأنه أن يهدم النظام

الدولي من أساسه ويؤدي إلى حروب دولية قد تكون غير محدودة ولا يحقق بالطبع مقاصد الأمم المتحدة كما يزعم صاحب هذا الرأي.

وقد أضاف هذا الرأي وجهاً ثانياً مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالوجه الأول أو يمكن القول بأن الوجه الثاني هو مجرد تكرار للوجه الأول حيث لا يضيف جديداً لأنه يفترض أنه إذا لم تقم إسرائيل بتدمير المفاعل العراقي فإن العراق كانت ستمضي قدماً في إنتاج القنابل النووية وتستخدمها ضد إسرائيل وقيام إسرائيل بتدمير المفاعل يعتبر عملاً وقائياً مشروعاً. والرد الذي سبق أن ذكرناه بالنسبة للوجه الأول يسري بكامله بالنسبة للوجه الثاني. ونضيف بأن تدمير هذا المفاعل لن يثني العراق أو أي دولة عربية عن المضي قدماً في برامجها النووية بل وربما يشجع تلك الدول على محاولة إنتاج قنابل نووية وأسلحة نووية أخرى وذلك كقوة ردع ضد إسرائيل التي يقال أنها تملك أسلحة نووية.

أما الوجه الثالث الذي يضيفه صاحب هذا الرأي فيقول بأن الهجوم الإسرائيلي على المفاعل العراقي قد حقق مقصد من مقاصد الأمم المتحدة ويتمثل في ضمان عدم قيام العراق بامتلاك أسلحة نووية في المستقبل القريب ويفيد في تحقيق دعوة الأمم المتحدة لنزع السلاح كما يفيد في

تحقيق أهداف اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية. والواقع أن هذا الرأي يمثل تحيزاً واضحاً وبطريقة متعصبة لصالح إسرائيل دون اعتبار لقواعد القانون الدولي ودون الاستناد إلى أسس سليمة من العقل أو المنطق أو قواعد العدالة لتحقيق أهداف اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية يتحقق بانضمام الدول إليها وتنفيذ أحكامها وليس بالقيام بعمل عدواني هجومي لتدمير المفاعلات النووية لدول انضمت لهذه الاتفاقية وتنفذ أحكامها مثل العراق وفي نفس الوقت فإن الدولة التي قامت بالهجوم لم تنضم إلى هذه الاتفاقية ورفضت بإصرار الانضمام إليها. ويضاف إلى ذلك كما قدمنا أن القيام بهذا الهجوم من شأنه أن يؤدي بقيادة العراق وقادة الدول العربية الأخرى إلى التفكير الجدي في العمل على إنتاج السلاح النووي.

والحقيقة أن كل الحجج التي قدمها أنصار إسرائيل والتي سبق ذكرها في هذا المبحث ليست إلا محاولات لتبرير الهجوم الإسرائيلي بالكذب والخداع والتضليل وتزييف الحقائق ولا تعالج على الإطلاق موضوع الدفاع الشرعي الوقائي ولا تؤيد وجود حالة دفاع شرعي وقائي لصالح إسرائيل تبيح لها من الناحية القانونية القيام بهذا الهجوم وكل هذه الحجج والمبررات التي قدمتها إسرائيل وأنصارها لم تقبل من المجتمع

الدولي على الإطلاق، بل أن مجلس الأمن كما سبق أن بينا - أصدر قراراً  
يدين فيه الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي وبهذا لا يمكن  
اعتبار هذا الهجوم عملاً دفاعياً وقائياً مشروعاً وإنما يجب اعتباره عملاً  
عدوانياً بحتاً.



## الفصل الختامي

### في تقويم الباحث للدفاع الشرعي الوقائي

سبق أن بينا ظهور اتجاهين رئيسيين متعارضين أحدهما يؤكد مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي في ظل التنظيم الدولي الجديد لازدي نشأ بإبرام ميثاق الأمم المتحدة وأنشأ الأمم المتحدة، بينما ذهب الاتجاه الثاني إلى إنكار وجود حق الدفاع الشرعي الوقائي ومشروعيته في ظل هذا النظام الجديد وكنتيجة حتمية لإبرام ميثاق الأمم المتحدة وإنشاء الأمم المتحدة كمنظمة عالمية تختص أساساً بحفظ السلم والأمن الدولي.

ونحن نرى أن القول بمشروعية الدفاع الشرعي الوقائي أمر لا يقره ميثاق الأمم المتحدة ويتعارض مع إنشاء منظمة الأمم المتحدة كمنظمة عالمية العضوية وعالمية النشاط، كما أن أعمال وقرارات وتوصيات أجهزة الأمم المتحدة لا تدل على وجود حق دفاع شرعي وقائي، وبالإضافة إلى ذلك فإن سلامة وأمن العالم وضرورة الحياة السلمية لجميع الدول تقتضي القول بعدم وجود ذلك الحق وعدم مشروعيته. وسوف نعرض هذا الرأي على النحو الآتي :

أولاً: ميثاق الأمم المتحدة لا يقر مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي.

ثانياً : أعمال وقرارات وتوصيات الأمم المتحدة لا تدل على وجود حق الدفاع الشرعي الوقائي.

ثالثاً: القضاء الدولي والعرف الدولي في ظل النظام الدولي الجديد لا ينهضان دليلاً على مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي.

رابعاً : سلامة وأمن شعوب العالم وضرورات الحياة السلمية تقتضي الحكم بعدم مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي.

وسوف نبحث كل أمر من هذه الأمور في مبحث مستقل على النحو الآتي :

### المبحث الأول

#### ميثاق الأمم المتحدة لا يقر مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي

الحقيقة التي يقر بها الجميع هي أن ميثاق الأمم المتحدة قد أبرم من أجل إنشاء نظام دولي جديد أهم أسسه ودعاماته تتمثل في حفظ السلم والأمن الدولي وإنقاذ البشرية من ويلات الحروب، ومن أجل هذا فقد جاء الميثاق بحظر عام على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية سواء ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على

وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة (مادة ٤/٢) كما أوجب الميثاق على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن يستخدموا الوسائل السلمية لتسوية منازعاتهم الدولية (مادة ٣/٢). وقد أوجد الميثاق تنظيمًا متكاملًا لتسوية المنازعات وحل المشاكل الدولية ومعالجتها بالطرق السلمية (غالبية أحكام الميثاق تعالج هذا الموضوع). وعالج الميثاق كذلك حالات تهديد السلم أو الإخلال به والأعمال العدوانية (الفصل السابع من الميثاق). وبالإضافة إلى كل ذلك فقد جعل للتنظيمات والترتيبات الإقليمية دوراً هاماً في معالجة وتسوية المنازعات والمشاكل الإقليمية (الفصل الثامن من الميثاق). ولم يورد الميثاق أي حالة يجيز فيها لأي دولة استخدام القوة ضد دولة أخرى إلا تلك الحالة الواردة في المادة الحادية والخمسين والخاصة بحق الدفاع الشرعي. ومن المعلوم أن أصول ومبادئ التفسير المتفق عليها تقضي بأن تتكامل النصوص أو المواد أو الأحكام الموجودة في معاهدة واحدة وأن كل نص أو حكم يجب أن يفسر في ضوء النصوص والأحكام الأخرى الموجودة في نفس المعاهدة. وبالتطبيق لهذا يجب أن يتم تفسير نص المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة في ضوء الأحكام الأخرى الموجودة في الميثاق. وعلى ذلك يجب دائماً التأكيد على أن المادة

الحادية والخمسين من الميثاق هي المادة الوحيدة في الميثاق التي تنص على وجود حق لكل دولة في أن تستخدم القوة ضد أي دولة أخرى وذلك في حالة الدفاع الشرعي فقط ولا يشتمل الميثاق على أي نص آخر يجيز لدولة استخدام القوة كحق ضد أي دولة أخرى على أي نحو أو صورة. وبناء على ذلك فإن استخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي كحق هو استثناء وحيد على مبدأ حظر استخدام القوة ضد سلامة ووحدة الإقليم أو الاستقلال السياسي لأي دولة من الدول أو على أي صورة أخرى تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الأمور الأساسية التي يتفق عليها رجال السياسة والقانون الدولي والدبلوماسيون على جميع المستويات الدولية والعالمية أن ميثاق الأمم المتحدة قد هدف إلى إنشاء نظام عالمي دولي مغاير لما كان سائداً قبل إنشاء الأمم المتحدة ومحرملاً لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية إلا في أضيق الحدود والتي ورد بها نصوص صريحة في هذا الميثاق. وبناء على ذلك فإنه لا يجوز التوسع في تفسير المادة الحادية والخمسين حيث أن التوسع في تفسير هذه المادة سوف يؤدي بالضرورة إلى توسيع الدائرة التي يجوز فيها استخدام القوة في العلاقات الدولية وهو

أمر يتناقض مع أهداف ومقاصد الأمم المتحدة ويتعارض مع صريح نص المادة الحادية والخمسين وكذلك يتناقض مع الأحكام الأخرى الواردة في الميثاق (والتي سنشير إليها) ويصطدم ومقتضيات النظام العام الدولي المعاصر. وعلى ذلك فإن نص المادة الحادية والخمسين يجب أن يفسر تفسراً ضيقاً وفقاً لصريح نص المادة وبما يتفق ومقاصد الأمم المتحدة وأحكام الميثاق الأخرى.

وكما قدمنا فإن المادة ٥١ تقضي بأنه: ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقض الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة.. وسوف نعود إلى بقية نص المادة بعد قليل. والنص الإنجليزي لهذا الجزء من المادة يجري على النحو التالي :

"Nothing in the present Charter shall impair the inherent right of individual or collective self-defense if an armed attack occurs against a member of the United Nations

وبدلاً من عبارة armed attack الواردة في النص الإنجليزي وردت عبارة aggression armes في النص الفرنسي لنفس المادة. وقد استند أنصار التفسير الواسع لنص المادة ٥١ إلى هذا النص الفرنسي للقول بأن

هذه المادة تشتمل على الدفاع الشرعي ضد هجوم قد وقع بالفعل والدفاع الشرعي الوقائي، وأيدوا وجهة نظرهم بالأعمال التحضيرية لنص المادة ٥١ وكذلك القانون الدولي العرفي السابق على إبرام ميثاق الأمم المتحدة. والحقيقة من وجهة نظرنا هي أن الأدلة التي أوردها أنصار الرأي المتبني لمشروعية الدفاع الشرعي الوقائي والمستندة إلى نص المادة الحادية والخمسين من الميثاق والنصوص الأخرى الواردة فيه لا تنهض دليلاً راسخاً على مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي. فعبارة *an armed attack occurs* تعني أنه لكي يوجد حق الدفاع الشرعي لابد أن يكون هناك هجوم مسلح قد وقع بالفعل على إحدى الدول. والعبارة الفرنسية *aggression arms* تعني اعتداء مسلح أي أنه لابد أن يكون هناك اعتداء مسلح قد وقع بالفعل. والواقع أن عبارة اعتداء مسلح ليست أوسع من عبارة هجوم مسلح كما ذهب إلى ذلك أنصار نظرية الدفاع الشرعي الوقائي، بل أننا نرى أن عبارة اعتداء مسلح تدل دلالة واضحة على عدم مشروعية هذا العمل بطريقة أوقع من عبارة هجوم مسلح. وحتى إذا قيل بأن النص الفرنسي أشمل أو أعم أو أوسع في المعنى من النص الإنجليزي إلا أن مقتضيات التفسير السليم لنص المادة ٥١ بوصفها تورد استثناء على حظر استخدام

القوة المسلحة توجب الأخذ بالتفسير الضيق.

والواقع أن الاستناد إلى عبارة الحق الطبيعي أو الحق الأصل  
inherent right الواردة في المادة والتي تصف الدفاع عن النفس الذي  
تنظمه المادة قد استند إليها كذلك أنصار الرأي الموسع لنطاق الدفاع  
الشعري ليشمل الدفاع الشرعي الوقائي وذلك على أساس أن الإشارة إلى  
الدفاع الشرعي على أنه الحق الطبيعي أو الأصل لا بد أن يعني الإشارة  
إلى حق الدفاع الشرعي الذي كان قد نشأ في أحضان القانون الدولي  
العرفي والذي يشمل كلاً من الدفاع الشرعي ضد هجوم وقع بالفعل والدفاع  
الشرعي ضد هجوم وشيك الوقوع أو الدفاع الشرعي الوقائي كما وضعت  
قواعده حادثة الكارولين وما تلاها من قضايا وحوادث. وحقيقة الأمر أن  
أنصار نظرية الدفاع الشرعي الوقائي قد حملوا عبارات المادة ٥١ أكثر مما  
تحتمل ومن بين هذه العبارات عبارة الحق الطبيعي أو الأصل أو  
inherent right ذلك أن هذه العبارة لم يقصد بها أبداً إشارة إلى القانون  
الدولي العرفي الذي يركز على قضية الكارولين أو غيرها من القضايا  
التي تلتها والتي سبق أن عرضنا لها في هذا الكتاب، ولكن كل ما قصد بها  
هو أن حق الدفاع عن النفس إذا حدث هجوم مسلح على الدولة هو حق

طبيعي أو أصيل للدولة يجيز لها استخدام التدابير الضرورية واللازمة لصد هذا الهجوم حتى يستطيع مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته والتعامل مع الحالة بحسب ما يلزم. وهو حق طبيعي وأصيل لأنه من غير الطبيعي أو المعقول أن يطلب من الدولة التي يكون قد وقع عليها بالفعل هجوم أو عدوان مسلح أن تنتظر ولا ترد على هذا الهجوم أو العدوان ولا تتخذ أي تدابير لازمة لصدده، وذلك انتظاراً لقيام مجلس الأمن باتخاذ ما يلزم من تدابير.

والواقع أن الإشارة إلى الأعمال التحضيرية للمادة الحادية والخمسين لتأييد وجهة النظر القائلة بمشروعية الدفاع الشرعي الوقائي في ظل حكام الميثاق وأن الأحكام الواردة في المادة ٥١ تشمل كلا من الدفاع الشرعي ضد هجوم مسلح وقع بالفعل والدفاع الشرعي الوقائي يعتبر تحميلاً للأعمال التحضيرية للمادة بما لا تحتمله بالفعل، والاستناد إلى هذه الأعمال يعد استناداً بغير أساس، وذلك لأن النص الوارد في المادة ٥١ كان قد أدخل في ميثاق الأمم المتحدة بناء على اقتراح دول أمريكا اللاتينية، وقد تمت الموافقة على النص المقترح دون أي تعديل ودون أن يثار أي نقاش حول معنى الدفاع الشرعي وحدوده ونطاقه، وذلك ليس بسبب الرغبة في عدم



التعرض لأحكام القانون الدولي العرفي القائل بمشروعية الدفاع الشرعي الوقائي كما ذهب إلى ذلك أنصار هذه النظرية ولكن لأن النص الذي كان مقترحاً والذي أصبح نص المادة ٥١ كان من الواضح بحيث لم يكن متصوراً معه أن يثور خلاف يؤدي إلى التباين في تفسير أحكام هذه المادة، فعبارات المادة واضحة في اشتراط أن يكون هناك هجوم أو اعتداء مسلح وقع بالفعل على دولة ما حتى يمكن بالفعل القول بنشوء حق الدفاع عن النفس.

والحقيقة أن بقية عبارات المادة ٥١ وكذلك أحكام ميثاق الأمم المتحدة الأخرى تؤكد ضرورة قصر حق الدفاع الشرعي عن النفس على حالة وقوع هجوم أو اعتداء مسلح بالفعل وتقتضي القول بعدم مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي كحالة توجد حقاً لدولة معينة تقوم بموجبه بالبداة بالهجوم المسلح أو بالضربة المسلحة الأولى ضد دولة أخرى وذلك بحجة أن الدولة الأولى قد استشعرت وجود خطر أو تهديد فعلي بوجود هجوم وشيك الوقوع عليها. فبقية عبارات المادة الحادية والخمسين تقي بأن التدابير والإجراءات المختلفة بما في ذلك القوة المسلحة التي قد تلجأ إليها الدولة لصد الهجوم أو الاعتداء الذي وقع عليها بالفعل تعد ذات طبيعة مؤقتة، ومفاد ذلك عبارة

(وذلك إلى أن تتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعماراً لحق الدفاع عن النفس تبلغ لمجلس الأمن، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسئوليته المستمدة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه). وكون التدابير التي تتخذها الدول بمقتضى حق الدفاع الشرعي مؤقتة وفقاً لأحكام المادة ٥١ يؤكد الطبيعة الاستثنائية لهذه التدابير كما يؤكد الطبيعة الاستثنائية لحالة الدفاع الشرعي بحسب التنظيم الوارد لها في هذه المادة وهو ما يؤكد ضرورة تفسير هذه المادة تفسيراً ضيقاً وعدم التوسيع في نطاق حالة الدفاع الشرعي لتشمل الدفاع الشرعي الوقائي.

ويؤكد ذلك أيضاً ما ورد من أحكام أخرى في الميثاق، فقد سبق أن ذكرنا أن المادة الثانية في فقرتيها الثالثة والرابعة قد قررت حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها من قبل دولة في علاقاتها الدولية ضد سلامة ووحدة إقليم أي دولة أخرى أو ضد الاستقلال السياسي لها وكذلك حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في أي صورة أخرى لا تتفق مع

مقاصد الأمم المتحدة وقررت أيضاً ضرورة استخدام الدول للوسائل السلمية لتسوية المنازعات وحل المشكلات الدولية. وبيننا كذلك أن الميثاق لم يأت بأي استثناء على قاعدة حظر قيام الدول باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها غير ذلك الوارد في المادة ٥١. ومن أجل تحقيق أغراض أو مقاصد الأمم المتحدة وبالذات فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدولي وتطبيق مبدأ حظر قيام الدول بالتهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً في العلاقات الدولية تضمن ميثاق الأمم المتحدة إنشاء أجهزة تختص بالعمل من أجل تسوية المنازعات وحل ومعالجة المشكلات الدولية (وبصفة رئيسية مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية والسكرتارية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الأجهزة الأخرى) واختص مجلس الأمن وحده باتخاذ تدابير القوة المسلحة وتدابير القمع والقسر والقهر.

ولن نعرض هنا للأحكام المختلفة الواردة في الميثاق في هذا المجال حيث يكون ذلك موضع دراسات أخرى. ولكننا نود أن نؤكد أن اشمال ميثاق الأمم المتحدة على الالتزام بضرورة استخدام الطرق والوسائل السلمية لتسوية أي نزاع من شأن استمراره أن يؤدي إلى تعريض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر (المادة ٣٣) وكذلك الالتزام بضرورة عرض

أي نزاع فشل الأطراف في تسويته بالطرق السلمية على مجلس الأمن (مادة ١/٣٧) ينفي بالضرورة وجود حالة الدفاع الشرعي الوقائي. والسبب في ذلك هو أن فكرة الدفاع الشرعي الوقائي كما يوضحها أنصارها تفترض وجود خطر أو تهديد بوقوع هجوم وشيك ولكن في مثل هذه الحالات أوجب ميثاق الأمم المتحدة ضرورة عرضها على مجلس الأمن إذا فشل الأطراف في تسوية الوضع. وكل ما يمكن للدولة التي تستشعر أنها معرضة لخطر وقوع عدوان وشيك هو أن تقوم بعمل التدابير واتخاذ الإجراءات اللازمة لصد العدوان إذا بدأ بالفعل، من قبيل هذه الإجراءات والتدابير قيام الدولة بإعداد قواتها المسلحة ودفاعاتها العسكرية إعداداً جيداً ورفع درجة الاستعداد وإعلان حالات التأهب القصوى والقيام بمناورات تدريبية لرفع الكفاءة القتالية لقواتها وتجهيز الأسلحة اللازمة بريّة وبحريّة وجويّة وغيرها من الأسلحة. وكذلك تجهيز القاعدة الاقتصادية والشعبية لضمان النجاح في صد العدوان إذا وقع، وقد تؤدي هذه التدابير إلى منع وقوع العدوان. ولكن لا يجوز للدولة تحت أي ظرف من الظروف أن تلجأ إلى البدء بالهجوم أو البدء بالضربة الأولى بحجة أنها معرضة للخطر الجسيم بوقوع العدوان عليها. وعلى الدولة في جميع الأحوال اللجوء إلى الوسائل

السلمية وإلى مجلس الأمن وعليها ألا تبدأ بالعدوان (مواد ٣٣، ١/٣٧،  
(٥١).

## المبحث الثاني

### أعمال الأمم المتحدة

#### لا تقر بوجود حق الدفاع الشرعي الوقائي

بالرغم من أن جانباً ملحوظاً في الفقه الدولي يرى أ، أعمال وقرارات وتوصيات الأمم المتحدة تقبل حق الدفاع الشرعي الوقائي وتقر بمشروعيته إلا أننا نذهب مع جانب آخر في الفقه إلى أن هذه الأعمال والقرارات والتوصيات لا تدل على وجود حق الدفاع الشرعي الوقائي ولا تؤيد القول بمشروعيته. بل أننا نذهب أكثر من ذلك ونؤكد أنه باستقراء القرارات والتوصيات التي أصدرتها الأجهزة الرئيسية المختصة بمسائل السلم والأمن الدولي في الأمم المتحدة (مجلس الأمن والجمعية العامة) لا نجد أي قرار أو توصية صدر عن أي من هذه الأجهزة منذ نشأتها وحتى الآن يؤيد أو يقبل صراحة أو ضمناً فكرة الدفاع الشرعي الوقائي كحالة منشئة لحق قانوني مشروع تقوم بمقتضاه دولة باستخدام القوة المسلحة ضد دولة أخرى والبدء بالهجوم عليها لاستشعار الدولة الأولى بأن هجوماً أو عدواناً يدبر ضدها من قبل الدولة الأخرى وأن هذا الهجوم أو العدوان وشيك الوقوع. ونؤكد أيضاً أن هناك أعمالاً تؤيد القول بعدم مشروعية

الدفاع الشرعي الوقائي وسنعرض لها بعد قليل.

والواقع أن القضايا والأحداث التي استند إليها أنصار نظرية الدفاع الشرعي الوقائي واستنادهم إلى الطريقة التي تصرف بها مجلس الأمن لتأييد وجهة نظرهم لا تؤيد موقفهم ولا تؤدي إلى القول بأن مجلس الأمن قبل مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي. فقد رأينا أن البعض استند إلى أزمة الصواريخ الكوبية بينما استند البعض الآخر إلى الهجوم الإسرائيلي والهجوم الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ وكذلك الهجوم الإسرائيلي على الدول العربية في عام ١٩٦٧ والطريقة التي تصرف بها مجلس الأمن في هذه الأزمات والأحداث لكي يؤكدوا أن مجلس الأمن قبل مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي.

ولكننا نعتقد أن هذه الحوادث والأزمات وغيرها من الأحداث والقضايا التي أشير إليها بعد نشأة الأمم المتحدة لا تؤكد قبول مجلس الأمن لنظرية الدفاع الشرعي الوقائي ولا تؤيد قبول المجلس لمشروعيته، (سنعرض لجوانب من هذا الموضوع في المبحث التالي (الثالث) من هذا الفصل). فبالنسبة لهذه القضايا نجد أن مجلس الأمن لم يتخذ فيها قرارات بإدانة الولايات الأمريكية فيما يتعلق بأحداث كوبا أو إدانة إسرائيل وفرنسا

وبريطانيا فيما يتعلق بالهجوم الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ وكذلك إدانة إسرائيل فيما يتعلق بهجومها العدواني على الدول العربية في عام ١٩٦٧ بسبب وجود أعضاء دائمين في المجلس أطرافاً في المنازعات أو الأزمات السابقة أو مؤيدين لدول أطراف فيها، الأمر الذي جعل قيام مجلس الأمن بإصدار قرار بإدانة الأعمال الهجومية العدائية أمراً مستحيلاً في هذه الزمات وبذلك أصبح المجلس عاجزاً عن القيام بمسؤولياته طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وبالتأكيد فإن عجز مجلس الأمن عن القيام بإدانة الهجوم العدواني لتلك الدول لا يعني تأييده لحق الدفاع الشرعي الوقائي أو حق البدء أو توجيه الضربة الأولى.

والمستعرض لعدد من إعلانات الجمعية العامة للأمم المتحدة يجد أنها تؤكد مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية بواسطة دولة ضد الاستقلال السياسي أو وحدة وسلامة إقليم دولة أخرى أو في أي صورة أخرى تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة. وما يؤكد الطبيعة الاستثنائية لحق استخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي ضد هجوم وقع بالفعل وعدم امتداد هذا الحق لما يسمى بحالة الدفاع الشرعي الوقائي ما ذهبت إليه لجنة القانون الدولي في مشروعها المتعلق بتقنين الجرائم ضد سلام وأمن البشرية الذي



وافقت عليه تلك اللجنة في ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٤ حيث جاء بالفقرة الأولى من المادة الثنية من هذا المشروع ما يفيد صراحة بأن قيام الدولة باستخدام القوة المسلحة قصد الهجوم العدائي في حالة الدفاع الشرعي هي الحالة الوحيدة المستثناة من مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية بواسطة دولة ضد أي دولة أخرى المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، حيث تقضي الفقرة الأولى من المادة الثانية من المشروع المشار إليه أنه من أول وأهم الجرائم ضد سلام وأمن الإنسانية أي عمل عدواني بما في ذلك توظيف القوات المسلحة بواسطة سلطات دولة معينة ضد دولة أخرى لأي غرض غير الدفاع عن النفس أو لتطبيق قرار أو توصية من جهاز مختص بالأمم المتحدة. وبناء على ذلك تعتبر لجنة القانون الدولي متبينة للتفسير الذي يضيق حدود استخدام القوة المسلحة في ميثاق الأمم المتحدة مما يقتضي تفسير نص المادة ٥١ تفسراً ضيقاً نظراً لطبيعته الاستثنائية.

والواقع أن إعلان تعريف العدوان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ يعتبر وثيقة من أهم الوثائق التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة ويؤكد ما نذهب إليه من ضرورة عدم

الاعتراف بحق الدفاع الشرعي الوقائي وعدم الإقرار بمشروعيته واعتباره مجرد غطاء للعدوان حيث يقوم بمقتضاه طرف معين ببدء الهجوم أو تشديد الضربة الأولى. وقد عرفت المادة الأولى من هذا الإعلان العدوان على أنه استخدام القوة المسلحة بواسطة دولة ضد سيادة أو سلامة ووحدة إقليم أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى أو على أي صورة أخرى لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة. كما جاء بالمادة الثانية أن الاستخدام الأول للقوة المسلحة البدء باستخدام القوة المسلحة، بواسطة دولة بالمخالفة لميثاق الأمم المتحدة يكون دليلاً ظاهرياً على وقوع العدوان بالرغم من أنه يمكن لمجلس الأمن وفقاً للميثاق أن يتوصل إلى أنه لا يمكن تبرير القول بوقوع العدوان في ضوء الظروف المتصلة بالموضوع ومن بينها أن الأعمال المعنية أو آثارها ليست على درجة كافية من الجاسمة، ومثال ذلك أن يتوغل جندي بطريق الخطأ في إقليم دولة مجاورة لدولته أو أن تقوم بعض العصابات الإجرامية بإطلاق النار على دورية صغيرة من قوات دولة مجاورة لمحاولة عبور الحدود وتهريب ما بحوزتهم من أشياء. وقد ذهبت المادة الثالثة من هذا الإعلان في فقرتها (ب)، (د) إلى اعتبار إطلاق النار بواسطة القوات المسلحة لدولة على إقليم دولة أخرى أو استخدام أي سلاح

بواسطة دولة ضد إقليم دولة أخرى يعتبر عملاً عدوانياً (الفقرة ب) كما أن الهجوم بواسطة القوات المسلحة لدولة على القوات لابرية أو البحرية أو الجوية أو الأساطيل البحرية أو الجوية لدولة أخرى يعد عملاً عدوانياً (الفقرة د).

وكل هذه الأحكام واضحة الدلالة في أن البدء بالضربة الأولى أو البدء بالهجوم المسلح هو الذي يعتبر عدواناً أما ما قبل ذلك فلا يعتبر عدواناً يجيز الدفاع الشرعي عن النفس باستخدام القوة، ولا يمكن بالقطع اعتبار البدء باستخدام القوة المسلحة عملاً عدوانياً وفي نفس الوقت عملاً من أعمال الدفاع الشرعي الوقائي.

ولكن النص الذي يعتبر أبرز في الدلالة على تحريم ما يسمى بالدفاع الشرعي الوقائي وضرورة الحكم بعدم مشروعيته هو نص المادة الخامسة في فقرتها الأولى من ذات الإعلان والتي تقضي بأنه لا يمكن تقديم أو قبول أي مبررات مهما كانت طبيعتها سواء سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غيرها كمبرر للعدوان. وفي جميع الحالات التي قامت فيها أي دولة باستخدام القوة ضد دولة أخرى مدعية أن البدء باستخدام القوة المسلحة في هذه الحالة أو تلك هو عمل من قبيل أعمال الدفاع الشرعي

الوقائي قدمت الدولة البادئة باستخدام القوة مبررات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية لتبرير قيامها بالبدء بالهجوم مدعية أن ذلك الهجوم يعتبر عملاً دفاعياً، وكما يتضح من حكم الفقرة الأولى من المادة الخامسة لا تقبل هذه الأسباب والمبررات ويجب أن لا يعتبر هذا الهجوم عملاً دفاعياً وإنما يجب اعتباره مجرد عمل عدواني بحت.

من كل ما سبق يتضح أن أعمال وقرارات وتوصيات الأمم المتحدة لا تعطي دلالة على مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي أو البدء باستخدام القوة المسلحة أو البدء في الهجوم بواسطة دولة ضد دولة أخرى تحت أي ظرف من الظروف أو حجة من الحجج. ويتضح أيضاً أنه على العكس ما يذهب إليه أنصار نظرية الدفاع الشرعي الوقائي فإن أعمال وقرارات وتوصيات الأمم المتحدة تعطي دلالة واضحة على عدم مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي أو البدء باستخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية أيضاً كان المبرر الدافع له.

### المبحث الثالث

#### القضاء والعرف الدولي في ظل النظام الدولي الجديد

#### ليساً بدليل على مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي

سبق أن بينا أن البعض يدعي أن القضاء الدولي والعرف الدولي في ظل النظام الدولي الجديد الذي نشأ بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة قد قبلوا وأقروا العرف الدولي الذي كان سائداً قبل إبرام ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالاعتراف بحق الدفاع الشرعي الوقائي ومشروعيته وذلك باعتباره حقاً طبيعياً أصيلاً غير قابل للانتقاص أو التقييد ويضرب أنصار نظرية الدفاع الشرعي الوقائي أمثلة بأحكام القضاء الدولي في هذا المجال فيذكرون عادة أحكام المحاكم العسكرية الدولية التي شكلت عقب الحرب العالمية الثانية لمحاكمة مجرمي تلك الحرب. كما يضربون أيضاً أمثلة أخرى من الممارسات الدولية كدليل على العرف الدولي، ومن هذه الأمثلة الحصار البحري الأمريكي لكوبا أثناء أزمة الصواريخ الكوبية ومن الأمثلة الأخرى الهامة التي يضربونها الهجوم الإسرائيلي الشامل على الدول العربية في يونيو ١٩٦٧ . ويضيف البعض الآخر أمثلة أخرى مثل الهجوم الجوي الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي.

وبالرغم من كل هذه الإدعاءات إلا أن حقيقة الواقع تؤكد أن القضاء الدولي لم يؤكد حق الدفاع الشرعي الوقائي ولا ينهض دليلاً على مشروعيته، وكذلك الأمر بالنسبة للعرف الدولي، وذلك في الفترة التي تلت إبرام ميثاق الأمم المتحدة وحتى الآن.

فقضاء المحاكم العسكرية الدولية اليت شكلت لمحاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية والذي يشار إليه عادة في خصوص تأييد نظرية الدفاع الشرعي الوقائي لمي قم بتطبيق هذه النظرية في جميع الحالات التي عرضت عيه والتي اشتملت اتهامات تتعلق بأفراد تابعين لأي دولة عدو وذلك بحجة عدم توافر شروطها، ويندر وجود حالات قامت فيها تلك المحاكم بتطبيق هذه النظرية والحالة الوحيدة التي تذكر عادة في هذا المجال هي حالة قيام هولندا بإعلان الحرب ضد اليابان، وهذه الحالة تعلقت بدولة أعلنت الحرب لصالح الحلفاء وضد الدول الأعداء في الحرب العالمية الثانية وأعلن الحكم فيها في عام ١٩٤٦ .

والحقيقة أنه منذ صور تلك الأحكام عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن لم تقم أي محكمة دولية بإصدار حكم يفيد من قريب أو بعيد أن الدفاع الشرعي الوقائي مقبول أو مشروع، وقد مر على صدور

هذه الأحكام أكثر من أربعين عاماً حتى الآن. ويجب أيضاً أن ينظر إلى أحكام تلك المحاكم العسكرية على أنها كانت تفرض وتطبق قانون المنتصر على المهزوم، وليس القانون الدولي الذي أتى به ميثاق الأمم المتحدة. ولكل هذا لا ينبغي أن تعطي أحكام تلك المحاكم العسكرية أهمية أكثر مما ينبغي أن تكون لها في مجال مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي. ولا تصلح هذه الأحكام بذاتها كدليل على هذه المشروعية حيث أتى ميثاق الأمم المتحدة بقانون دولي جديد، كما لم تعقب هذه الأحكام أي أحكام من محاكم دولية أخرى تقر بهذه المشروعية.

وبالنسبة للعرف والممارسات الدولية التي حدثت بعد إبرام ميثاق الأمم المتحدة وحتى الآن فهي أيضاً لا تصلح ولا تنهض كدليل على مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي. فالحقيقة أن الأمثلة الرئيسية التي قدمت لتأييد القول بأن العرف الدولي والممارسات الدولية في ظل ميثاق الأمم المتحدة قد استمرت تعترف بمشروعية حق الدفاع الشرعي الوقائي كحق طبيعي وأصيل لجميع الدول لا تصلح دليلاً على ذلك. فبالنسبة للهجوم الإسرائيلي على مصر والهجوم الثلاثي في عام ١٩٥٦ وكذلك بالنسبة للهجوم الإسرائيلي الشامل على الدول العربية في يونيو ١٩٦٧ فقد سبق

البيان بأنه وإن كان مجلس الأمن لم يتخذ أي قرار بإدانة تلك الأعمال العدوانية التي قامت بها إسرائيل وبريطانيا وفرنسا في عام ١٩٥٦ وإسرائيل في عام ١٩٦٧ إلا أن الجمعية العامة قد أدانتها واعتبرتها أعمالاً عدوانية غير مشروعة. والجمعية العامة بإقرارها عدم مشروعية هذه الأعمال تعكس وجهة نظر غالبية دول العالم، وبذلك لا يمكن من الناحية القانونية الاستناد إلى هذه الأعمال الهجومية العدوانية للقول باعتبارها سوابق دولية تدل على مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي في عصر التنظيم الدولي الذي نشأ بمقتضى إبرام ميثاق الأمم المتحدة. وكذلك لا يمكن الاستناد إلى الهجوم الجوي الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي كسابقة لأن مجلس الأمن أدان صراحة هذا الهجوم وأقر بحق العراق في الحصول على التعويضات العادلة عن الأضرار الناجمة عن هذا الهجوم. ولا شك أن تصرف مجلس الأمن هذا يكشف عن عدم مشروعية الهجوم الإسرائيلي على المفاعل العراقي باعتباره يشكل مخالفة جسيمة للقانون الدولي العام ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة وبهذا لا يصلح أن يكون سابقة تفيد في القول بمشروعية الدفاع الشرعي الوقائي في ظل أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

فإذا تعرضنا للحصار الأمريكي لكوبا أثناء أزمة الصواريخ الكوبية



والذي سبق لنا دراسته بالتفصيل فالواضح أن هذا الحصار لا يصلح هو الآخر كسابقة على مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي. فإذا كان موقف بعض دول العالم مؤيداً للموقف الأمريكي بخصوص مشروعية هذا الحصار إلا أن معظم دول العالم لم تقر بمشروعية هذا العمل كما ظهر ذلك جلياً من بيانات ممثليها لدى الأمم المتحدة، وقد كان موقف الدول غير المنحازة في ذلك الوقت غير مؤيد لهذه المشروعية. وبذلك يتضح بجلاء أن الاستناد إلى هذا الحصار كدليل أو سابقة على مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي يعتبر أمراً يجافي الصواب ويناقض الحقيقة.

وخلاصة القول أن جميع الأحداث والقضايا والممارسات التي استند إليها أنصار نظرية الدفاع الشرعي الوقائي للقول بمشروعية حق الدفاع الشرعي الوقائي كحق يعطي لدولة ما حق البدء في الهجوم على دولة أخرى لا تدل من الناحية القانونية على مشروعية هذا الحق، بل أنها تدل على عدم مشروعيته بعكس ما ذهب إليه أنصار تلك النظرية. والحقيقة أن أنصار هذه النظرية ينظرون إلى تلك الأحداث والقضايا والممارسات بمنظار قاصر يؤيد فقط وجهة نظر الطرف الذي يقومون بتأييده ولا ينظرون بمنظار محايد يزن الأمور بميزان قانوني سليم.

## المبحث الرابع

### ضرورات حفظ السلم والأمن الدولي تقتضي

### الحكم بعدم مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي

إذا انتقلنا في النهاية إلى ضرورات حفظ السلم والأمن الدولي لجميع الدول وضرورات العيش أو الحياة في المجتمع الدولي المعاصر وضرورات حفظ الجنس البشري، فسوف نجد أن تحريم الدفاع الشرعي الوقائي يصبح أمراً محتملاً وأن القول بعدم مشروعيته يصبح الحل القانوني الوحيد المقبول. فحق الدفاع الشرعي الوقائي في الحقيقة يعطي لدولة معينة الحق في بدء الهجوم طبقاً لشروط تقدرها هذه الدولة نفسها، وحتى إذا قيل بخضوع هذا التقدير للرقابة الدولية فإن تقدير البدء بالهجوم ابتداء يقع - طبقاً لهذه النظرية - في يد الدولة المستندة إلى هذا الحق. وفي جميع الحالات تقوم الدولة البادئة بالهجوم أو العدوان بالادعاء بأن هذا الهجوم ليس إلا عملاً دفاعياً مشروعاً عملاً بحق الدفاع الشرعي الوقائي. وواقع الحال يدل أن هذا الحق قد استخدم لتبرير أعمال عدوانية بحتة في الغالب الأعم من الحالات.

ولما كان التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال صناعة وحيازة الأسلحة والمعدات العسكرية قد فاق كل تصور وأصبحت أدوات التدمير الشامل متاحة على مستوى واسع، فإنه يصعب القول بأن الضربة الأولى التي تكون من حق من يمارس الدفاع الشرعي الوقائي ستكون محدودة الأثر بما يتفق مع شرطي اللزوم والتناسب كما يصعب تصور أن يقف الطرف الآخر مكتوف الأيدي إزاء قيام الطرف الأول بتوجيه ضربة قاسية إليه. وكيف يمكن قياس الخطر أو التهديد المبرر لضربه أولى أو للهجوم كدفاع وقائي إذا كان ذلك الخطر أو التهديد من النوع الذي يشتمل على جوانب ذرية أو نووية أو هيدروجينية أو نيوترونية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل. وهل الضربة النووية أو الهيدروجينية أو النيوترونية الأولى تعتبر حقاً دفاعاً عن النفس أم أنها بداية الدمار الشامل للبشرية؟ وحتى إذا قيل بالحرب النووية المحدودة فهل سيضمن أحد أنها تظل محدودة ولا تؤدي إلى دمار البشرية؟ أن الحل الوحيد المقبول هو ضمان ألا تبدأ أي دولة أو قوة بتوجيه الضربة الأولى مهما كانت الأسباب والمبررات. ومتى تم تحريم البدء بالضربة الأولى أياً كانت الأسباب والمبررات وتم تقرير عدم مشروعية البدء بالهجوم المسلح في جميع الأحوال ومهما كانت

الظروف والمبررات ومتى قبلت الدول جميعها الالتزام بألا تبدأ بالضربة الأولى وإلا تكون البادئة بالهجوم فإن ذلك سوف يؤدي بالضرورة إلى عدم قيام حروب أو وقوع عدوان مسلح وينهي على الحرب من الناحية الفعلية. أن تحريم الضربة الأولى أو تحريم الدفاع الشرعي الوقائي بحل رئيسي وأولى يضمن عدم وقوع العدوان المسلح، ويترتب على ذلك بالطبع ضمان بقاء الجنس البشري وحفظ السلم والأمن الدولي والعالمي.